

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة
الغــــــــــــــــوان

التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية باستعمال بعض النماذج
الكمية (Altman ، Kida ، Beaver).
دراسة حالة المؤسسة المينائية جن جن

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة وجباية معمقة

إشراف الدكتور:
- علاب رشيد

إعداد الطالبين:
❖ بودانة عبد الرؤوف
❖ قدور منير

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيساً	جامعة جيجل	الأستاذ: بوغرة باديس
مشرفاً ومقرراً	جامعة جيجل	الأستاذ: علاب رشيد
مناقشاً	جامعة جيجل	الأستاذ: بوالعسل محمد

السنة الجامعية: 2022/2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة
الغــــــــــــــــوان

التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية باستعمال بعض النماذج
الكمية (Altman ، Kida ، Beaver).
دراسة حالة المؤسسة المينائية جن جن

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة وجباية معمقة

إشراف الدكتور:
- علاب رشيد

إعداد الطالبين:
❖ بودانة عبد الرؤوف
❖ قدور منير

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيساً	جامعة جيجل	الأستاذ: بوغرة باديس
مشرفاً ومقرراً	جامعة جيجل	الأستاذ: علاب رشيد
مناقشاً	جامعة جيجل	الأستاذ: بوالعسل محمد

السنة الجامعية: 2022/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرfan

من باب الإعراف بالجميل

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

" التحدث بنعمة الله شكر، وتركها كفر، ومن لا يشكر القليل لا يشكر الكثير، ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله " رواه أحمد
فكل الشكر والفضل لله تعالى الذي سهل لنا الطريق لإتمام
هذا البحث وبلوغ هذه الدرجة.

نتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتتان والعرfan إلى:

المشرف الفاضل الأستاذ "**علاب رشيد**" أطال الله

في عمره وأمدته الصحة والعافية لقبوله الإشراف

على هذا العمل وعلى نصائحه

وإرشاداته القيمة حول هذا الموضوع.

شكرا

إهداء

"وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين"

الحمد لله الذي ما تم جهد ولا ختم سعي الا بفضلته
وما تخطى العبد من عقبات وصعوبات الا بتوفيقه ومعونته
ها قد مضت تلك الأعوام التي بدأنا فيها المسير
ورست السفينة بمن فيها وحطت، وقيل الحمد لله رب العالمين...
ها أنا الآن أقف وقفة تأمل كيف مضت تلك الأيام والسنين
وكيف لها أن تغيرنا لما نحن عليه الآن...
إلى من لم تدخر نفسا في تربيتي -أمي الحنون-
إلى من تشقت يداه في سبيل رعايتي -أبي الصبور-
إلى إخوتي وأخواتي كبيرهم وصغيرهم
إلى أصدقائي كل باسمه وكل بمقامه
إلى زملائي أصدقاء الجامعة
إلى كل من نكرهم قلبي ولم يذكرهم قلبي
إليكم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع

عبد الرؤوف

إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى

أما بعد: الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية

بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضلته تعالى مهداة الى

الوالدين الكريمين حفظهما الله تعالى وأدامهما نورا لقلبي

لكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال تساندني

الى كل أصدقائي وزملائي

الى من كان لهم أثر على حياتي

الى كل من أحبهم قلبي ونسيهم قلبي

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
-	شكر و تقدير
-	إهداء
I	فهرس المحتويات.....
VI	قائمة الجداول.....
V	قائمة الاشكال.....
ب	مقدمة.....
الفصل الأول: الفشل المالي في المؤسسة الإقتصادية و سبل علاجه	
07	تمهيد
08	المبحث الأول: أساسيات حول الفشل المالي
08	▪ المطلب الأول: مفهوم الفشل المالي
09	▪ المطلب الثاني: مظاهر الفشل المالي
10	▪ المطلب الثالث: أسباب الفشل المالي
13	▪ المطلب الرابع : أنواع الفشل المالي
15	المبحث الثاني: مراحل الفشل المالي و سبل معالجته
15	▪ المطلب الأول: مراحل الفشل المالي
15	▪ المطلب الثاني: آثار الفشل المالي
17	▪ المطلب الثالث: مؤشرات قياس الفشل المالي
19	▪ المطلب الرابع : أساليب معالجة الفشل المالي
25	خلاصة
الفصل الثاني : التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الإقتصادية في إطار التحليل المالي	

29	تمهيد
30	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي و التنبؤ بالفشل المالي
30	▪ المطلب الأول: ماهية التحليل المالي
35	▪ المطلب الثاني: الإطار النظري للتنبؤ بالفشل المالي
40	▪ المطلب الثالث: دور التحليل المالي في التنبؤ بالفشل المالي
46	المبحث الثاني: نماذج التنبؤ بالفشل المالي
46	▪ المطلب الأول: النماذج النوعية للتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الإقتصادية
49	▪ المطلب الثاني: النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي
55	▪ المطلب الثالث: النماذج الكمية النوعية الحديثة للتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الإقتصادية
58	خلاصة
الفصل الثالث : دراسة حالة المؤسسة المينائية جن جن - جيجل -	
60	تمهيد
61	المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة المينائية جن جن - جيجل -
61	▪ المطلب الأول: نشأة و تعريف المؤسسة المينائية جن جن
63	▪ المطلب الثاني: أهمية و أهداف المؤسسة المينائية جن جن
64	▪ المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي و مهام المؤسسة المينائية جن جن
71	المبحث الثاني: دراسة الوضعية المالية للمؤسسة المينائية جن جن -جيجل- خلال الفترة (2018/2020)
71	▪ المطلب الأول: تقييم الوضعية المالية للمؤسسة بإستخدام مؤشرات التوازن المالي
76	▪ المطلب الثاني: تقييم الوضعية المالية للمؤسسة بإستخدام النسب المالية
84	المبحث الثالث: إختبار الفشل المالي للمؤسسة المينائية جن جن -جيجل- بإستخدام النماذج الكمية (Kida، Altman،Beaver).
84	▪ المطلب الأول: نموذج Beaver
87	▪ المطلب الثاني: نموذج Altman
90	▪ المطلب الثالث: نموذج KIDA
92	▪ المطلب الرابع: مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي المطبقة على المؤسسة محل الدراسة

93	خلاصة
95	خاتمة.....
99	قائمة المراجع.....
	الملاحق.....
	الملخص

«قائمة الجداول»

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
12	أسباب الفشل المالي حسب اعتقاد Dun and Brand	01
12	النسب المؤوية لعوامل أسباب الفشل المالي حسب Ariaiti	02
45	مؤشرات التوازن المالي	03
47	المتغيرات الأساسية لنموذج Argenti	04
51	قدرة المؤسسة على الاستمرار بناء على درجة المخاطرة	05
62	المنشآت القاعدية لميناء " جن جن "	06
71	الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة المينائية جنجن سنة 2018	07
72	الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة المينائية جنجن سنة 2019	08
72	الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة المينائية جنجن سنة 2020	09
73	مختلف رؤوس الأموال العاملة التي تناولناها في تحليل وضعية المؤسسة المينائية .	10
77	نسب التمويل والاستقلالية المالية للمؤسسة المينائية جن جن في الفترة ما بين 2018-2020.	11
78	نسبة السيولة العامة للمؤسسة المينائية جنجن للفترة 2018-2020	12
78	نسب السيولة المختصرة للمؤسسة المينائية جن جن خلال السنوات 2018-2020.	13
79	نسب السيولة الجاهزة للمؤسسة المينائية جن جن خلال السنوات 2018-2020.	14
80	نسب النشاط للمؤسسة المينائية جنجن خلال الفترة 2018-2020	15
82	نسب المردودية للمؤسسة المينائية جنجن خلال الفترة 2018-2020	16
85	نموذج Beaver للمؤسسة المينائية جن جن بجيجل خلال الفترة (2018/2020).	17
86	تصنيف المؤسسة المينائية جن جن حسب نموذج Beaver	18
88	نموذج Altman للمؤسسة المينائية جن جن للفترة 2018-2020	19

89	تصنيف المؤسسة المينائية جن جن حسب نموذج Altman	20
90	نموذج Kida للمؤسسة المينائية جن جن جيبل خلال الفترة 2020/2018	21
91	تصنيف المؤسسة المينائية جن جن حسب نموذج Kida	22
91	مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي المطبقة على المؤسسة المينائية جن جن	23

◀ قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
13	أنواع الفشل المالي	01
17	مراحل الفشل المالي	02
22	مخطط يبرز مؤشرات قياس الفشل المالي	03
26	مخطط يوضح أساليب معالجة الفشل المالي	04
44	أهم النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي	05
65	الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية جن جن	06
68	الهيكل التنظيمي لمديرية المحاسبة و المالية	07

مقدمة



تعتبر المؤسسات الاقتصادية بكل أنواعها المحرك الرئيسي الدافع لعجلة التنمية الاقتصادية، لذا وجب الاهتمام بها، والسعي في البحث عن طرق وأساليب تساعد على نجاحها، وهذا لا يكون الا من خلال الاهتمام بالجانب المالي لها، إذ أن التحكم والسيطرة عليه يمكن المؤسسة من تحقيق أهدافها المنشودة، وسوء إستغلاله يؤدي بالمؤسسة إلى مشاكل وأزمات قد لا تستطيع إحتوائها.

تسعى كل مؤسسة الى تقييم وضعها المالي من أجل معرفة الأخطاء الناتجة خلال دورة إستغلالها، ومن ثم معالجة هذه الأخطاء لتحقيق أكبر ربح ممكن، وهذا لا يكون الا بمساعدة أساليب التخطيط المالي السليم، ومن أهم هذه الأساليب التحليل المالي ونماذج التنبؤ بالفشل المالي، اذ يعتبرا ثديا التخطيط المالي السليم.

تعاظم دور التحليل المالي خاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929، وبعد بروز الأسواق المالية، حيث زادت حدة المنافسة بين الشركات وأصبح لزاما عليها البحث عن أساليب جديدة في التحليل المالي تتلائم و التطور التكنولوجي والاقتصادي في المؤسسات.

إن لنماذج التنبؤ بالفشل المالي أهمية بالغة في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية فهي تساعد في تجنب المؤسسات العديد من الخسائر والأضرار التي يمكن تداركها، لأنها تعمل على كشف حالتها المستقبلية ومن ثم تحديد نقاط القوة والضعف لمركزها المالي، ليتم في الأخير تعزيز نقاط قوتها ومحاولة علاج ضعفها.

الإشكالية :

خلال هذه الدراسة سنحاول التطرق الى بعض الأساليب التي تساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة المينائية جنجن وهذا بإستخدام بعض النسب المالية والنماذج الكمية، كما سنحاول إختبار هذه النماذج ومعرفة مدى قدرتها على التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة محل الدراسة ولعل نموذج ALTMAN و نموذج KIDA و نموذج BEAVER من أفضل النماذج والأكثرها إستعمالا وعلى ضوء كل ما سبق نطرح الإشكالية التالية :

ما مدى قدرة النماذج الكمية (BEAVER ,ALTMAN , KIDA) على التنبؤ بالفشل المالي وهل هي قادرة على تقييم الوضع المالي للمؤسسة ؟

وللإلمام بجميع جوانب الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية الآتية :

- هل لنموذج BEAVER القدرة على التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة المينائية جن جن؟
- هل يستطيع نموذج ALTMAN التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة محل الدراسة ؟

- هل نموذج KIDA قادر على التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة محل الدراسة ؟
- ما هو أفضل نموذج يمكننا الاعتماد عليه في التنبؤ بالفشل المالي ؟
- هل هناك إختلاف في نتائج القدرة التنبؤية للنماذج الكمية المستعملة في هذه الدراسة ؟

فرضيات الدراسة

قبل الإجابة على التساؤلات المذكورة آنفا يمكننا الإجابة على الإشكالية الرئيسية على النحو الآتي :

لنماذج الكمية القدرة على التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة كما أنها تساهم في تقييم الوضع المالي للمؤسسة.

وعليه يتفرع عن هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات، وهي كما يلي:

- يستطيع نموذج BEAVER التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة.
- لنموذج ALTMAN القدرة على التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة.
- يملك نموذج KIDA القدرة على التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة.
- لا يوجد نموذج واحد يمكننا الاعتماد عليه في التنبؤ بالفشل المالي بل من المستحسن الاعتماد على عدة نماذج للتنبؤ بفشل المؤسسة ماليا.
- يوجد إختلاف في نتائج القدرة التنبؤية للنماذج الكمية المستعملة في هذه الدراسة.

أهمية الموضوع

تستمد الدراسة أهميتها من ضرورة التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية وهذا لتجنب وقوع المؤسسة في فشل مالي مما قد ينتج عنه تدهور في الاقتصاد الوطني خاصة اذا كان إعتقاد الدولة على هذه المؤسسات كبير، وهذا ما فتح المجال أمام الدارسين والباحثين والمهتمين بهذا الموضوع من تقديم إرشادات وتوصيات حول ظاهرة الفشل المالي.

أهداف الدراسة

قمنا بإختيار هذا الموضوع من أجل الوصول الى الأهداف التالية :

- إثراء الرصيد المعرفي حول موضوع الفشل المالي والنماذج المستعملة من اجل الكشف و التنبؤ به قبل وقوعه.
- إثراء الرصيد المعرفي حول علاقة التحليل المالي بالتنبؤ بالفشل المالي.
- التعرف على النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي وكيف تساهم كل واحدة منهم في التنبؤ بالفشل المالي.

▪ توسيع دائرة موضوع الفشل المالي الى العمل الميداني بعد ما كانت مقتصرة على البحث العلمي فقط.

المنهج المتبع والأدوات المستخدمة

إعتمدنا في دراستنا هذه على:

المنهج الوصفي التحليلي: إعتمدنا على هذا المنهج في الجانب النظري من الدراسة وهذا لأهميته في جمع المعلومات والمعارف المرتبطة بالموضوع محل الدراسة ووصفها وتحليلها حيث قمنا بجمع معارف عامة حول ظاهرة الفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية ومن ثم قمنا بتحليل هذه المعارف ومحاولة الوصول الى النتائج المرجوة وإعتمدنا في هذا على الأدوات التالية (الكتب، المجلات، المذكرات..الخ).

أسباب إختيار الموضوع:

- الرغبة في المزيد من التوسع والمعرفة حول موضوع الدراسة.
- توفر المراجع اللازمة لإتمام هذا الموضوع.
- الأهمية البالغة لموضوع الدراسة.
- توافق موضوع الدراسة مع تخصص المالية.

إطار الدراسة :

الحدود الزمانية:تتمثل في الفترة الزمنية التي تم من خلالها الدراسة الميدانية والتي امتدت من بداية شهر مارس إلى نهاية شهر ماي.

الحدود المكانية: تتمثل في منطقة نشاط المؤسسة في ولاية جيجل وهي مؤسسة خدماتية.

الدراسات السابقة:

- دراسة (أحلام بلقاسم كحلوني، 2019):إستخدام النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات -دراسة ميدانية-

تهدف هذه الدراسة الى إظهار أهمية النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي والتعرف على النسب المالية القادرة على تمييز المؤسسات الفاشلة من المؤسسات الناجحة وهذا انطلاقا من عينة مكونة من(9)مؤسسات في القطاع الصناعي، وبالاعتماد على أسلوب التحليل التمييزي خلال الفترة الممتدة من (2014-2017) توصلت الباحثة الى أن النموذج المقترح المكون من ثلاث نسب مالية تمكن من إعادة تصنيف المؤسسات في عينة التحليل ضمن مجموعتي المؤسسات الناجحة والفاشلة ماليا بدقة (97.2%).

- دراسة (بورنيسة مريم، 2019): الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية على ضوء النماذج الكمية العالمية للتنبؤ بالفشل المالي-دراسة حالة المجمع الصناعي ص달-

تهدف هذه الدراسة الى تحليل الوضعية المالية لمجمع صيدال وتطبيق النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي عليها، ومن ثم قياس مدى فعاليتها في التنبؤ بالفشل المالي ل يتم إختيار النموذج الأفضل والأكثر ملائمة للمؤسسة، حيث إستخدمت الباحثة هذه النماذج نظرا لقدرتها العالية على التنبؤ بالفشل المالي قبل وصول المؤسسة لمرحلة الإفلاس والتصفية، وخلصت هذه الدراسة الى أن نموذج ألتمان أثبت عدم قدرته على التنبؤ بالفشل المالي للفترة 2011-2016 على عكس كل من نموذج Taffler و KIDA إذ أكدا قدرتهما العالية على التنبؤ بالفشل المالي، وعلى هذا أكدت الباحثة على ضرورة إستعمال كل من نموذجي Taffler و KIDA للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات.

- دراسة (حيرش إيمان، 2017): التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات بإستخدام بعض النماذج الكمية (Sherrod, KIDA, ALTMAN)-دراسة ميدانية بولاية عنابة-

تهدف هذه الدراسة الى إظهار أهمية نماذج التنبؤ بالفشل المالي وكذا قياس القدرة التنبؤية لهذالنماذج وإختيار أفضل نموذج قادر على التنبؤ بالفشل المالي ل يتم تطبيقه في المؤسسات مستقبلا، حيث قامت الباحثة بتطبيق هذه النماذج على مجموعة المؤسسات الصناعية بولاية عنابة فتكونت (6) مؤسسات ناجحة و (6) مؤسسات فاشلة خلال الفترة 2012-2016، وهذا بالاعتماد على القوائم المالية لهذه المؤسسات، وتوصلت الباحثة الى أن هذه النماذج قادرة على التنبؤ بالفشل المالي، كما أوضحت أن هناك تباين في نتائج القدرة التنبؤية لهذه النماذج حيث كانت القدرة التنبؤية لنموذج ALTMAN أكثر دقة من النموذجين الآخرين.

- دراسة (بن خليفة عبد الرحيم، 2021): دور نماذج التنبؤ بالفشل المالي في إدارة المخاطر المالية للمؤسسة-دراسة حالة شركة سونطراك-الجزائر 2013-2016.

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على مفهوم الفشل المالي والمفاهيم المشابهة له والتعرف على كيفية تطبيق أدواته وذلك إنطلاقا من المؤشرات المالية، ومن ثم تمييز المؤسسات الناجحة من المؤسسات الفاشلة ماليا، وذلك بإستخدام القوائم المالية لشركة سونطراك خلال الفترة 2013-2016، حيث توصل الباحث الى أن نتائج التنبؤ قد أعطت صورة واضحة عن الوضعية المالية لشركة سونطراك، كما أكد على أن الميزانية وجدول حسابات النتائج ضروريان من أجل التنبؤ بالفشل المالي لشركة محل الدراسة.

الإختلافات ما بين دراستنا والدراسات السابقة :

تختلف دراستنا عن الدراسات الأخرى كونها جديدة نسبياً وهذا لأنها دراسة أنجزت ما بعد جائحة كورونا وهذا الأمر له علاقة مع موضوع دراستنا، فهذه الجائحة أثرت بشكل كبير على المؤسسات، مما قد يجعل بعضاً منها تحت خطر الفشل المالي، كما أنها تختلف عن الدراسات السالفة الذكر أنها دراسة أنجزت في ولاية جيجل.

صعوبات الدراسة:

- قلة المراجع والمصادر لموضوع الدراسة.
- قصر مدة الدراسة الممنوحة من أجل إتمام المذكرة.

هيكل البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة سابقاً، إرتئينا أن نقسم هذا البحث الى ثلاث فصول ومقدمة وخاتمة، حيث تناولنا في الفصل الأول عموميات حول الفشل المالي والمراحل التي يمر بها قبل أن يصل الى مرحلة الإفلاس، كما تناولنا الطرق التي تمكننا من معالجته قبل أن تضطر المؤسسة لإتخاذ قرارها في التصفية، أما في الفصل الثاني فتضمن مفاهيم عامة حول التحليل المالي ودوره في التنبؤ بالفشل المالي، وكذا تناولنا أهم النماذج التي تستطيع التنبؤ بالفشل المالي.

وفي الفصل الثالث تناولنا الجانب التطبيقي من الدراسة حيث خصصناه لتطبيق النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي على المؤسسة المينائية جنجن، وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم الفصل الى ثلاث مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول تقديم عام للمؤسسة محل الدراسة، أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة الوضعية المالية للمؤسسة المينائية جنجن وهذا من خلال إبراز دور النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة، وفي المبحث الأخير من هذا الفصل تطرقنا الى إختبار الفشل المالي للمؤسسة محل الدراسة من خلال بعض النماذج الكمية (BEAVER, KIDA, ALTMAN).

**الفصل الأول: الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية
وسبل علاجه**

تمهيد

المبحث الأول: أساسيات حول الفشل المالي

المبحث الثاني: مراحل الفشل المالي وسبل علاجه

خلاصة

تمهيد:

يعتبر الفشل المالي من بين الظواهر التي قد تواجه المؤسسة الاقتصادية خلال دورة حياتها إذ أنه يعرضها إلى خسائر مالية كبيرة ومتتالية نتيجة لمجموعة من الأسباب سواء كانت داخلية أو خارجية والذي قد يؤدي بالمؤسسة إلى الخروج من النشاط الاقتصادي وقبل أن تصل المؤسسة إلى هذه المرحلة لا بد لها من المرور بمجموعة من المراحل، الأمر الذي اثار اهتمام العديد من الباحثين والمحللين الماليين لمحاولة البحث عن طرق وأساليب لعلاج تدهور الوضع المالي للمؤسسة قبل أن تصل الى مرحلة الفشل المالي.

ومن أجل الإلمام بموضوع دراستنا ارتأينا أن نقسم هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: أساسيات حول الفشل المالي.
- المبحث الثاني: مراحل الفشل المالي وسبل معالجته.

المبحث الأول: أساسيات حول الفشل المالي

تعاني الكثير من المؤسسات الاقتصادية من عسر ومشاكل تصيب ميزانيتها وتختلف باختلاف الضرر التي تلحقه بالمؤسسة وعليه وجب التعامل معه بجدية والبحث في أسبابه ومراحل قبل تطورها ووصولها لمرحلة يصعب على المؤسسة التعامل معها وتسمى هذه المرحلة بالفشل المالي وفيما يلي نعرض أهم العناصر التي تتعلق بهذه المرحلة:

المطلب الأول: مفهوم الفشل المالي

اختلفت المفاهيم حول ظاهرة الفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية، سواء المتطورة منها او النامية، ولعل من أبرزها ما يلي:

التعريف الأول: " يعرف الفشل المالي حسب بيفر، انه عجز عوائد المؤسسة على تغطية كل التكاليف، والتي من ضمنها كلفة تمويل رأس المال، وعدم قدرتها على تحقيق عائد على رأس المال المستثمر، يتناسب مع المخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات، ولما كان التعثر يؤدي في مراحل متقدمة الى الفشل، في حالة عدم البحث عن مسبباته، ووضع الحلول اللازمة قبل استحقاقه ¹."

التعريف الثاني: عرف الفشل المالي حسب ألتمان بأنه " انخفاض معدل العائد المتحقق على رأس المال المستثمر بشكل كبير ومستمر، عن العوائد السائدة المتحققة من استثمارات أخرى مماثلة " ².

التعريف الثالث: عرف الفشل المالي أيضا على انه " توقف أنشطة المنشأة طواعية بسبب التعثر (تصفية اختيارية) او بسبب دعوى قضائية تنتهي لصالح الدائنين (تصفية اجبارية) ³."

التعريف الرابع: وعرف الفشل المالي على انه " عجز المنشأة عن الوفاء بالتزاماتها المستحقة والناشئة عن العسر المالي، الذي تواجهه المنشأة، وتكون القيمة الدفترية لموجوداتها أقل من مكوناتها (التزاماتها)، إلى جانب عدم قدرتها عن تغطية تكلفة رأس المال المستثمر، أي ما مطلوب تسديده كفوائد عن الأموال المقرضة أعلى من العوائد التي تحققها على استثماراتها ⁴."

¹ محمد نواف عابد، استخدام نموذج كيدا للتنبؤ بالفشل المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين،مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 13، جوان، 2020، ص275.

² Altman E، "Corporate Financial Distress and bankruptcy: predict and avoid bankruptcy analyze and invest in distressed"، P 4، 2006، New York

³ محمد عطية مطر، أحمد نواف عبيدات، دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة النماذج المبنية على نسب الاستقاق وذلك في التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 3، العدد 4، 2007، ص28.

⁴ هالة عابد، التنبؤ بالفشل المالي باستخدامها نموذج ألتمان دراسة تطبيقية لعينة من شركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 17، العدد 60، 2019، ص76.

الفصل الأول: الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية وسبل علاجه

وعليه يمكننا تعريف الفشل المالي على انه عدم قدرة المؤسسة على تغطية مختلف تكاليفها من خلال عوائدها¹.

المطلب الثاني: مظاهر الفشل المالي

يمكن تحديد مجموعة من الأعراض والمظاهر التي من خلالها يمكن للمحلل المالي في المؤسسة الاقتصادية أن يتنبأ بأن المؤسسة متجهة نحو الفشل المالي والتي نلخصها فيما يلي²:

- الاختلاف في الهيكل المالي للشركة، كالاتتماد المتزايد على الاقتراض وبشكل خاص الاقتراض قصير الأجل، والعمل على زيادة الرفع المالي.
- عدم قدرة بعض الشركات على مسايرة التطور التقني وإتباع الوسائل التقليدية في إنجاز مهامها التي قد تتصف بانخفاض كفاءتها وفعاليتها في بعض الأحيان خاصة في ظل ظروف المنافسة الشديدة.
- ضعف الكفاءة المالية والإدارية في إدارة أنشطة الشركة وعدم ملائمة الهيكل التنظيمي.
- ضعف الرقابة على رأس المال العامل، الأمر الذي يؤدي إلى الارتفاع المستمر في بنود البضاعة والمدينين بالنسبة لحجم المبيعات.
- فشل الشركة في التعرف على الأنشطة المربحة.
- التأخر في إعداد الحسابات الختامية.
- التأخر في دفع مستحقات الموردين على الرغم من تهديداتهم بالتوقف عن تقديم المواد الأولية واتخاذ إجراءات قانونية والعمل على رفع قضايا على الشركة لدى المحاكم المختصة.
- انخفاض المبيعات وتزايد المنافسة من المنتجات المستوردة أو المنتجة محليا.
- تدني الربحية، وتدهورها لفترات متتالية واحتمال استمرار ذلك لسنوات قادمة.
- إنخفاض معدل دوران المخزون من البضاعة التامة الصنع المعدة للبيع وازدياد كمياتها و مدة تخزينها³.
- الأزمات المتكررة للخزينة، ضعف الخزينة هي إلا رسالة مالية للمحلل المالي لعدم توازنها وتعبر كذلك عن الإدارة السيئة للسيولة، هذا ما يعرض المؤسسة الاقتصادية إلى أزمات مالية معقدة و تصبح غير قادرة على مجابهة إلتزاماتها المالية في آجال إستحقاقها، كما قد يؤدي تراكم

¹ محمود نواف عابد، مرجع سبق ذكره، ص275.

² وحيد محمود رمو، سيف عبد الرزاق محمد، استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية: دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة تنمية الزافدين، جامعة الموصل، العدد100، 2010، ص12.

³ محسن أحمد الخضيري، الديون المتعثرة (الظاهرة، الأسباب، العلاج)، ايتراك للنشر و التوزيع، مصر، 1997، ص54.

إضطرابات الخزينة إلى إفلاس الوحدة الاقتصادية و غالبا ما تكون أزمة الخزينة نتيجة إرتفاع في احتياجات رأس المال العامل، أو انخفاض في رأس المال العامل الصافي¹.

■ و لقد توصل بيفر في دراسته التي قام بها سنة 1986 على 79 مؤسسة إقتصادية أن هناك عدد من النسب المالية الخاصة التي يمكن بواسطتها أن نشير إلى إحتمال حدوث فشل مالي، وقد وضح في كتابه تفسير الأزمة و إستراتيجية الإنعاش أن المؤسسة التي تقع في الفشل المالي و تصبح عاجزة لا تواجه فقط مشاكل مالية ولكن تواجه صعوبات و تحديات أخرى غير مالية تتطلب معالجتها لتفادي الوقوع في الفشل المالي و الذي يؤدي بالضرورة إلى الإفلاس وتصفية المؤسسة².

وانطلاقا مما سبق يمكننا أن نصنف مظاهر الفشل المالي إلى صنفين رئيسيين :

1. مظاهر و أعراض مالية(متعلقة بالميزانية).
2. مظاهر و أعراض غير مالية (متعلقة بالتسيير).

المطلب الثالث: أسباب الفشل المالي

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي الى الفشل المالي، فرغم اختلاف الباحثين في بعضها، الا أن مجملها متفق عليه، وتنقسم أسباب الفشل المالي الى أسباب داخلية وأخرى خارجية وتتلخص هذه الأسباب فيما يلي:

أولاً: الأسباب الخارجية: وتتمثل هذه الأسباب في الآتي³:

- الظروف الاقتصادية المحيطة ببيئة المؤسسة والتي قد تأثر على أداء المؤسسة بشكل مباشر او غير مباشر.
- عدم توفر مصادر التمويل اللازمة لاجراء التوسعات الضرورية.
- ارتفاع تكاليف مصادر التمويل.
- التوقعات المتشائمة للمستثمرين والمحللين الماليين في سوق الأوراق المالية وغيرها.
- شدة المنافسة بين المؤسسات في نفس النشاط.

¹ عبد الرزاق مريخي، التحليل المالي و دوره في تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة و تدقيق، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر، 03، الجزائر، 2011، ص116.

² Carole Gresse-LES Entreprises en Difficulté، (paris:Economica،1994)،P80.

³ بلال معوج، دور التحليل بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة " NCA ROUIBA "، رسالة ماجستير في الإدارة المالية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2016، ص110.

ثانيا: الأسباب الداخلية: وتتمثل فيما يلي¹:

- وجود طاقات معطلة بسبب اختلال التوازن بين العمالة الفنية والخدمية.
- فوائض على احتياجات الشركة من الأصول المقتناة.
- مشكلة تسعير المنتجات في ضوء ظروف خاصة.
- اختلال الهياكل التمويلية نتيجة الاعتماد على الاقتراض.
- الاعتماد المفرط على القروض في تلبية احتياجات المؤسسة، مما يؤدي في النهاية الى خلل في الهياكل التمويلية.

كما أن هناك أسباب أخرى داخلية غير التي ذكرت سابقا وتتمثل في²:

- ضعف الإدارة وعدم توفر المعلومات الضرورية لسيرورة المؤسسة.
- القرارات الغير رشيدة في اجراء التوسيعات الغير مبررة والتي لا تخدم صالح المؤسسة وكذا استخدام تكنولوجيا غير متطورة مما سيخلق فجوة بين هذه الأخيرة والمؤسسات الأخرى من نفس المجال.
- عدم كفاءة الإدارة في تحصيل المستحقات من الزبائن وغيرهم.
- تتابع وتراكم خسائر المؤسسة مما سيؤدي في النهاية ان لم تتدارك الوضع الى الوقوع في عجز مالي او تأكيد افلاسها.
- عدم قدرة المؤسسة في السيطرة على المخزون.
- سوء التجهيز الداخلي والموقع الغير مناسب.

وهناك الكثير من الدراسات التي اهتمت بأسباب الفشل المالي نظرا لأهميته، ولعل من أبرزها الدراسة التي اعتمدها Dun and Brand والتي ركزت على الأهمية النسبية لأسباب الفشل المالي وفيما يلي ملخص هذه الدراسة:

¹ عبد الخالق أودينة، أبوبكر بوسالم، استخدام نموذجي كيدا و شيرد في التنبؤ بالفشل المالي للشركات - دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة الجزائر للفترة 2014-2018، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 05، العدد 01، 2021، ص118.

² وحيد محمود رمو، سيف عبد الرزاق محمد الوتار، مرجع سبق ذكره، ص13.

الفصل الأول: الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية وسبل علاجه

الجدول رقم (01): أسباب الفشل المالي حسب اعتقاد Dun and Brand

أسباب الفشل	الأهمية النسبية
عدم كفاءة الإدارة	93%
الإهمال	2%
التزوير	1.5%
الكوارث الطبيعية	1%
أسباب أخرى	2.5%
المجموع	100%

المصدر: بتصرف الطالبين نقلا عن عزت هاني عزت أبو شهاب، مدى فعالية نموذج كيدا بالتنبؤ بالفشل المالي في شركات المساهمة المدمجة في بورصة الأردن، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2018، ص 28.

• التعليق على الجدول رقم (01):

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن 93% من أسباب الفشل المالي تتمثل في ضعف الإدارة وعدم كفاءتها، وان دل هذا انما يدل على أن العملية الإدارية بعناصرها من تخطيط ورقابة واتخاذ القرار.. الخ لها أهمية بالغة، وهي المحدد الأساسي لنجاح أو فشل أي مؤسسة اقتصادية، مهما كان حجمها ومهما كان طبيعة نشاطها.

كما يرى Ariaiti أن أسباب الفشل المالي تتمثل في:

الجدول رقم (02): النسب المؤوية لعوامل أسباب الفشل المالي حسب Ariaiti.

السبب	النسبة %
الأرباح الغير كافية	26.71
ضعف الصناعة	22.73
المصاريف التشغيلية	17.8
عدم كفاية رأس المال	8.29
ديون المؤسسة	5.93

المصدر: نقلا عن محمود نواف عابد، مرجع سابق، ص 276.

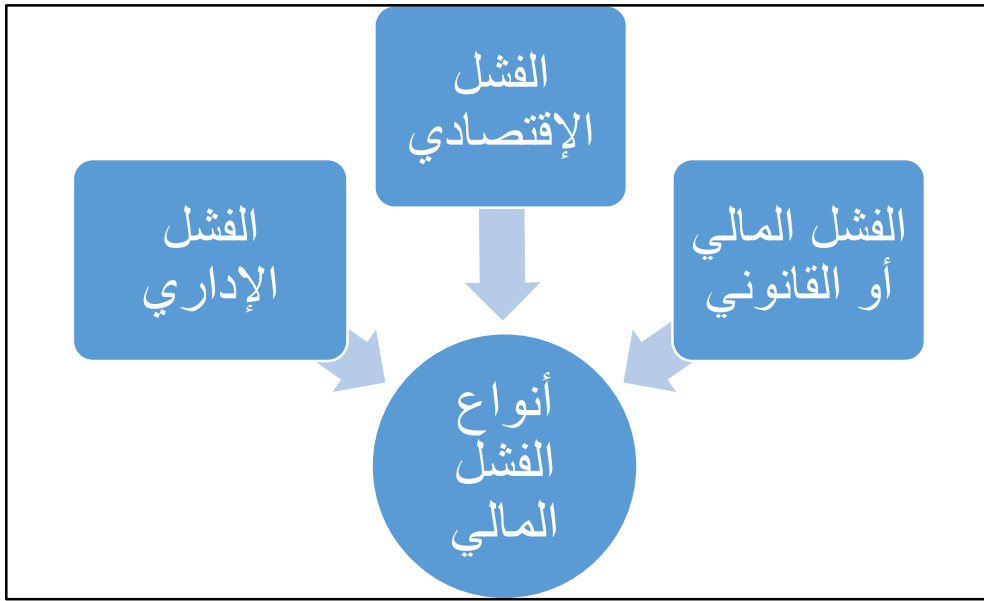
• التعليق على الجدول رقم (02):

من خلال الجدول نلاحظ ان أسباب الفشل المالي كما يرى Ariaiti ترجع بالدرجة الأولى إلى الأرباح الغير الكافية إضافة إلى ضعف الصناعة إذ أنهما تشكلان خطرا حقيقيا على المؤسسة إذا لم تتخذ هته الأخيرة الإجراءات اللازمة من اجل معالجتها.

المطلب الرابع: أنواع الفشل المالي

تختلف آراء الباحثين و المختصين في مجال التحليل المالي للمؤسسات في قضية تقسيم أنواع الفشل المالي لكن نجد معظمهم يقسمها إلى ثلاثة أنواع رئيسية والتي نوضحها في الشكل التالي:

الشكل 01: أنواع الفشل المالي



المصدر: من إعداد الطالبين.

• التعليق على الشكل رقم (01):

من خلال الشكل يتضح لنا أنه يوجد ثلاثة أنواع للفشل المالي و هي: الفشل الإقتصادي، الفشل المالي أو القانوني، الفشل الإداري.

1. الفشل الإقتصادي: و يعرف بأنه الحالة التي يمكن للمؤسسة الإقتصادية أن تحقق عائد معتدل أو معقول على إستثماراتها، أو عندما يكون رأس المال الصافي سالب¹.

كما يقصد بالمشروع الفاشل بالمفهوم الإقتصادي ذلك الذي لا يمكن تغطية نفقاته عن طريق دخله، كما لا يترتب بالضرورة عن الفشل الإقتصادي إشهار إفلاس المؤسسة ويعني أن بإمكان

¹ رشيد حفصي، استخدام النماذج الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة شركة بيو فارم الجزائر خلال الفترة 2017-

2019، مجلة التنظيم و العمل، جامعة الجزائر، المجلد 09، العدد 01، 2020، ص 04.

الفصل الأول: الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية وسبل علاجه

المؤسسة أن تكون فاشلة من الناحية الاقتصادية، ولكنها لا تتوقف عن دفع التزاماتها عند آجال الإستحقاق ومن ثم لا تشهر إفلاسها¹.

2. الفشل المالي أو القانوني: ويتخذ أحد الشكلين التاليين²:

1.2 عدم كفاية السيولة: أو أزمة السيولة، حيث تكون المؤسسة الاقتصادية غير قادرة و عاجزة على سديد الديون و الفوائد المستحقة الدفع.

2.2 العسر المالي: و يقصد به عدم قدرة المؤسسة على تغطية ديونها و دفع مصاريفها المستحقة لضعف قدراتها الإيرادية أي عدم قدرتها عن الحصول على الأموال اللازمة و الضرورية.

3. الفشل الإداري: و يعني عدم كفاية الجهاز الإداري للمؤسسة، بما يؤدي إلى تحقيق نتائج أعمال سلبية تسهم في تدهور نشاطها و أرباحها، وبالتالي يكون لها الأثر السلبي على قيم أسهمها، حيث يتضمن ضعف كفاءة الإدارة بصفة رئيسية فشلها في تقديرها ما قد يحدث في المستقبل، ومن ثم عدم القدرة على التكيف و الملائمة مع البيئة الخارجية، و تعديل الخطط لما يطرأ من أحداث غير متوقعة³.

مما سبق نلاحظ أن المؤسسة يمكن أن تقع في أحد أنواع الفشل المالي سابقة الذكر، ويرى مختصون و محللون أنه ليس بالضرورة إذا كانت المؤسسة تعاني من الفشل الاقتصادي الإسراع في إشهار المؤسسة بإفلاسها و تصفية الوحدة الاقتصادية ومن ثم توقفها عن مزاولة نشاطها، بصرف النظر عن قدرة المؤسسة على الوفاء بما عليها من التزامات يمكن للمؤسسة ان تستمر رغم كونها فاشلة من الناحية الاقتصادية لأنها تدفع التزاماتها عند آجال الإستحقاق، كما يرى مختصين اخرون في مجال التحليل المالي أنه إذا كانت المؤسسة تعاني فشلا قانونيا يستحسن إتخاذ قرارات و إجراءات تنظيمية و تصحيحية، و في نفس السياق يرى المحللون في مجال التحليل المالي أن إذا حدث كلا من الفشل الاقتصادي و القانوني فالمؤسسة يجب إعلان إفلاسها و تصفيتها، و لأخذ الإحتياجات مسبقا لعدم وقوع المؤسسة في مثل هاته المشاكل المالية التي قد تكلفها التصفية و التوقف عن النشاط نهائيا وضع المحللون الماليون عدة نماذج تمكن المؤسسة بالتنبؤ بها قبل حدوثها و تمكن الطاقم الإداري للمؤسسة معالجتها.

¹ علاء الدين جبل وآخرون، دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي لشركات الغزل و النسيج التابعة للقطاع العام في سوريا، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة الموصل، سوريا، المجلد 31، العدد 95، 2000، ص306.

² علاء الدين جبل و آخرون، المرجع نفسه، ص306.

³ نعيمة برودي، دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي: حالة شركة الخزف السعودي خلال الفترة 2013-2019، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، المجلد 04، العدد 02، 2020، ص99.

المبحث الثاني: مراحل الفشل المالي وسبل معالجته

يعتبر الفشل المالي من أهم الأخطار التي تواجه المؤسسة لذا يجب على إدارة المؤسسة البحث في سبل التعامل معه لكي لا يترتب عليها مستقبلا خسائر مالية تؤدي بها في النهاية إلى الإنهيار والإفلاس:

المطلب الأول: مراحل الفشل المالي

إهتم الكثير من الكتاب والباحثين بموضوع الفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية وهذا نظرا لأهميته الكبيرة ولتأثيره البالغ على المؤسسة وأشار أغلبهم الى وجود مراحل تمر بها المؤسسة قبل أن تصل الى مرحلة الفشل المالي لكنهم اختلفوا في طريقة عرض هذه المراحل وقد قدمنا في دراستنا أهم طريقتين لعرض مراحل فشل المؤسسة ومن بين هذه المراحل ما ذكره مجموعة من الدكاترة في كتابهم "إدارة المخاطر" وتتمثل هذه المراحل في الآتي:

أولاً: مرحلة العسر المالي الفني:¹

ويعتبر العسر المالي الفني بمثابة المقدمة لحالة الفشل المالي حيث يعبر عن عدم إمكانية المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل والتي تنشأ من الانخفاض الجوهري في الرصيد النقدي المتاح للمؤسسة واللازم لدفع العناصر المتعددة والمكونة لحالة العسر المالي الفني والمتمثلة في قيمة حسابات الدفع المستحقة والأجور والضرائب والفوائد واقساط الديون.

ثانياً: مرحلة العسر المالي الحقيقي

وخلال هذه المرحلة تكون الشركة عاجزة عن مواجهة التزاماتها المستحقة وتكون قيمة خصومها اكبر من قيمة الأصول كما تحقق الشركة خسائر متراكمة ومنتالية وهذا ما سيوقعها في حالة عسر مالي².

ثالثاً: مرحلة الفشل القانوني: قد يتخذ اتجاهين:

1. الاتجاه الأول: ويكون نتيجة عدم كفاية السيولة وهذا من خلال عدم قدرة الشركة على سداد الديون والفوائد المستحقة الدفع وهو ما قد يحدث حتى لو كانت قيمة الأصول تزيد عن قيمة الخصوم³.

¹ عمر شريقي، التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة بين مسؤولية المدقق والإدارة في ضوء معيار التدقيق الدولي رقم 570 " المنشأة المستمرة " والتشريع الجزائي، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 19، جوان 2016، ص 223.

² شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص 135.

³ نعيمة برودي، مرجع سبق ذكره، ص 99.

2. الاتجاه الثاني: وفي هذه الحالة لا تستطيع الشركة التحكم بالعسر المالي وهذا ما يلزم عليها المباشرة في الإجراءات القانونية اللازمة من اجل اعلان الإفلاس او التصفية.¹

رابعاً: مرحلة الإفلاس²

يشير من الناحية القانونية الى حالة الإفلاس القضائي التي تتعرض له الشركة كنتيجة لتوقفها عن سداد ديونها في مواعيد استحقاقها بحيث يتم اشهار افلاسها وذلك بحكم من المحكمة المختصة إقليمياً بغرض تصفيتها وبيعها تمهيدا لتسديد هذه الديون الى أصحابها.

خامساً: مرحلة إعادة التنظيم³

وتتضمن هذه المرحلة محاولة الإبقاء على الشركة على قيد الحياة وإعادة تأهيلها بدلا من تصفيتها وتتضمن إعادة التنظيم للشركة إعادة هيكلة رأس مالها بهدف استبدال الأوراق المالية التي تحمل فائدة ثابتة (سندات) بأسهم عادية لتخفيض الالتزامات المالية الثابتة على الشركة وينتج عن هذه العملية تخفيض ديون الشركة ويعتمد قرار إعادة التنظيم على الربحية المتوقعة للشركة وبالتالي اذا كانت قيمة الشركة كمؤسسة مستمرة أكبر من قيمتها التصفوية فالقرار هو إعادة التنظيم.

¹ عمر شريقي، مرجع سابق، ص 135.

² سعيدة رحيش، شعيب شنوف، التنبؤ بالفشل المالي في شركات التأمين باستخدام نموذجي Sherrod و Kida دراسة عنينة في الشركات الجزائرية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، 2019، ص 559.

³ عمر شريقي، مرجع سبق ذكره، ص 135.

الشكل رقم (02): مخطط يوضح مراحل الفشل المالي



المصدر : شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره.

• التعليق على الشكل رقم (02):

من خلال الشكل الذي يوضح لنا مراحل الفشل المالي و التي تبدأ بنقص في السيولة في الآجال القصيرة ثم الطويلة إلى أن تصل إلى عسر المالي فني بدوره يوصل المؤسسة في آخر المطاف إلى حالة الإفلاس و التصفية إذا لم تقم المؤسسة بالإجراءات التصحيحية اللازمة.

الفصل الأول: الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية وسبل علاجه

وهناك دراسة أخرى والتي اهتمت بالمراحل التي تمر بها المؤسسة قبل ان تصل الى مرحلة الفشل المالي وهي ما قدمه (argenti) حيث أشار الى أن الفشل المالي هو الطريق الطويل للمؤسسة الذي تكون نهايته بنهاية حياة المؤسسة وقسم هذا الطريق الى عدة مراحل وهي:

أولاً: مرحلة النزوع للتسلط الإداري¹

وفي هذه المرحلة تكون للمؤسسة عيوب معينة لكنها بدون آثار فعلية أي لا ينتج عنها فساد ولا تظهر منها أي أخطاء تعرقل أداء المؤسسة وعلى هذا النحو لا يظهر في القوائم المالية للمؤسسة أي بوادر للفشل وتكون هذه الأخطاء عادة ناتجة من الإدارة العليا والتي قد تظهر في تعنت المدير العام وعدم قبوله أي آراء أو اقتراحات من باقي المدراء التنفيذيين وعلى هذا النحو تفقد وظيفة الرقابة فعاليتها وهذا ما سيسبب مشاكل مستقبلية للمؤسسة كما أورد (argenti) أن من بين العيوب التي تعاني منها المؤسسة ضعف في الإدارة المالية أو عدم قدرتها على التكيف مع المستجدات المحيطة بها.

ثانياً: مرحلة الأخطاء النوعية²

وهي مرحلة تكملية للمرحلة الأولى وفيها يتم ارتكاب أخطاء فادحة تؤثر على المؤسسة بشكل مباشر او كما يسميها (argenti) بالاطء الكارثية والناجبة عن العيوب التي ذكرت في المرحلة الأولى.

ثالثاً: مرحلة الانهيار³

في هذه المرحلة تكون المؤسسة على حافة الفشل المالي وهذا بعد ظهور مختلف المؤشرات التي تؤكد ذلك والناجبة عن الأخطاء المذكورة سابقا والتي لم يتم تداركها أو العمل على معالجتها ولا يبقى أمام المؤسسة في هذا الوضع إلا سنة أو سنتين حتى تقع فيما يسمى بالفشل المالي.

رابعاً: المأزق (الانهيار الفعلي)⁴

وهي آخر مرحلة من مراحل الفشل المالي والتي تعبر عن الانهيار الفعلي للمؤسسة وفيها تصبح المؤسسة في حالة فشل مالي.

¹ الشريف ربحان، التعثر المالي: المراحل، الأسباب، والطرق وإجراءات المعالجة، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 2007، 16، ص 32.

² رافعة إبراهيم عبدالله الحمداني، التنبؤ بالفشل المالي باستخدام نموذجي (Kida و zeta) دراسة تحليلية مقارنة بالتطبيق على عينة من شركات الاعمال

المسجلة في سوق الدوحة للأوراق المالية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 03، العدد 2018، 43، ص 92.

³ أحمد حسابو آدم، مدى استخدام أدوات التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي المصرفي بالتطبيق على فروع البنك الزراعي قطاع ولاية النيل الأبيض، مجلة الامام المهدي، كلية الاقتصاد، العدد 07، 2016، ص 217.

⁴ رافعة إبراهيم عبدالله الحمداني، مرجع سابق، ص 92.

الفصل الأول: الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية وسبل علاجه

لكن وكما هو ملاحظ أن مراحل الفشل المالي حسب (argenti) تفنقر الى الدقة إذ أنه لم يقدم مفهوماً أو وصفاً واضحاً لتلك الأخطاء التي تؤدي بالمؤسسة الى الانهيار.

المطلب الثاني: آثار الفشل المالي

إن حدوث الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية يؤدي إلى بروز آثار وخيمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وفيما يلي عرض مختصر لهذه الآثار:

أولاً: آثار الفشل المالي على المؤسسة الاقتصادية:

- تتمثل الآثار الأكثر شيوعاً التي يخلفها الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية فيما يلي¹:
- صعوبة كبيرة تواجهها المؤسسة في الحصول على المستلزمات التشغيلية الضرورية لإستمرار النشاط.
 - تزايد حجم الخسائر الكبير المحققة نتيجة التوقف عن العمل بشكل جزئي أو كلي.
 - تزايد الخسائر المحققة نتيجة لتعاظم حجم ديون المؤسسة الفاشلة و على إثرها ينخفض حجم الموارد الذاتية للمؤسسة المدينة و منه التعرض لأزمات في الخزينة، وتزايد في الطاقات العاطلة من الناحيتين المطلقة و النسبية.

ثانياً: آثار الفشل المالي على الإقتصاد القومي:

- يمتد الفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية في تأثيره في الإقتصاد الوطني بكامله ومنه تهديد مسار النمو و التنمية المستدامة في البلد، و من بين هذه الآثار مايلي²:
- شيوع الطاقات و إتساع نطاقها في مراكز الإنتاج، و التسويق في الوحدات الاقتصادية المختلفة.
 - تضيق و هدر الفرص التسويقية متاحة في السوق و من ثم إتجاه العملاء و الموزعين و المتعاملين إلى منتجين آخرين في الداخل أو الخارج.
 - قد تزيد إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية التي تعاني من الفشل المالي، وتجد هذه المؤسسات تعمل كل ما بوسعها لتحارب و تصارع من أجل البقاء.
 - المبالغة في زيادة التكاليف الإنتاجية و التسويقية المختلفة لدرجة كبيرة، و تقلص ربحية الوحدة الاقتصادية، وتدني الإنتاج و إنخفاض الإنتاجية و فساد مناخ الإدارة.
 - الإسراف الغير عقلاني في الإنفاق لعدم الإستثمار المستقبلي و الإكتفاء بما تحققه اللحظة الحاضرة، مع تبديد في الموارد النادرة للوصول إلى أقصى نقطة إشباع ممكنة.

¹ محمد كمال خليل الحمزاوي، إقتصاديات الإتمان المصرفي، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000، ص 361.

² محسن أحمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص 49-50.

الفصل الأول: الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية وسبل علاجه

- إنتشار الطاقات العاطلة و إتساع نطاقها في مراكز الإنتاج و التسويق في الوحدات الإقتصادية المختلفة.
- تضيق في الإئتمان المقدم للمؤسسات الإقتصادية الناتج عن العجز في رأس مال البنوك قد يجبر الحكومات على تحويل مواردها المالية إلى رسمة البنوك.
- إختلال مسجل بين الصادرات و الواردات و منه عجز في الميزان التجاري، و الذي نعني به إنخفاض الإنتاج الوطني الموجه للتصدير و زيادة في الواردات لتعويض النقص في الإنتاج الوطني المحلي، و يكون الفرق بين الصادرات و الواردات في هذه الحالة سالبا و هذا ما يؤثر على ميزان المدفوعات، كما تفقد الدولة لبعض مصادر الإيرادات العامة كالمستحقات الضريبية و الجبائية التي من المتوقع تحصيلها مستقبلا من استمرار المؤسسات.1

ثالثا: آثار الفشل المالي على الجهاز المصرفي:

تعتبر البنوك الجهة الممولة الرئيسية لمختلف المؤسسات الإقتصادية بهدف التوسع و تطوير نشاطها و منه نمو المؤسسة و فرض نفسها كمنافس شرس وسط البيئة الخارجية للمؤسسة، ولكن إذا كانت هذه الأخيرة تعاني من الفشل المالي فسوف يرجع بالسلب على البنك بصفة خاصة و الجهاز المصرفي بصفة عامة، و من أهم هذه الآثار نذكر²:

- عدم تحقيق البنك لفوائده و إيراداته عن القروض المتعثرة، هذا يجعل البنك غير قادر على مقابلة إحتياجاته اتجاه المودعين و مختلف البنوك الأخرى فيتسبب هذا الأمر في إنخفاض صافي أرباح تشغيله.
- ارتفاع تكلفة الحصول الأموال من داخل البنك و هذا راجع لحاجة البنك لتدبير موارد إضافية إستعاضة للموارد التي جمدت في شكل قروض متعثرة، و تجميد جزء هام من أموال البنوك نتيجة لعدم إستطاعة و قدرة المؤسسات الإقتصادية على سداد إلتزاماتها و هذا يجرمها من عوائد استثمار هذه الأموال في مشروعات أخرى.
- تحتاج الديون المتعثرة إلى استفسارات إقتصادية و قانونية و فنية، و هو ما يعني تكاليف و أعباء إضافية تقلل من ربحية البنك، كما تؤثر القروض المتعثرة على الجو النفسي للعمل و تؤدي لعدم الإستقرار و العصبية و التشدد، و تؤدي هذه الديون كذلك إلى إرتفاع معدل دوران العملاء و العاملين المتميزين الحاليين، و الذين يسارعون في البحث عن بنك و مصرف جديد يكون أكثر استقرارا و الذي يساعدهم في تحقيق أهدافهم.³

¹ محمد كمال خليل الحمزاوي، مرجع سبق ذكره، ص363.

² أحمد غنيم، الديون المتعثرة و الإئتمان الهارب (قراءة من واقع و وقائع الأزمة)، الطبعة الأولى، دون دار نشر، 2001، ص ص 54-55.

³ إنتصار سليمان، التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية - تطويع النماذج حسب خصوصيات البيئة الجزائرية -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه ل.م.دفي العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 01، 2016، ص38.

رابعاً: آثار الفشل المالي الإجتماعية:

رغم الدراسات المختلفة للباحثين في موضوع الفشل المالي إلا أنه لا توجد أبحاث كثيرة تطرقت إلى الآثار الإجتماعية التي قد يخلفها الفشل المالي، و نعرض البعض منها في النقاط التالية¹:

- بروز الطبقة في المجتمع، و تزايد معدلات الجريمة من سرقة و رشوة و بيع للأغراض بسبب الدين.
- يعتبر الفشل المالي أحد الأسباب الرئيسية لإنتشار البطالة و إرتفاع معدلاتها ' و قلق الموظفين الباقين في المؤسسة خوفاً من تسريحهم.
- عجز الأسر عن تأمين حاجاتها الأساسية.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس الفشل المالي²

هناك العديد من المؤشرات التي تتنبأ بحدوث فشل مالي للمؤسسة او المنشأة ومعرفة هذه المؤشرات في الوقت المناسب يساعد على اتخاذ قرارات قد تجنب المؤسسة في الوقوع في خسائر مالية مما قد يؤدي بها في الوقوع في فشل مالي وفيما يلي نوجز بعض هذه المؤشرات:

1. **الديون المستحقة:** وهنا تقوم المؤسسة بتسديد ديونها اتجاه كل من المنظمات الاجتماعية وكذا ديونها اتجاه الإدارة الضريبية وحتى ولو لم تتأثر المؤسسة في نشاطها الاستغلالي بهته الديون على المدى القصير فلا بد ان تتأثر وضعيتها المالية مما يؤدي الى عدم قدها تسديد ديون مورديها.

2. **العلاقات التجارية و الائتمانية:** مع بداية ظهور البوادر الأولى للفشل المالي تصبح علاقة المؤسسة مع مختلف متعاملها اكثر تحفظا فيطالب مورداؤ المؤسسة بديونهم كما قد يلزمون عليها التسديد الفوري في حال تسليم طلبيات جديدة، اما بالنسبة للبنوك فلن تجد التسهيلات التي كانت تجدها من قبل بل ستفرض عليها ضمانات جديدة للقروض المقدمة هذا في حالة اقراضها أساسا، اما الزبائن فسيقل اقبالهم على منتجات المؤسسة وهذا خوفاً وشكاً في قدرتها على الاستمرار نظراً للظروف المالية العسيرة التي تمر بها المنشأة.

3. **النتائج المحققة:** ويكون هذا من خلال مجموعة من المؤشرات التي تبرز نظراً لدرجة خطورتها وتتمثل في:

- التوقف عن توزيع الأرباح.

¹ إنتصار سليمان، المرجع نفسه، ص 38-39.

² يمينة مقدم، استخدام نموذج ألتمان للتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية، مجلة اقتصاد المال والاعمال، جامعة الجزائر 3، المجلد 05، العدد

الفصل الأول: الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية وسبل علاجه

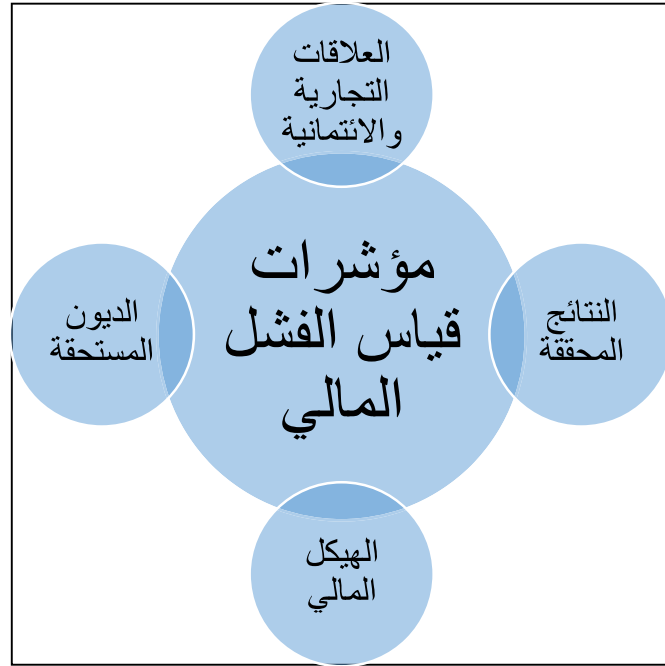
- انخفاض في ربحية المؤسسة.
- عسر مالي في الخزينة.
- توقف وعدم وفاء المؤسسة بالتزاماتها.

الهيكل المالي:

هناك العديد من المؤشرات التي على هذا المستوى وتتمثل في الآتي:

- الانخفاض والتراجع في رأس المال العامل.
- الارتفاع الكبير في المديونية مقارنة بالاموال الخاصة.
- مشاكل في خزينة المؤسسة.
- الارتفاع النسبي في حجم الديون قصيرة الاجل.

الشكل رقم (03): مخطط يبرز مؤشرات قياس الفشل المالي.



المصدر: من إعداد الطالبين.

- التعليق على الشكل رقم (03):

من خلال الشكل يتبين لنا أن مؤشرات قياس الفشل المالي تتمثل في العلاقات التجارية و الإئتمانية، النتائج المحققة، الهيكل المالي، الديون المستحقة.

المطلب الرابع: أساليب معالجة الفشل المالي

توجد أساليب و طرق متعددة تستعمل في علاج الفشل المالي و التي تختلف هذه الطرق و الأساليب من مؤسسة إلى أخرى حسب كل حالة و التي تحددها المؤسسة من خلال قيامها عملية التشخيص، و تتمثل أهم الأساليب التي يمكن من خلالها معالجة الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية في ما يلي:

أولاً: إعادة الهيكلة: تتبع المؤسسة الاقتصادية إستراتيجيات جديدة من شأنها أن تساعد على معالجة الخلل المالي والإبقاء على المنشأة، وحتى تكون إعادة الهيكلة فعالة فلا يتعين أن تقتصر على إعادة الهيكلة المالية فقط ولكن يجب أن تمتد لتشمل إعادة الهيكلة الإدارية حتى يتلائم الإثنين معاً في تحقيق نتائج فعالة للتغلب على حالة الفشل المالي، و تتمثل إعادة الهيكلة في¹:

1. إعادة الهيكلة المالية: و تتمثل إعادة الهيكلة المالية في:

1.1 إعادة هيكلة الديون: حيث تساعد هيكلة الديون المؤسسة الاقتصادية في التفاوض الإتفاق مع الدائنين على التوقف الجزئي لسداد أقساط الدين أو إعطاء فترة سماح جديدة، تحويل الديون القصيرة الأجل إلى ديون طويلة الأجل، تخفيض سعر الفائدة أو التنازل عن الفوائد المستحقة.

هذا سوف يسمح للوحدة الاقتصادية في وقف جزئي للتدفقات الخارجية و يتيح فترات إستثمار أطول للديون.

2.1 إعادة هيكلة الأصول: حيث يتم تقييم الأصول كلها أو الجزء منها فزيادة القيمة السوقية عن القيمة الدفترية للأصول يؤدي إلى تحسين المديونية بالنسبة للأموال الخاصة و يعطي للمؤسسة الاقتصادية مجال أوسع لطلب القروض.

3.1 مبادلة المديونية بالملكية: حيث يتم في هذه الحالة تحويل كل الديون أو جزء منها إلى مساهمات في رأس مال الوحدة الاقتصادية، و هذا عن طريق إصدار مجموعة من الأسهم العادية أو الممتازة بما يعادل قيمة هذه الديون، وهذا يتوقف على مدى تفهم الملاك و الدائنين لهذا الإقتراح.

4.1 زيادة رأس المال: كما تلجأ المؤسسة الاقتصادية في هذه الحالة إلى إصدار أسهم جديدة بغية توفير بعض السيولة و خاصة إذا كانت المؤسسة بإمكانها تحقيق أرباح مستقبلاً، وقد لقي هذا البديل إنتقادات نذكر منها:

¹ عادل محمد توفيق الحراشنة، التنبؤ بالفشل المالي و تقييم الملاءة المالية طويلة الأجل باستخدام نموذج أنتمان: دراسة تطبيقية على قطاع النقل الجوي الإماراتي و الأردني، مجلة المنهل الإقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 01، 2018، ص 68.

الفصل الأول: الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية وسبل علاجه

- لا تجد الأسهم الجديدة إقبالا كبيرا من قبل المساهمين بسبب خوفهم من وضعية المؤسسة و ظروفها المستقبلية.
 - إن حملة الأسهم يمثلون قيادا جديدا على الإدارة يقلل من قدرتها على التحرك بمرونة كافية للخروج بالمؤسسة من ظروفها الحالية.
 - لا يصلح هذا الحل إلا في حالات الفشل المالي و التعثر المؤقت.
- 5.1 زيادة التدفقات النقدية الداخلة:** ويمكن تحقيق ذلك عن طريق العديد من الخطط و الإستراتيجيات و التي تؤثر بالإيجاب على النقدية الداخلة منها:
- بيع أصول قليلة أو منعدمة القيمة و إعادة إستئجار الأصول الثانوية.
 - تغيير إستراتيجية تحصيل الديون للمؤسسة، مع منح بعض الخصومات لتعجيل الدفع.
 - زيادة المبيعات لزيادة إيرادات الوحدة الإقتصادية.
- 6.1 زيادة التدفقات النقدية الخارجة:** تستطيع المؤسسة أن تخفض مدفوعاتها النقدية أو تؤجل بعضها بغية التغلب على بعض الصعوبات المالية، و تتمثل وسائل خفض التدفقات النقدية الخارجة في:
- محاولة تأجيل الإلتزامات قصيرة الأجل، و ترشيد مختلف بنود الإنفاق المباشر و غير المباشر.
 - الإلتفاق مع الدائنين بتأجيل تسديد بعض أقساط و فوائد الدين، و الحصول على فترات سماح جديدة من الدائنين.
- 2. إعادة الهيكلة الإدارية:** و تعد جزء متمم لإعادة الهيكلة المالية و التي تطرقنا إليها فيما سبق، ويمكن أن تتم بوحدة أو أكثر مما يلي:
- زيادة فعالية سياسات الأفراد لتخفيض تكاليف عنصر العمل.
 - تخفيض مختلف التكاليف الإدارية، و التخلص من الأنشطة و المجالات غير الإقتصادية.
 - إعادة النظر في إستراتيجيات الإنتاج بغرض تحسينه و تخفيض تكاليفه.
 - زيادة الفعالية التسويقية بإعادة النظر في إستراتيجياتها.
- 3. التأجير:** هذا الخيار لا يكون متاحا في جميع الأحوال فهو يتوقف على طبيعة عمل المؤسسة أو إمكانية إستمرارها في مجال نشاطها و إمكانية وجوده، فعند وقوع المؤسسة الإقتصادية في الفشل المالي تستفيد من اعتمادها على التأجير كمصدر تمويلي جديد لها يعمل على زيادة التدفقات النقدية الداخلة مع الإحتفاظ بأصل الموجود و قيمته، كما يمكنها إتباع خيار تأجير المؤسسة بالكامل حيث تقصد إدارة المؤسسة على تأجيرها لجهة أخرى ذات خبرة و كفاءة عالية في مجال

الفصل الأول: الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية وسبل علاجه

نشاطها و بالشكل الذي يمكنها من إستعادة فاعلية نشاطها و تحسين وضعها المالي و يتم ذلك خلال فترة زمنية يتفق عليها في عقد الإيجار¹.

4. **الإندماج:** ونعني هنا بامتزاج و تحالف مؤسستين إقتصاديّتين أو أكثر في كيان جديد له أداء أفضل و فاعلية أكبر على تحقيق أهداف لا يمكن أن تتحقق قبل تكوين الكيان الجديد الناتج عن الإندماج²، و تتمثل دوافع وأهداف الإندماج في³:

1.4 **دوافع وأهداف علاجية:** و نلخصها فيمايلي:

- مواجهة شدة المنافسة، و بعض حالات الفشل المالي.

- خفض و تدنية التكاليف الضريبية.

2.4 **دوافع و أهداف تطويرية:** و نلخصها فيمايلي:

- تنويع المنتجات و السيطرة على أكبر حصة سوقية.

- التوسع و تطبيق نظام الإنتاج الكبير.

على الرغم من مزايا و فوائد الإندماج إلا أنه لا يخلو من السلبيات و المخاطر و لذلك فإن قرار الإندماج يحتاج إلى دراسة جدوى معمقة لمعرفة آثاره المختلفة و تكاليفه و ردود المنافسين و كذلك الجوانب القانونية و الإدارية لعملية الإندماج و الآثار المالية و المحاسبية.

5. **تغيير الشكل القانوني:** يعتبر من الأساليب و الطرق الفعالة في علاج الخلل أو الفشل المالي للمؤسسة، و المقصود هنا هو منح المؤسسة شكل جديد بدل شكلها الأولي و بالتالي التحول من شكل أقل مرونة إلى شكل أكثر مرونة حيث يتيح للإدارة حرية الحركة وإتخاذ العديد من القرارات المختلفة⁴.

6. **التصفية:** وتعني إنقضاء المؤسسة كشخصية معنوية و إنحلال الرابطة القانونية التي كانت قائمة بين الشركاء، و تتم عملية التصفية عن طريق تحويل أصول المؤسسة إلى نقديّات لغرض تسوية إلتزاماتها اتجاه الغير و الباقي يتم توزيعه على الشركاء حسب حصة كل شريك⁵.

و عند إجراء التصفية لتأكيد واقعة الإفلاس فإن أولويات السداد تكون غالبا وفق للترتيب التالي⁶:

¹ رافعة إبراهيم الحمداني، ميادة سالم الأعرجي، الخيارات المالية المتاحة في ظل إدارة التغيير لمراحل الإنحدار المالي لمنظمات الأعمال، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية و الإقتصادية، كلية العلوم الإدارية و الإقتصادية، جامعة كركوك، بغداد، المجلد 02، العدد 02، 2012، ص 124.

² محمد صبح، القرارات المالية الإستراتيجية، دون دار النشر، القاهرة، 1996، ص ص 37-38.

³ الشريف ربحان و اخرون، الفشل المالي في المؤسسة الإقتصادية من التشخيص إلى التنبؤ ثم العلاج، الملتقى الوطني حول المخاطر في المؤسسات الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، من 21-22 أكتوبر 2012، ص 15.

⁴ كريمة بكوش، إستخدام نموذج ألتمان في تقييم الصحة المالية للمؤسسة، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2012، ص 33.

⁵ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 275.

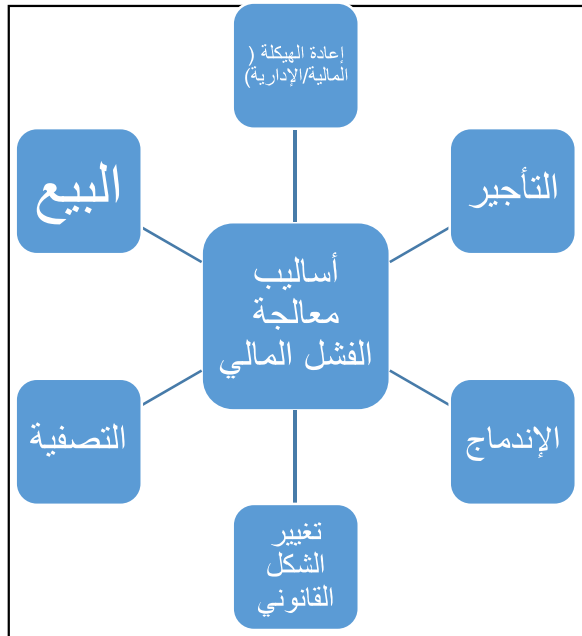
⁶ عباس عبد الله الحسين محمد، التحليل المالي للتقارير و القوائم المالية و التنبؤ بحالات العسر و الفشل المالي، مطبعة جي تاون، الخرطوم، السودان، 2015، ص ص 141-142.

الفصل الأول: الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية وسبل علاجه

- سداد تكاليف إجراءات الإفلاس و التصفية.
- سداد الضرائب المستحقة للدولة.
- سداد الديون المضمونة من ناتج بيع ضماناتها، ثم سداد الديون غير المضمونة أو العامة.
- سداد حقوق حاملي الأسهم الممتازة.
- سداد حقوق حاملي الأسهم العادية.

7. البيع: قد لا يجد الملاك أمامهم سوى إنهاء ملكيتهم للمؤسسة عن طريق عرضها للبيع لتنتقل في هذه الحالة ملكية المؤسسة الفاشلة ماليا من الدولة إلى أطراف أخرى /أو للأفراد و هو ما يعرف بالخصوصية، أو من الأفراد إلى الدولة و هو ما يعرف التأميم/أو العممة، حيث يقوم الملاك الجدد بتولي مهمة إدارة و تسيير المؤسسة أملا في علاج الخلل والفشل المالي الذي وقعت فيه نتيجة سوء التسيير و عدم كفاءة الملاك السابقين (البائعين) ومنه توقع الحصول على عوائد مرضية مستقبلا، و توجد عدة أساليب لبيع المؤسسة كطرحها للبيع عن طريق المزاد، طريقة الدعوة لتقديم عروض الشراء، طرح المؤسسة للإكتتاب العام وبيع الأسهم في البورصة¹.

الشكل رقم (04): مخطط يوضح أساليب معالجة الفشل المالي.



المصدر: من إعداد الطالبين.

• التعليق على الشكل رقم (04):

يتضح لنا من خلال الشكل أساليب معالجة الفشل المالي و المتمثلة اساسا في إعادة الهيكلة (المالية/الإدارية)، التأجير، الإندماج، تغيير الشكل القانوني، التصفية، البيع.

¹ الشريف ريجان و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 17.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل يتضح أن الفشل المالي هو عدم قدرة المؤسسة الاقتصادية من مواجهة التزاماتها المالية بواسطة موجوداتها، و توجد عدة مظاهر تمكن المحلل المالي من إستنتاج أن المؤسسة تعرضت أو قد تتعرض للفشل المالي كما تمكنه من معرفة أسبابه، و أهم مراحلها، و آثاره على المؤسسة و بيئتها الخارجية، كما توجد عدة أنواع للفشل المالي و تتلخص في الفشل الإقتصادي و الفشل المالي أو القانوني و الفشل الإداري، و توجد عدة أساليب تمكن المؤسسة من معالجة فشلها المالي و تختلف هذه الأساليب من مؤسسة إلى أخرى بإختلاف تشخيص المؤسسة لحالتها.

**الفصل الثاني: التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة
الاقتصادية في إطار التحليل المالي**

تمهيد

**المبحث الاول: الاطار المفاهيمي للتحليل المالي والتنبؤ
بالفشل المالي**

**المبحث الثاني: النماذج العالمية للتنبؤ بالفشل المالي
خلاصة**

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي الركيزة الأساسية للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية وهذا من خلال بناء نماذج من شأنها التنبؤ بالفشل المالي قبل حدوثه، حيث أن هذا النماذج تعبر بكل مصداقية على الأداء المالي للمؤسسة، فتبرز مدى قوة أو ضعف مستوى أداء المؤسسة المالي، كما تسمح بمراقبة سلوك وإتجاهات بعض النسب المالية على شكل معادلات رياضية، وعلى هذا الأساس تستطيع مؤشرات التحليل المالي مع نماذج التنبؤ بالفشل المالي تمييز المؤسسات التي تعاني من فشل مالي من المؤسسات الناجحة.

ومن أجل الالمام بهذا الموضوع إرتأينا أن نقسم هذا الفصل الى مبحثين:

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للتحليل المالي والتنبؤ بالفشل المالي.

المبحث الثاني: نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي والتنبؤ بالفشل المالي

إن موضوع التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية من المواضيع المهمة التي شغلت الكثير من الباحثين لما له من آثار سلبية على مستوى المؤسسة والمستثمرين ومختلف الجهات التي تتأثر بفشل المؤسسة، فبدأ البحث على سبل وطرق للتنبؤ بهذا الفشل قبل وقوعه لتجنبه أو على الأقل لتخفيف آثاره، وهنا برزت العديد من الأدوات للتحليل المالي ونماذج التنبؤ بالفشل المالي للكشف عن هذا الفشل ومعرفة أسبابه، وفيما يلي نعرض مفاهيم عامة حول موضوع التحليل المالي والتنبؤ بالفشل المالي حيث أن الإحاطة بهذين الموضوعين مهم بالنسبة للمؤسسة لكي يكون استخدامها لهما فعال

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى ماهية التحليل المالي

أولاً: مفهوم التحليل المالي

عرف التحليل المالي على أنه " ذلك العلم الذي يتكون من مجموعة من المبادئ والقواعد والأسس ويهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة وتبويبها وتصنيفها وتحليلها وإجراء عليها دراسة تفصيلية دقيقة وإستخراج العلاقة فيما بينها كإستخراج العلاقة ما بين الأصول المتداولة في المؤسسة والتي تعبر عن سيولتها وما بين الخصوم المتداولة في المؤسسة والتي تعبر عن الديون والإلتزامات قصيرة الأجل وكذا العلاقة ما بين حقوق الملكية والإلتزامات طويلة الأجل بالإضافة الى العلاقة ما بين الإيرادات الداخلة للمؤسسة والمصاريف الخارجة منها ثم يقوم في الأخير بتفسير النتائج المتحصل عليها والإستقصاء عن أسبابها وهذا من أجل الكشف عن نقاط القوة ونقاط الضعف وإكتشاف الخطط والسياسات المالية وتقييم أنظمة الرقابة ووضع الحلول الممكنة في الوقت والمكان المناسب "1.

كما عرف على أنه " عملية إختيار وتقييم وتفسير البيانات المالية ومختلف المعلومات الأخرى التي تهدف الى تحقيق هدف المؤسسة، وهذا للمساعدة في عمليات الإستثمار كما يساعد على إتخاذ القرارات المالية، يمكن استخدام التحليل المالي لتقييم قضايا داخلية مثل أداء الموظف وكفاءة التشغيل وسياسات الائتمان، وتقييم الاستثمارات المحتملة. الخ "2.

¹ رشاد العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2001، ص151.

² FINANCIAL ANALYSIS AND BUSINESS VALUATION «the institute of cost accountants of india «second Edition « india ،2014 ; page 33.

وعليه يمكننا تعريف التحليل المالي على أنه علم قائم على مجموعة من المبادئ والاسس والذي يقوم بجمع البيانات والمعلومات المالية وتحليلها وتفسيرها واستخلاص النتائج منها لغرض تحقيق أهداف معينة، للمساعدة في إتخاذ القرارات ولتنظيم استثمارات المؤسسة.

ثانيا: أهمية وأهداف التحليل المالي

1. أهمية التحليل المالي

- يهتم التحليل المالي بمختلف بيانات النظام المحاسبي للمشاريع المختلفة مهما كانت طبيعة عملها ليساعد متخذي القرار على الاختيار الأرشد للقرارات من خلال امدادهم بمجموعة من المؤشرات¹.
- يساعد التحليل المالي في تحديد أهداف المؤسسة ووضع الاستراتيجيات والخطط اللازمة لتحقيق هذه الأهداف كما يساعد على تحديد إمكانية المؤسسة على الإقتراض وما إذا كانت قادرة على سداد ديونها².
- يساعد التحليل المالي على تقييم أداء المؤسسة من خلال مقارنة النسب المالية الخاصة بالمؤسسة مع النسب المالية للمؤسسات الأخرى من نفس النشاط³.

2. أهداف التحليل المالي

يهدف التحليل العام الى الغايات التالية⁴:

- معرفة أوضاع المؤسسة سواء وضعها المالي الخاص أو وضعها في القطاع التي تمارس نشاطها فيه.
- معرفة السياسات المالية والتشغيلية المنتهجة من طرف المؤسسة ومعرفة الاتجاهات التي يتخذها أدائها.
- تقييم قدرة المؤسسة على الاستثمار.
- تحديد قدرة المؤسسة على تسديد ديونها ومدى إمكانية حصولها على قروض جديدة.
- الاستغلال الأمثل للمعلومات والبيانات المجمع في القوائم المالية وتحليلها وتفسيرها بغرض الاستفادة منها في عملية إتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقويم.
- تقييم أداء الإدارة والحكم على مدى كفاءتها.

¹ وليد ناجلي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 24.

² عبد الفتاح سعيد السرطاوي، عادل عيسى حسان، التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي لشركات المساهمة الصناعية في فلسطين دراسة حالة شركات الأدوية المدرجة في بورصة فلسطين للفترة ما بين (2010-2017)، مجلة البحوث في المالية والمحاسبة، المجلد 04، العدد 02، 2019، ص 153.

³ مهني جعفر حسن حبيب، أساليب التحليل المالي ودورها في رفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات العامة السودانية-دراسة تطبيقية، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 02، 2020، ص 58.

⁴ أيمن الشنطي، عامر شقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص 129.

ثالثاً: أنواع ومتطلبات التحليل المالي

1. أنواع التحليل المالي

يوجد نوعين للتحليل المالي وتتمثل في:

1.1 التحليل الأفقي

ونعني بالتحليل الأفقي أن يتم دراسة أي فقرة من فقرات الكشوفات المحاسبية عبر فترات سابقة مختلفة، أي إذا ما أريد مثلاً دراسة ربحية المؤسسة خلال الخمس سنوات الماضية، يتم أخذ المعلومات والبيانات التي تخص الخمس سنوات السابقة وتحدد فيها ربحية المؤسسة، ويتم مقارنة النتائج سنة بعد أخرى لإستخراج المؤشرات التي أدت تطور أداء المؤسسة أو تدهوره، مما يعني أن التحليل الأفقي يركز على الفترة التاريخية التي مضت على المؤسسة ومقارنة السنة المراد إستخراج المؤشرات منها مع السنوات التي تسبقها¹.

2.1 التحليل العمودي

ويرتكز هذا النوع على دراسة العلاقات الكمية ما بين مختلف العناصر للقوائم المالية والجهة التي ينتمي لها كل عنصر في الميزانية في تاريخ معين ويمكن الاستفادة المثلى من هذا التحليل من خلال تحويل هذه العلاقات الى علاقات نسبية، أي تحديد الأهمية النسبية لكل بند من هذه البنود بالنسبة للجانب الذي ينتمي إليه في الميزانية، وما يميز هذا النوع من التحليل أنه يتصف بالسكون على عكس التحليل الأفقي وهذا لإنتفاء البعد الزمني عنه².

2. متطلبات التحليل المالي

هناك العديد من متطلبات التحليل لمالي وفيما يلي نذكر بعضها³:

- صحة مختلف المعلومات المتحصل عليها عن السوق والأجهزة والموقع وغيرها، وضمان صحة هذه المعلومات يؤثر بشكل إيجابي على المؤسسة، إذ يساهم بشكل كبير في إتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.
- إمكانية المؤسسة وقدرتها على التحليل والتنبؤ وإستخراج المؤشرات ومقارنتها، فقد تطور دور المؤسسة الى تقييم أسس النشاط المالي وإتخاذ القرارات المناسبة من خلال إجراء البحوث والدراسات الشاملة بعد أن كان مقتصر على مسك الدفاتر والحصول على الأموال فقط.

¹ عبد الستار الصياح، سعود العامري، الإدارة المالية أطر نظرية وحالات عملية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 2007، الأردن، ص 53.

² مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار أجنادين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006، ص 305.

³ خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص 57.

- البعد عن التحيز والذاتية في عملية التقييم أي تقييم المؤسسة بموضوعية كأن تؤخذ التكلفة التاريخية بدلا من تقدير القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية لأنها تتميز بالثبات في حين أن التوقعات ما هي الا تقديرات قد يشوبها التحيز مما قد يؤثر على صحة ودقة المعلومات.
- المتابعة المستمرة والتبويب الملائم الى غاية الإنتهاء من المشروع ولجميع بنود العملية الإنتاجية.
- الإسخدام الأمثل لأدوات وأساليب التحليل المالي.

رابعاً: خطوات القيام بالتحليل المالي¹

لكي تتم عملية التحليل المالي بكفاءة ودقة ينبغي علينا القيام بالخطوات التالية:

1. تحديد أهداف التحليل المالي

تختلف أهداف التحليل المالي باختلاف الجهة المستفيدة منه، إذ أن أهداف المستثمرين ليست نفسها أهداف الإدارة، وأهداف الإدارة لا تتشابه مع أهداف المقرضين، وعليه يجب على المحلل المالي تحديد الهدف بدقة ووضوح لأنه سيرتبط بطبيعة المهمة والأدوات المستعملة لتحقيقها، وفي نفس الوقت يحاول المحلل المالي تجنب الأعمال الغير ضرورية والغير اللازمة لتحقيق الهدف من التحليل، ويتطلب من المحلل تقديم مجموعة من الأسئلة التي تتلائم مع هدف التحليل مع الإجابة على هذه عليها بدقة وموضوعية.

2. تحديد نطاق وشمولية التحليل المالي:

ونقصد بها جميع العناصر الذي يتضمنها التحليل المالي، وكذا اذا ما كان التحليل شامل لجميع وحدات المشروع أم يغطي بعضاً من أجزائه فقط، مع إلزامية تحديد الفترات الزمنية للتحليل المالي، وعند إختيار المعايير تحدد طبيعة هذه المعايير، والمقاييس المستخدمة في عملية مقارنة النتائج المتوصل إليها من التحليل بما يتلائم مع هدف المؤسسة.

3. إختيار أداة وأدوات التحليل المناسبة للهدف

ويتم في هذه الخطوة إختيار الأدوات الضرورية لتحقيق الهدف من التحليل وتحديد المدخلات الأساسية التي سيتم الاعتماد عليها، والتأكد من سلامة ودقة وشرعية هذه المدخلات وكفائتها في تحقيق الهدف، وتحديد ما إذا كانت المعلومات التي سيتم الإعتماد عليها من داخل بيئة المشروع أم من خارجه، وهل هي مالية أو محاسبية.. الخ.

¹ دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص62.

4. التحقق من تطبيق الفروض والمعايير المحاسبية المتعارف عليها

إن مشكلة القياس المحاسبي من أكبر المشاكل التي قد تواجه المحلل المالي، لذلك من الضروري أن تكون القوائم المالية معدة من قبل مراجع قانوني ذو كفاءة وخبرة، لكن ورغم كل هذا يجب على المحلل المالي أن يتأكد بنفسه من سلامة وصحة القوائم المالية ومدى تطبيقه للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتتم المقارنة محليا أو دوليا حسب مكان تواجد المشروع، وعند إكتشاف أخطاء ومخالفات محاسبية يجب على المحلل أن يقوم بالتعديلات اللازمة على القوائم المالية من أجل جعلها صادقة لأعمال المشروع، وإن تعذر عليه الأمر يجب أن يفصح عنها ويخبر المستفيدين بهذه المخالفات.

5. إعادة تبويب القوائم المالية بما يتناسب مع عملية التحليل

ونقصد بها تبويب العناصر الموجودة في القوائم المالية الى مجموعات تحوي عناصر متجانسة، كل مجموعة تعبر عن حقيقة معينة بصورة دقيقة، وهذا ما يستدعي تعريف واضح لجميع المصطلحات للعناصر المكونة منها القوائم المالية، بحيث تجعل هذه العناصر تعبر عن حقيقة الأنشطة والمعاملات التي تقوم بهل المؤسسة، مع ثبات هذا التبويب للعناصر من سنة لآخرى، وترتب هذه الحقائق وتبسط ليسهل على المستفيدين منها قرائتها وفهم مدلولاتها.

6. وضع خطة العمل وإختيار أدوات التحليل المالي المناسبة

من بين الخطوات الأساسية في عملية التحليل وضع خطة عمل شاملة مع تحديد الوقت بدقة لأنه ضروري لعملية إتخاذ القرار، وهذا لتسارع تغيير الظروف المالية، ومحاولة توفير جميع المعلومات والبيانات الضرورية لعملية التحليل مع تحديد نوعية هذه المعلومات لأن هذا سيساعد في تنفيذ الواجبات التي يناط بها الى المحلل، كما أنه من الضروري التأكد من خبرة المحلل وكفائته لأن هذا سيؤثر بشكل كبير على عملية التحليل، ويتم إختيار الأدوات اللازمة لتحقيق الهدف مع التوسع فيها إذا إقتضى الأمر إضافة أدوات جديدة للحصول على تحليل علمي دقيق، ولمعرفة التغيرات التي طرأت على عناصر القوائم المالية، يتم مقارنة هذه القوائم مع سنوات سابقة.

7. تحديد المعايير التي تتناسب مع طريقة وهدف التحليل

ويتم في هذه الخطوة تحديد تحديد المعايير التي تتناسب مع طريقة وهدف التحليل لقياس النتائج التي تم التوصل إليها ومقارنتها معها وإستخراج الإنحرافات التي أثرت على المشروع وتحدد أسبابها وسبل معالجتها.

8. الإستنتاجات والتوصيات

وتعتبر هذه الخطوة آخر خطوات التحليل ويقوم فيها المحلل بعرض الإستنتاجات التي حصل عليها، وتعتمد عملية الإستنتاجات بطبيعة البيانات والمعلومات المستخدمة ودقة عرضها وقدرة المحلل المالي على الربط بينها وبين النسب المالية المستخدمة، والاطلاع على أنشطة المشروع وتحديد العناصر المهمة منه مع إدراج الإقتراحات المناسبة، على أن تكون هذه الإقتراحات تتلائم مع أهداف التحليل، كما يتم إدراجها في التقرير النهائي والذي يجب أن يتصف بالوضوح والبساطة العلمية حتى يتسنى للمسفيدين منه قرائته.

المطلب الثاني: الإطار النظري للتنبؤ بالفشل المالي.

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى الإطار النظري للتنبؤ بالفشل المالي

أولاً: مفهوم التنبؤ بالفشل المالي و أهميته

- 1. مفهوم التنبؤ:** اشتقت كلمة التنبؤ من اللغة من أصل نبأ، فالنبأ هو الخبر و المنبئ هو المخبر، و التنبؤ يقصد به اخبارا بالغيب و معرفة بالمستقبل¹، أما التنبؤ في الإصطلاح فيعرف بأنه، إستخدام المنهج العلمي لإستقراء الأحداث المستقبلية و محاولة السيطرة على حالة التغير في العوامل البيئية².
- 2. مفهوم التنبؤ بالفشل المالي:** أشار معهد المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية (AICPA) إلى أن التنبؤ بالفشل المالي " هو تقدير أكثر احتمالاً للمركز المالي و نتيجة العمليات و التغيرات في المركز المالي لمدة مالية مقبلة "³، و عرف Fortnum التنبؤ بالفشل المالي " مجموعة التقديرات و القياسات التي يضعها الفرد أو المؤسسة و المتعلقة بالأحداث و الظروف المستقبلية، بهدف الإعداد لمواجهة الظروف التي تتوقعها و ذلك عن طريق الخطط و السياسات اللازمة للتعامل مع هذه الظروف⁴.

وعليه فالالتنبؤ بالفشل المالي هو مجموعة من التقديرات و النتائج المتعلقة بالفترات المستقبلية و التي يتم إعدادها اعتماداً على بيانات القوائم المالية للوصول إلى معلومات مستقبلياً متوقعة

¹ غازي عبد العزيز سليمان، قيمة المعلومات المحاسبية التنبؤية و دورها في الرقابة مع التركيز على الرقابة القبلية السابقة، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الإقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 03، العدد 07، 2007، ص150.

² صلاح عبد الرحمن الطالب، تكيف أدوات التحليل المالي لقياس مستوى النجاح في منشآت الأعمال، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة و الإقتصاد، جامعة الموصل، 2000، ص22.

³ أبركان محمد، أهمية تحليل التدفقات النقدية و دورها في التنبؤ بالتعرض المالي للمؤسسات -دراسة عينة من المؤسسات الناشطة في قطاع البناء و الأشغال العمومية، أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة أكلي محمد أولحاج البويرة، الجزائر، 2020، ص64.

⁴ محمد يوسف الهباش، استخدام مقاييس التدفق النقدي و العائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية-دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية -، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة و التمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006، ص61.

الحدوث، هذه المعلومات تساعد على مواجهة الظروف التي قد تواجه المؤسسة الاقتصادية مستقبلاً و ذلك عن طريق اتخاذ جميع التدابير اللازمة (كوضع خطط و سياسات محكمة..الخ).

3. أهمية التنبؤ بالفشل المالي:

يحقق التنبؤ بالفشل المالي الكثير من المزايا الإيجابية لمن يدركه في الوقت الملائم، كونه يتيح إتخاذ مختلف الإجراءات التصحيحية لمعالجة الفشل المالي في مراحله المبكرة و تجنب الوصول إلى مرحلة الإفلاس و تصفية المؤسسة الاقتصادية¹، و تتبع أهمية التنبؤ بالفشل المالي من إهتمام الكثير من الجهات بها، حيث يمثل التنبؤ بالفشل المالي أهمية كبيرة للجهات الآتية:

1.3 الإدارة: التعرف على مؤشرات الفشل المالي و التعامل مع أسبابها لإتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية لإنقاذ المؤسسة في الوقت المناسب و الملائم².

2.3 المقرضين: تقدير نجاح المؤسسة التي يقومون بإقراضها و الإطمئنان على سلامة استرداد أموالهم الممنوحة و المتوقع منحها³.

3.3 المستثمرون: يهتم المستثمرون بالتنبؤ بالفشل المالي بهدف إتخاذ قراراتهم الإستثمارية المختلفة، و المفاضلة بين البدائل المتوفرة و تجنب الإستثمارات ذات المخاطر العالية⁴.

4.3 البنوك : تهتم البنوك و المصارف بالتنبؤ بالفشل المالي لما يترتب عليه من آثار في كل من قروضها القائمة و قيد الدراسة و أسعارها و شروطها، و إمكانية التعاون و التنسيق مع المقترضين لمعالجة المشاكل القائمة⁵.

5.3 مراجعوا ومدققوا الحسابات: يعود إهتمامهم إلى مسؤوليتهم الكبيرة في مراجعة و تدقيق القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة، و الذي ينعكس في دورهم فيها بما يتعلق بتقييم مدى ملاءمة فرض إستمرارية المؤسسة المستخدم في إعداد القوائم المالية⁶.

¹ وحيد محمود رمو، سيف والوتار، استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية: دراسة على عينة من الشركات

المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 32، العدد 111، 2008، ص29.

² صالح عصام محمد، تحليل بقاء المنشآت دالة للتنبؤ بالفشل المالي: دراسة تطبيقية، مجلة كلية الرافدين، العدد4، 2000، ص178.

³ محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية و العملية، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص04.

⁴ الشريف ريجان و اخرون، الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية من التشخيص إلى التنبؤ ثم العلاج، مرجع سابق، ص07.

⁵ جورج فوستر، تحليل القوائم المالية، تعريب: خالد على أحمد كاجيجي، ابراهيم ولد محمد فال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2003، ص ص 490،

⁶ George T.Freidlob، Lydia L. schleifer، Essentials of Financial Analysis، John Wiley and Sons، INC، Hoboken، New Jersey 3 th ED، 2003، P.92.

6.3. الجهات الحكومية: لتتمكن من أداء وظيفتها الرقابية على المؤسسات العاملة في الإقتصاد حفاظا و حرصا على سلامته¹.

7.3. العاملون بالمؤسسة: بهدف إشعارهم بالأمن و الرضا الوظيفي، و تقييم نظام التقاعد و منافع ما بعد الخدمة التي يمكن للمؤسسة أن تقدمها لهم².

مما سبق يتضح أن أهمية التنبؤ بالفشل المالي يعد بمثابة الإنذار المبكر عن المشاكل المالية التي تتخطب فيها المؤسسة، و التي يجب تداركها قبل فوات الأوان.

ثانيا: خطوات عملية التنبؤ بالفشل المالي

في سبيل القيام بعملية التنبؤ بالفشل المالي، توجد عدة خطوات يجب إتباعها، وهي³:

- تحليل موضوع التنبؤ إلى عناصره الأولية المكونة له ودراسة العوامل المسببة في زيادته و نقصه.
- إجراء دراسات عن التطور التاريخي للقيم الرقمية لموضوع التنبؤ للاسترشاد بها في توقع قيمته مستقبلا.
- دراسة العلاقة بين العنصر موضوع التنبؤ و العناصر الأخرى المتصلة به (سواء كانت علاقات سببية أو إرتباطية أو دالية).
- إجراء دراسة مقارنة بين قيمة العنصر موضوع التنبؤ التي تم التنبؤ بها و بين القيمة الفعلية له.

ثالثا: أساليب التنبؤ بالفشل المالي

توجد أساليب متعددة يمكن إستخدامها في عملية التنبؤ بالفشل المالي و توقع النتائج المستقبلية، منها ما يعتمد على علم الرياضيات و الإحصاء و التخطيط، ومنها ما يعتمد على الحكم الشخصي والخبرة، ويتم تقسيم أساليب التنبؤ بالفشل المالي إلى نوعين هما:

1. النماذج الكمية:

تهتم النماذج الكمية بتلك المعلومات التي يمكن قياسها كميا، و إيجاد العلاقة بين المتغيرات، و توجد العديد من النماذج الكمية، وهي:

¹ صالح عصام محمد، مرجع سابق، ص179.

² بشرى نجم عبد الله المشهداني، ضمياء محمد جواد الشذر، مفهوم وأهمية الكشف عن احتمالات فشل الشركات المساهمة: نموذج مقترح للتطبيق في البيئة العراقية، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، جامعة بغداد، المجلد 20، العدد 75، 2014، ص509.

³ أبو الفتوح علي فضالة، إستراتيجية القوائم المالية، دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع، القاهرة، 1990، ص ص 44، 45.

1.1 تحليل التعادل:

و يعتبر هذا التحليل أحد الأدوات التحليلية التي تساعد الجهاز الإداري في فهم و إستيعاب و تقييم العلاقات التي تربط بين التكاليف و حجم النشاط و نتيجة تفاعلها على مقدار الأرباح المحققة.¹

2.1 تحليل الانحدار:

و يعرف بأنه تحليل العلاقة بين المتغيرات التابعة و المتغيرات المستقلة، ويتميز بأنه يتسع ليشمل كافة المتغيرات المؤثرة في الظاهرة المدروسة، و يعتبر من أكثر الأساليب التنبؤية و أفضلها خاصة عند إستخدام التنبؤات طويلة الأجل.²

3.1 السلاسل الزمنية:

و يقصد بالسلسلة الزمنية بأنها مجموعة من المشاهدات التي تأخذها ظاهرة معينة في فترات زمنية غالبا ما تكون متساوية و متتالية، و العلاقة الدالية التي تأخذ شكل السلاسل الزمنية عادة ما تتضمن متغيرين أحدهما يمثل الزمن (المتغير المستقل) و الثاني يمثل الظاهرة (المتغير التابع)، و يهدف هذا النوع من النماذج إلى معرفة التغيرات التي تطرأ على الظاهرة خلال سلسلة زمنية لإجراء التنبؤات لهذه الظاهرة، و يستخدم هذا النوع من النماذج في التنبؤات قصيرة الأجل لبساطته.³

4.1 الموازنات التخطيطية:

الموازنة التخطيطية هي عبارة عن برنامج شامل للعمليات المستقبلية للمشروع خلال فترة زمنية محددة، و تخدم عمليات التخطيط و الرقابة، وهي أداة هامة من أدوات التنبؤ، حيث تخدم التخطيط و الذي يعبر عنه تعبيراً عينياً كما في حالة " الموازنة العينية " التي توضح البرنامج الإنتاجي للوحدة و يربطه بطاقتها الإنتاجية، و تعبيراً مالياً كما في حالة الموازنة المالية التي تمثل الترجمة المالية للموازنة العينية.⁴

5.1 المؤشرات المالية:

تعتبر طريقة استخدام المؤشرات المالية أكثر شهرة لأنها توفر مؤشرات مالية يمكن الإستفادة منها في تقييم أداء الشركات و تقييم كفاءة الإدارة، إضافة إلى أنها من المؤشرات الهامة التي يستخدمها

¹ أحمد حجاج، مكرم باسيلي، المحاسبة الإدارية: مدخل معاصر " التخطيط، إتخاذ القرارات "، الطبعة الثالثة، 2001، ص146.

² جهان بولمعي، أسماء بويزاري، استخدام النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية: دراسة تطبيقية، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات

نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2021، ص19.

³ جهان بولمعي، أسماء بويزاري، مرجع سبق ذكره، ص 18.

⁴ فضالة ابو الفتوح علي، مرجع سبق ذكره، ص46.

المحللون الماليون في مجال التنبؤ بحالات الفشل المالي للمؤسسة، و تقوم هذه الطريقة على أساس أن ما حصل في الماضي يحدث في المستقبل على أنه يمكن الحذف منه أو الإضافة إليه¹.

2. النماذج النوعية:

هذا النوع يعتمد على الخبرة المكتسبة و التراكم المعرفي لمتخذي القرارات، هذه المعارف و الخبرات يتم توظيفها للتنبؤ بالأحداث المستقبلية، و تتمثل هذه النماذج في²:

1.2 تحليل التغير و الاتجاه:

يعرف هذا التحليل بين الأوساط المالية و المحاسبية بالتحليل الأفقي و العمودي للميزانية العمومية و كشف الدخل، حيث يتم بواسطة هذا الإتجاه تحديد الأهمية النسبية لمساهمة كل من مكونات القوائم المالية و إتجاهاتها.

2.2 تحليل التغير في التدفقات النقدية:

يهدف هذا النوع من التحليل إلى توضيح مدى كفاية التدفقات النقدية و نوعيتها لتغطية إلتزامات الشركة من جانب و مدى قدرة الإدارة على تحقيق التوازن الأمثل في هذه التدفقات من جانب آخر، حيث يمكن المحلل أو غيره من المستفيدين من الوقوف على التطورات الحاصلة بالسياسات المالية، و تقييم التطور أو التراجع الحاصل في أهدافها بالإضافة إلى تشخيص السياسات غير الناجعة.

3.2 تحليل كشف مصادر الأموال و استخداماتها:

يتم من خلاله قياس نوعية التغير في رأس المال العامل و غيرها من فقرات الأصول، الخصوم، حق الملكية، بهدف إبراز نوعية مختلف المصادر التي ساهمت في تغطية أنشطة المؤسسة، حيث تعد هذه الكشوفات بغرض تحديد قنوات إستخدام أموال المؤسسة و مصادرها التي ساهمت بتغطية تلك الإستخدامات خلال فترة زمنية محددة.

4.2 محددات التنبؤ بالفشل المالي.

هناك العديد من محددات التنبؤ بالفشل المالي، أهمها³:

¹ جهان بولمميز، أسماء بونزاري، مرجع سبق ذكره، ص 19.

² عبد المالك بن عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء: دراسة حالة شركة إسمنت السعودية لفترة الممتدة 2006-2010، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في الإدارة المالية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011، ص ص 47-48.

³ مصطفى يوسف سبسي، دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات في اتخاذ القرارات: دراسة ميدانية على عدد من شركات القطاع الخاص، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، كلية الإقتصاد، جامعة حلب، حلب، 2011، ص 39.

1.4.2 محددات متعلقة بالبيانات و الأساليب الإحصائية المستخدمة:

- استخدام نماذج و طرق رياضية و إحصائية لا تتناسب مع طبيعة البيانات المستخدمة في عملية التنبؤ.
- تتأثر عملية التنبؤ بالبيانات المستخدمة و الظروف المحيطة بهذه البيانات كالموسمية.

2.4.2 محددات تتعلق بالمؤسسات و طبيعة أنشطتها، منها:

- تختلف دقة التنبؤات بين الأنشطة المختلفة حسب طبيعة النشاط، فالأنشطة التي تكون دورة الإنتاج بها سنوية، تكون ملائمة لعملية التنبؤ أكثر من تلك الأنشطة التي قد تستمر فيها دورة الإنتاج و العمليات أكثر من سنة.
- اختبار فترات للتنبؤ لا تتناسب مع دورة الإنتاج و العمليات في المنشأة، حيث أن التنبؤات قصيرة الأجل لا تكون ذات فائدة في الأنشطة ذات دورة الإنتاج الطويلة.

المطلب الثالث: دور التحليل المالي في التنبؤ بالفشل المالي

تسعى كل مؤسسة إقتصادية الى تعظيم أرباحها وهذا لا يكون الا بإستغلال الفرص المتاحة وتجنب التهديدات المحتملة، وهنا يبرز دور التحليل المالي في إستغلال هذه الفرص وتجنب التهديدات التي تواجه المؤسسة من خلال مجموعة من المؤشرات والنسب التي تدرس وضعية المؤسسة وأدائها المالي وفيما يلي نعرض أهم هذه المؤشرات والنسب:

أولاً: النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي وأكثرها إستعمالاً نظراً لبساطتها وهي علاقة بين بندين من بنود القوائم المالية، ويتم تحديدها إنطلاقاً من قائمة مالية واحدة أو قائمتين ماليتين مختلفتين، لكن النسبة في حد ذاتها لا تفيد في شيء، أما إذا تم مقارنتها مع نسب أخرى من فترات سابقة أو نسب من نفس الفترة مع مؤسسات أخرى من نفس النشاط فهنا تكمن أهميتها في تقييم الأداء المالي وتتمثل هذه النسب في الآتي¹:

1. نسب النشاط²

وتستعمل هذه النسب لقياس كفاءة الإدارة في على خلق مبيعات من الأصول، أي أنها تعبر عن مدى الكفاءة في إدارة الأصول، وتكون هذه النسب محل إهتمام إدارة المؤسسة وأصحاب الأسهم، وتعتبر هذه النسب كمؤشرات دالة على ما اذا كان الإستثمار أكبر أو أقل من اللازم، ولا

¹ يزيد تفرات، استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاح المحاسبي دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب والسكاكين والصنابير BCR بولاية سطيف - للفترات المالية (2011-2014)، مجلة بحوث، المجلد 11، العدد 02، 2017،

ص 126.

² منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الطبعة الخامسة، الإسكندرية، 2003، ص 81.

يختلف الاستثمار الزائد عن الاستثمار الذي لا يكفي لتغطية الحاجيات فكلاهما يعرقل المؤسسة عن تحقيق أهدافها وفيما يلي نتناول أهم نسب النشاط وأكثرها شيوعاً:

- معدل دوران الأصول = صافي المبيعات \ مجموع الأصول.
- معدل دوران الأصول الثابتة = صافي المبيعات \ الأصول الثابتة.
- معدل دوران الأصول المتداولة = صافي المبيعات \ الأصول المتداولة.
- معدل دوران الذمم = صافي المبيعات الآجلة \ رصيد الذمم.
- معدل دوران المخزون = تكلفة البضاعة المباعة \ متوسط المخزون
- معدل دوران النقدية = المبيعات \ النقدية + شبه النقدية

2. نسب السيولة

وتعتبر هذه النسب كمؤشرات على مدى قدرة المؤسسة في تسديد إلتزاماتها المالية من التدفقات النقدية المتوفرة لديها، أي أن يكون للمؤسسة المال الكافي لتسديد إلتزاماتها قصيرة الأجل، وعدم توفر المال المطلوب في الوقت اللازم قد يوقع المؤسسة في مشاكل سيولة¹.

وفيما يلي نعرض أهم نسب هذه النسب والأكثرها شيوعاً²:

- نسبة التداول = مجموع الأصول المتداولة \ مجموع الخصوم المتداولة.
- نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة - المخزون السلعي) \ الخصوم المتداولة.
- نسبة النقدية وشبه النقدية = (النقدية + شبه النقدية) \ الخصوم المتداولة.

3. نسب رأس المال (نسب المديونية)³

وتقيس هذه النسب مدى مساهمة كل من أصحاب المشروع والدائنين في تمويل المشروع، فإذا كان تمويل أصحاب المشروع أكبر من تمويل الدائنين فإن الخطورة تقع بشكل أكبر على أصحاب المشروع، أما إذا كانت مساهمة الدائنين أكبر من مساهمة أصحاب المشروع فمعظم الخطورة تقع على الدائنين، وغالباً ما يفضل أصحاب المشروع اللجوء الى تمويل أصولهم من طرف الدائنين لأن ذلك يمنحهم السيطرة على المشروع بأقل إستثمار ممكن، لكن هذا يستدعي منهم مخاطرة كبيرة بالملكية، وكلما زادت درجة الخطورة هنا زاد احتمال تحقيقهم للأرباح وفيما يلي نعرض أهم هذه النسب والأكثرها شيوعاً:

- نسبة الاقتراض في الملكية = (الاقتراض (مجموع إلتزامات الغير) \ حقوق الملكية) * 100.
- نسبة الخصوم المتداولة الى حق الملكية = (الخصوم المتداولة \ حقوق الملكية) * 100.

¹ عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي إتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص85.

² منير إبراهيم، هندي، مرجع سبق ذكره، ص 84-86.

³ رشاد العصار و آخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2001، ص 210-211.

■ نسبة حق الملكية الى الأصول الثابتة = (حقوق الملكية ا صافي الأصول الثابتة) * 100.

حيث: صافي الأصول الثابتة = تكلفة الأصول الثابتة - مخصصات الاهتلاك

■ نسبة الأصول المتداولة الى الاقتراض = (مجموع الأصول المتداولة ا مجموع الالتزامات للغير) * 100.

■ نسبة الالتزامات للغير الى الأصول = (مجموع الالتزامات للغير (بغض النظر عن موعد السداد (ا صافي مجموع الأصول).

■ نسبة هيكل رأس المال = (الالتزامات طويلة الأجل ا (الالتزامات طويلة الأجل + حقوق حملة الأسهم العادية + الأسهم الممتازة)) * 100.

■ عدد مرات تغطية الفوائد = صافي الربح التشغيلي ق.ف.ض ا الفوائد السنوية المدفوعة.

4. نسب الربحية

نقصد بالربحية قدرة المؤسسات الاقتصادية على تحقيق الأرباح، لذا يعتبر الربح مصدر قلق حيوي للعديد من الجهات، فالمستثمرون يحتاجون لهذه النسب من أجل معرفة قيمة إيراداتهم من الأسهم، كما أن هذه النسب مهمة للدائنين لأنها تعطي الصورة الصادقة عن إمكانية تسديد المؤسسة لديونها¹.

وتنقسم نسب الربحية الى مجموعتين، المجموعة الأولى تتناول العلاقة بين الربحية وحجم المبيعات والمجموعة الثانية تتناول العلاقة ما بين الربحية والأموال المستثمرة²:

1.4 نسب الربح الى المبيعات

وتهتم هذه النسب بقياس مدى نجاح المؤسسة في الرقابة على عناصر التكاليف وهذا لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح الناتجة عن المبيعات وأهم هذه النسب ما يلي:

- هامش مجمل الربح = مجمل الربح ا المبيعات = (المبيعات - تكلفة البضاعة المباعة) ا المبيعات.
- هامش ربح العمليات = صافي ربح العمليات ا المبيعات = (المبيعات - تكلفة البضاعة المباعة - تكاليف أخرى) ا المبيعات.
- هامش صافي الربح = صافي الربح بعد الضريبة ا المبيعات.

¹ Charles H.Gibson ،Financial Rporting Analysis ،SOUTH-ZESTERN CENGQGE LEQRNING ،11th Edition ،2009 ، USA ،pag 297.

² منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص 96-104.

2.4 نسب الربحية الى الأموال المستثمرة

وتهتم هذه النسب بقياس قدرة المؤسسة على خلق أرباح من خلال الأموال المستثمرة ومن أهم هذه النسب ما يلي:

- القوة الايرادية = صافي ربح العمليات \ مجموع الأصول المشتركة في العمليات.
- معدل العائد على الاستثمار = صافي الربح بعد الضريبة \ مجموع الأصول.
- معدل العائد على المتاجرة بالملكية = (معدل العائد على الاستثمار - الفوائد \ أموال غير الملاك) * (أموال غير الملاك \ حقوق الملكية).
- معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة \ حقوق الملكية تسديد المؤسسة لديونها.

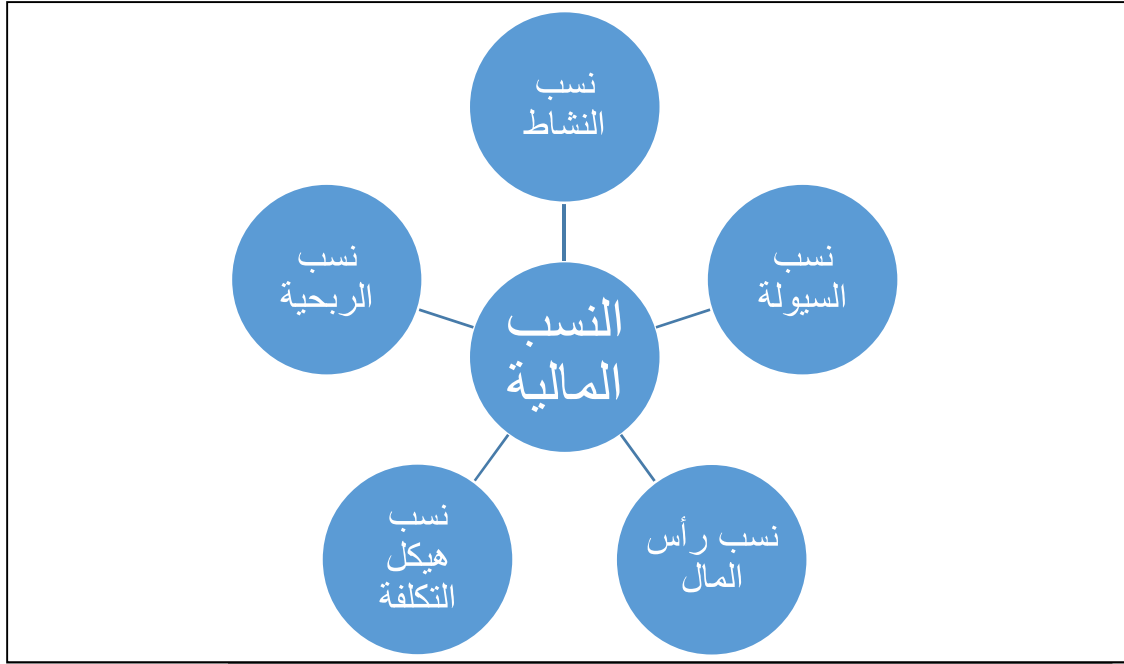
2.5 نسب هيكل التكلفة¹

وتكمن أهمية هذه النسب في كونها ذات تدفق دائم ومستمر وفقدان السيطرة عليها يؤدي في النهاية الى الإضرار بالأرباح أو حتى فشل المشروع أو إفلاسه، ولا يكمن دورها في السيطرة على التكاليف فقط بل تلعب دورا هاما في الرقابة الداخلية على عمليات المشروع وفيما يلي نعرض أهم هذه النسب والأكثرها شيوعا:

- هامش الربح الإجمالي = (المبيعات - تكلفة المبيعات) \ المبيعات.
- نسبة مصاريف البيع والاستلام = مصاريف البيع \ المبيعات.
- نسبة المصاريف الإدارية و العامة = مصاريف إدارية و عامة \ المبيعات.
- نسبة الاهلاك والإيجار = (الاهلاك + الإيجار) \ المبيعات.

¹ محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، الإدارة المالية مدخل القيمة واتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص 448.

الشكل رقم (05): مخطط يوضح أهم النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي.



المصدر: من إعداد الطالبين.

التعليق على الشكل رقم (05):

من خلال الشكل يتضح لنا مجموعة النسب المالية و المتمثلة في نسب النشاط، نسب السيولة، نسب رأس المال، نسب هيكل التكلفة، نسب الربحية.

ثانياً: مؤشرات التوازن المالي

إن مبدأ التوازن المالي يقتضي مقابلة سيولة الأصول بإستحقاقية الخصوم، وهذا من خلال تمويل الأصول الغير الجارية للمؤسسة بواسطة أموالها الدائمة (الأموال الخاصة + الخصوم الغير جارية) من قاعدة التوازن المالي في أعلى القائمة، كما يتم تمويل الأصول الجارية من خلال الخصوم الجارية من قاعدة التوازن المالي في أسفل القائمة، لكن قد تحدث بعض الإختلالات خلال دورة إستغلال المؤسسة والتي تخل بتوازنها المالي، وعليه ينبغي على المؤسسة أن تحتفظ بمبلغ المال والذي يكمنها من تسديد ديونها في الأجل المستحقة، وبالتالي تفادي الوقوع في إختلالات مالية، ويسمى هذا المال المحتفظ به قصد تسديد ديون المؤسسة برأس المال العامل الإجمالي، وهو مؤشر من مؤشرات التوازن المالي ويتكون من إحتياجات رأس المال العامل والخزينة الصافية¹.

¹ يزيد تفرات، مرجع سبق ذكره، ص 133.

الجدول رقم (03): جدول مؤشرات التوازن المالي.

المؤشر	كيفية الحساب	التسيير المالي للمؤشر
رأس المال العامل الإجمالي FRNG	رأس المال العامل الإجمالي =الأموال الدائمة – الأصول الغير جارية	يوضح قيمة السيولة في المدى القصير ويعبر عن ضمان قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها بتاريخ استحقاقها، فهو يعطي الصورة الدقيقة عن المؤسسة في الوفاء بالتزاماتها او عجزها عن ذلك
إحتياجات رأس المال العامل BFR	إحتياجات رأس المال العامل = (الأصول الجارية – أموال الخزينة) – (الخصوم الجارية – المساهمات البنكية الجارية)	يمثل الفرق بين إحتياجات الدورة وموارد الدورة، هذا الفرق يوضح ما إذا كانت المؤسسة بحاجة الى مصادر التمويل.
الخزينة الصافية TN	الخزينة الصافية= أموال الخزينة – المساهمات البنكية الجارية	هي الفرق بين التدفقات النقدية الداخلية والخارجية من وإلى المؤسسة خلال الدورة.

المصدر: يزيد تفرارات، مرجع سابق، ص 126.

المبحث الثاني: نماذج التنبؤ بالفشل المالي

يهدد خطر الفشل المالي المؤسسات الجاهلة في حقيقة وضعها المالي حيث يؤدي بها تدريجياً إلى إشهار إفلاسها، لذا كان ولا زال محط إهتمام الباحثين، ومن أجل تجنب الوقوع فيه، أو على الأقل تخفيض معدله، يجب الكشف عنه و التنبؤ به قبل حدوثه، وهذا لا يكون الا من خلال العديد من المؤشرات و النماذج التي تقدم الحالة الحقيقية حول وضعية المؤسسة المالية وفيما يلي نعرض أهم النماذج التي تتنبأ بفشل المؤسسة حسب تقسيماتها

المطلب الأول: النماذج النوعية للتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية

تركز هذه النماذج أساساً على البيئة الخارجية التي تنشط فيها المؤسسة، والعوامل و المتغيرات الخاصة بالجوانب الإدارية للمؤسسة، ومن أهم هذه النماذج نذكر:

أولاً: نموذج Argenti 1976:

تم صياغة هذا النموذج سنة 1976، و يركز أساساً على المتغيرات أو العوامل الوصفية أو النوعية دون التركيز على المتغيرات أو العوامل الكمية، وقد منح لهذا النموذج إسم النموذج الخطأ الإداري المتعدد، حيث أن هذا النموذج يعطي أهمية بالغة للقرارات الإدارية و لنواحي الضعف و القصور في جوانب التنظيم خصوصاً الجانب المالي و الإداري، كالرقابة الداخلية و المحاسبة المستخدمة من طرف المؤسسة الاقتصادية، وما يؤكد عليه نموذج أرجنتي هو إذا كانت الإدارة ضعيفة الأداء فإنها ت ستهمل النظام المحاسبي و لن تستجيب للتغيير، ما يجعل المؤسسة تعمل على التوسع في العمل و خاصة الإعتماد الكبير على مصادر التمويل المقترضة، وبالتالي تورطها بمشاريع غير ناجحة¹.

وإعتمد نموذج أرجنتي على المؤسسة المتوقع أن تقع في الفشل المالي، لابد أن تمر بأربعة مراحل للوصول إلى الفشل، كما موضحة في الجدول الآتي:

¹ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي (تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل)، الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، ص306.

الجدول رقم (04): المتغيرات الأساسية لنموذج Argenti.

المرحلة	المؤشرات	العلامة
العيوب	ضعف الإدارة	
	إدارة الشخص الواحد	8
	الجمع بين منصب المدير العام و رئيس مجلس الإدارة	4
	عدم فعالية مجلس الإدارة	2
	عدم توازن الكفاءات الإدارية و الفنية	2
	عدم كفاءة المدير المالي	2
	عدم كفاءة الإدارة الوسيط	1
	ضعف النظام المحاسبي و إدارة المعلومات	
	عدم كفاءة نظام الرقابة المالية	3
	عدم وجود خطة للتدفقات النقدية	3
	عدم وجود نظام تكاليف فعال	3
	عدم إستجابة للتغيرات و إدراك العوامل المحيطة	15
	مجموع علامات العيوب (علامة الخطر 10 فأكثر)	43
	الأخطاء	إرتفاع المديونية
التوسع في العمل		15
الدخول في مشاريع كبيرة مقارنة بحجم المؤسسة		15
مجموع علامات الأخطاء (علامة الخطر 15 فأكثر)		45
مؤشرات مالية سيئة		4
الأعراض	اللجوء للمحاسبة الإبداعية	4
	مؤشرات غير مالية سيئة	4
	مجموع علامات الأعراض	12
	إجمالي العلامات (علامة الخطر 20 فأكثر)	100

المصدر: شريف مصباح أبو كرش، إدارة مخاطر الإلتزام المصرفي، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول للإستثمار و التمويل في فلسطين بين أفاق التنمية و التحديات المعاصرة، منعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية، قسم العلوم المالية و المحاسبة، كلية التمويل الإدارة، جامعة الخليل، فلسطين، 8 و 9 ماي 2005، ص17.

- **التعليق على الجدول رقم (04):** من خلال الجدول يتضح أن حسب نموذج أرجنتي لآبد للمؤسسة المتوقع فشلها ان تمر بأربعة مراحل، وهي:
 - العيوب.
 - الأخطاء.
 - الأعراض.
 - الفشل.

فإذا كان:

- مجموع العلامات أكبر من 35 علامة يكون هناك احتمال كبير جدا للفشل.
- مجموع العلامات أقل من 25 فإنه لا يوجد احتمال للفشل.

ثانيا: نموذج Miller and peter:

سنة 1983 قام ميلر وبيتر بإقتراح نموذج للتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة خلال دراسة معمقة لخصائص المؤسسة العاجزة و الناجحة، حيث قام بدراسة دورة حياة العديد من المؤسسات و التي تم فيها تحديد خصائص كل مرحلة من مراحل دورة حياة، وفي الأخير استطاع ميلر وبيتر تحديد مجموعة من خصائص المؤسسة الفاشلة من بينها¹:

- هيكل بيروقراطي معقد.
- اعتماد أقل على نظم المعلومات في صنع القرارات.
- مركزية في إتخاذ القرارات.
- إنخفاض جودة المنتجات و عدم قدرة المؤسسة على المنافسة.
- إنعدام التنسيق بين إدارات المؤسسة.
- إنحدار أو انخفاض حصة المؤسسة في السوق.
- التحكم الشخصي في اتخاذ القرارات.
- التركيز فقط على التخطيط قصير الأجل.
- إنخفاض حجم الإنتاج.
- انحدار السيولة مع تزايد مخاطر الأعمال و المخاطر المالية.
- إرتفاع حجم المخزون الراكد و انخفاض معدل الدوران.
- إرتفاع تكلفة التنظيم و نسبة الطاقة العاطلة الغير مستغلة.

¹ خلخال منال، فعالية نماذج التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2012، ص38.

ثالثاً: نموذج لیتتان:

قدم الباحث لیتتان نموذج لعملية إنهيار المؤسسة، وقد استخدم مصطلح الفشل لوصف الحالة التي تنتهي بوصول المؤسسة إلى الفشل المالي، وقد وضع لیتتان أربعة مراحل أساسية للوصول إلى الفشل المالي، وهي كالتالي:

1. المرحلة الأولى: تبدأ هذه المرحلة عند نهاية فترة من الأداء والعمل الجيد أو المتوسط، حيث يظهر في هذه المرحلة حالة من الإنهيار أو التراجع الجزئي في أداء المؤسسة.

2. المرحلة الثانية: وهي مرحلة التغيير والتي تأخذ أحد الشكلين إما أن تستمر حالة التراجع التي ظهرت في المرحلة الأولى وذلك بشكل مستقر نسبياً، أو أن يطرأ إنخفاض بطيء على مستوى أداء المرحلة الأولى، ويلاحظ في هذه المرحلة أنه هناك ما يشبه حالة التراجع أو الإنخفاض التدريجي في مستوى الأداء إلى أن تصل إلى المستوى الضعيف.

3. المرحلة الثالثة: وتسمى مرحلة الإنحدار حيث ينخفض فيها الأداء إلى أن يصل إلى مستوى منخفض جداً.

4. المرحلة الرابعة: وهي مرحلة الخروج من النشاط الإقتصادي وتصل فيها المؤسسة إلى حالة الفشل المالي الذي يصبح واضحاً للمراقبين والمراجعين الخارجيين.

وقد أشار لیتتان كذلك إلى بعض الحالات المهمة الخاصة لحالات الإنهيار والتمثلة في حالة الفشل الحاد حيث هذه الحالة يكون لأداء المؤسسة مستوى جيد أو حتى ممتاز إلى أن تصل إلى نهاية حياتها، حيث يظهر انخفاض أو تراجع حاد ومفاجئ في أدائها يجعلها تصل إلى المرحلة النهائية، وحالة الفشل المزمن والذي يكون فيها أداء المؤسسة ذو مستوى ضعيف جداً وذلك على مدى سنوات طويلة قبل انقضاء حياتها¹.

من خلال عرضنا لأهم النماذج النوعية للتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية نستنتج أنها تساهم في التشخيص والكشف المبكر للفشل المالي في المؤسسة، رغم أن هذه النماذج اهتمت وركزت على المعلومات النوعية دون أن تعطي أهمية للمعلومات الكمية التي لها دور مهم في كشف الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية.

المطلب الثاني: النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي

إهتم العديد من الباحثين والخبراء بموضوع الفشل المالي وقامت عليه الكثير من الدراسات النظرية والتطبيقية بغرض التنبؤ به قبل حدوثه، وتم استخدام أساليب التحليل الإحصائي في هذه

¹ خلخال منال، مرجع سابق، ص 130.

الدراسات، في بناء نماذج المدخل الكمي للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية، وفيما يلي نعرض أهم النماذج الكمية المستعملة في التنبؤ بالفشل المالي:

أولاً: نموذج ALTMAN¹

في سنة 1977 قام ALTMAN بتطوير نموذج Zeta وهذا من خلال إجراء دراسته على مجموعة من الشركات الفاشلة ومجموعة أخرى من الشركات الناجحة في الفترة الممتدة من 1969 الى 1975 وقد إعتد على طريقتين في هذه الغاية وهما طريقة التحليل التمييزي الخطي وطريقة التحليل التمييزي التربيعي، وشمل التحليل على 28 نسبة مالية، وكانت النتيجة إستبدال القيمة السوقية لحقوق المساهمين بالقيمة الدفترية، كما نتج عن الدراسة تغير في معاملات التمييز حسب الصيغة التالية:

$$Z = 0.717x_1 + 0.847x_2 + 3.107x_3 + 0.420x_4 + 0.998x_5$$

وعليه اذا كان رصيد المؤشر X أكبر أو يساوي 2.9، فإن المؤسسة قادرة على الإستمرار وغير معرضة لمخاطر الفساد، أما اذا كان المؤشر أقل من 1.23 فإن المؤسسة مهددة بالافلاس.

ثانياً: نموذج ALTMAN and Mc Cough²

ويعتبر هذا النموذج تعديلاً لنموذج ALTMAN المذكور سابقاً والذي تم وضعه سنة 1968 وملخص هذا النموذج أنه يعتمد على خمس نسب مالية معروفة تدرس خمس متغيرات مستقلة ومتغير آخر تابع نرسم له بالرمز Z وعبارته الرياضية كالآتي:

$$Z = 0.012X_1 + 0.014X_2 + 0.033X_3 + 0.006X_4 + 0.010X_5$$

والنسب المستخدمة في هذا النموذج هي :

X1 = مجموع الأصول الصافي رأس المال العامل

X2 = مجموع الأصول الأرباح المحتجزة في الميزانية.

X3 = مجموع الخصوم الربح قبل الفوائد والضرائب.

X4 = مجموع الخصوم القيمة السوقية لحقوق المساهمين.

X5 = مجموع الأصول المبيعات.

¹ شعيب شنوف، دور المعلومات المالية في تحليل بيئة أعمال المؤسسات الجزائرية وإتخاذ القرارات حالة سوناطراك وصيدال، مجلة المستقبل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 01، 2016، ص ص 126-127.

² منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2005، ص ص 180-181.

Z = دليل الاستمرارية.

وحسب هذا النموذج فإن المؤسسات تنقسم الى 3 فئات من حيث قدرتها على الاستمرارية وتتمثل في الآتي:

- الفئة الأولى: المؤسسات القادرة على الاستمرار وهي المؤسسات التي تكون فيها قيمة المتغير التابع (Z) أكبر أو يساوي 2.99.
- الفئة الثانية: المؤسسات المشكوك في قدرتها على الاستمرار وتكون قيمة المتغير التابع Z في هذه الحالة أقل من 1.81.
- الفئة الثالثة: المؤسسات التي يصعب التنبؤ بقدرتها على الاستمرارية وهي المؤسسات التي تكون فيها قيمة المتغير التابع Z محصور ما بين 1.81 و 2.99، وفي هذه الحالة يجب إجراء دراسة تفصيلية من أجل تقرير وضعها.

ويعبر هذا النموذج من أفضل النماذج في عملية التنبؤ بالفشل المالي كونه أثبت قدرته وحقق نتائج جيدة في عملية التنبؤ.

ثالثاً: نموذج KIDA¹

يعتبر نموذج KIDA من الأساليب الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي، وهو مبني على خمس متغيرات مستقلة من النسب والمؤشرات المالية وهذا حسب معادلة الارتباط لتحديد المتغير التابع Z ولكل مؤشر وزن ترجيحي معين حسب أهمية كل نسبة أو مؤشر وتكون عبارته الرياضية كالآتي:

$$Z = 1.042x1 + 0.42x2 - 0.461x3 - 0.463x4 + 0.271x5$$

X1 = الربح الصافي \ إجمالي الأصول.

X2 = الأموال الخاصة \ إجمالي الخصوم

X3 = النقديات \ الخصوم المتداولة

X4 = المبيعات \ إجمالي الأصول

X5 = النقديات \ إجمالي الأصول.

وحسب هذا المؤشر اذا كانت النتائج إيجابية فإن المؤسسة في مأمن من الفشل المالي، ولديها القدرة على الاستمرار أما اذا كانت النتائج سلبية فإن المؤسسة تواجه خطر الفشل المالي وقد تعلن إفلاسها.

¹ شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، دار زهران لنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2015، ص

رابعاً: نموذج SHERROD

يعتبر نموذج SHERROD من النماذج المتقدمة للكشف عن ظاهرة الفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية، ويعتمد هذا النموذج على ستة مؤشرات مالية مستقلة بالإضافة إلى الأوزان لمعاملات دالة التمييز المعطاة لهذه المتغيرات ويكون شكل هذه الدالة كالتالي¹:

$$Z=17X1+9X2+3.5X3+20X4+1.2X5+0.1X6$$

حيث تمثل:

X1=صافي رأس المال \ مجموع الأصول.

X2=الأصول النقدية \ مجموع الأصول.

X3= حقوق المساهمين \ مجموع الأصول.

X4= صافي الربح قبل الضريبة \ مجموع الأصول.

X5= مجموع الأصول \ مجموع الخصوم.

X6= حقوق المساهمين \ الأصول الثابتة.

Z= دليل أو مؤشر الاستراتيجية.

ولمعرفة قدرة المؤسسة على الاستمرار وفقاً لدرجة الخطورة قسم هذا النموذج المؤسسات الاقتصادية إلى خمسة فئات وتتمثل في:

الجدول (05): جدول يوضح قدرة المؤسسة على الاستمرار بناءً على درجة المخاطرة.

الدرجة Z	درجة المخاطرة	الفئة
$Z > 25$	الشركة الغير معرضة لخطر الإفلاس	الأولى
$25 < Z < 20$	احتمال ضئيل للوقوع في خطر الإفلاس	الثانية
$20 < Z < 5$	من الصعب التنبؤ في الوقوع في خطر الإفلاس	الثالثة
$5 < x < -5$	تتعرض الشركة بشكل كبير لخطر الإفلاس	الرابعة
$Z < -5$	الشركة على أبواب الإفلاس	الخامسة

المصدر: من إعداد الطالبين.

¹ ISLAM S. T. Babela ,Renas I. Mouhamed ,Business Failyre Prediction using Sherrod and KIDA Models: Evidence from Banks Listed on iraki stock Exchange (2011-2014) ,page 38.

خامسا: نموذج BEAVER

وفق لدراسة تمت سنة 1966 استخدمت لغرض التنبؤ بالفشل المالي، و تعد هذه الدراسة من الدراسات الرائدة في هذا المجال، و قد لجأ BEAVER إلى استخدام و انتقاء نسب مالية مميزة للأداء سميت بالنسبة المركبة، و قد اتسم نموذج BEAVER بقوة تنبؤية جعلته قادرا على التنبؤ بالفشل قبل وقوعه بخمس سنوات¹.

و تتمثل النسب المالية التي اعتمدها BEAVER في صياغة نموذج هي:

▪ نسبة التداول السريعة.

▪ نسبة التداول.

▪ نسبة صافي رأس المال العامل /مجموع الأصول.

▪ نسبة المديونية /مجموع الأصول.

▪ نسبة صافي الربح قبل الفائدة و الضريبة / مجموع الأصول.

▪ نسبة التدفق النقدي /مجموع الأصول.

قام BEAVER بتطبيق ثلاثين (30) نسبة مالية على عدد من المؤسسات الناجحة و مؤسسات أخرى فاشلة، وقد توصل في الأخير إلى قبول ستة منها فقط لقدرتها على التنبؤ بالفشل و قبل حدوثه بخمس سنوات².

و بإستخدام نموذج الانحدار البسيط توصل BEAVER إلى النموذج التالي الذي يمكن من خلاله التنبؤ بفشل المؤسسات قبل خمسة (05) سنوات من حدوثه³.

$$Z= 1.3X1+2.4X2-0.980X3-6.787$$

حيث يمثل:

Z: المؤشر الكلي.

X1: صافي التدفق النقدي/ مجموعة الديون.

X2: صافي الربح قبل الفوائد و الضرائب / مجموع الأصول.

X3: مجموع الديون /مجموع الأصول.

¹ أمار أكرم طويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة، رسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة و التمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، غزة، 2008، ص 69.

² مصطفى طويطي، دور التحليل النوعي في التنبؤ بفشل المؤسسة الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، 2014، ص 48.

³ جهاد حمدي إسماعيل مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين، مذكرة لاستكمال متطلبات الماجستير في المحاسبة و التمويل، قسم المحاسبة و التمويل، كلية التجارة، غزة، فلسطين، 2010، ص 76-77.

شرح النسب المكونة لنموذج BEAVER¹:

(X1): نسبة صافي التدفق النقدي /مجموع الديون:

هي نسبة التدفق النقدي للمؤسسة من أنشطتها الرئيسية إلى إجمالي ديونها، و هذه النسبة هي نوع من نسب التغطية و يمكن استخدامها لتحديد المدة التي تستغرقها المؤسسة لسداد ديونها و ذلك إذا خصصت كل تدفقاتها النقدية لسداد الديون، و يستخدم صافي التدفق النقدي بدلا من الأرباح لأنه يوفر تقديرا أفضل لقدرة المؤسسة على دفع إلتزاماتها.

(X2):صافي الربح قبل الفوائد و الضرائب /مجموع الأصول:

وتدل هذه النسبة على الإنتاجية الحقيقية للمؤسسة و ذلك قبل خصم الفوائد و الضرائب، و ما دامت القوة الإرادية للمؤسسة مهمة لبقائها، فلا شك بأن هذه النسبة تمثل مؤشر للدلالة على احتمال تعثرها و فشلها أو نجاحها، علاوة على ذلك فإن عدم الكفاية (عدم الملاءة) يحدث عندما يتعدى مجموع الخصوم قيمة إجمالي الأصول.

(X3): مجموع الديون / مجموع الأصول:

وتتمثل في نسب المردودية و الرفع المالي.

وقد خرج BEAVER بنتائج أهمها²:

- لم تكن التدفقات النقدية للمؤسسات الفاشلة أقل من المؤسسات الناجحة بل كان أيضا إجمالي موجوداتها السائلة أقل.
- تميزت المؤسسات الناجحة باستقرار الاتجاهات لديها الانخفاض الانحرافات عن الخط الاتجاه العام.
- وجود اختلاف كبير نسبة التدفق النقدي إلى إجمالي الديون بين المؤسسات الفاشلة و الناجحة مع اتساع الفارق عند الاقتراب من الافلاس.
- إن أفضل نسبة لتنبؤ بالفشل المالي هي نسبة التدفق النقدي إلى مجموع الديون، تليها نسبة صافي الربح إلى مجموع الموجودات.

¹ إسهمان لعريجة، استخدام نموذج BEAVER و ALTMAN لإختبار التعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، جيجل، 2018، ص ص 62-63.

² تريكي ليلي، قياس الأداء المالي و التنبؤ بالفشل، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015، ص ص 69-70.

- تميزت المؤسسات الفاشلة بالانخفاض مخزونها بالمقارنة مع المؤسسات الناجحة و ذلك خلف للاعتقاد السابق حيث كان يعتقد أن المخزون السلعي في المؤسسات الفاشلة أعلى منه في المؤسسات الناجحة.
 - كانت بعض الموجودات السائلة مثل النقد و صافي رأس المال العامل أفضل من الموجودات المتداولة و الموجودات السريعة كمؤشرات للفشل.
 - إن أفضل مؤشرات الفشل بالنسب المالية هي تلك التي يكون بسطها الربح أو النقد المتحقق من العمليات التشغيلية مقامها الموجودات أو المطلوبات، و هذا و تعد نسبة التدفق النقدي إلى إجمالي الديون أفضل النسب المالية في التنبؤ بالفشل و أقلها خطأ في الحكم على المؤسسات.
- المطلب الثالث: النماذج الكمية النوعية الحديثة للتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية.**

تم الإعتماد في السنوات على النماذج الكمية و النوعية في التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة، و كان الباحثين كل مرة يقوموا بتطوير هذه النماذج المهمة و اقتراح بعض النماذج الجديدة التي يكمن أن تكون أكثر فعالية، إلى أن وصل الوقت بمزج بين مختلف البيانات و المعلومات الخاصة بالمؤسسة الاقتصادية سواء كانت كمية أو نوعية لأن الجمع بينهما يعطي نتائج أكثر دقة في التنبؤ بالفشل المالي، و من أبرز هذه النماذج نذكر:

أولاً: نموذج النقاط الخبيرة

هي عبارة عن برامج معلوماتية ذكية و متطورة بشكل كبير تماثل الخبرة البشرية، يتم إعدادها على أساس تفكير منطقي قابل للفهم من طرف مجموعة من الأخصائيين في مجال الذكاء الاصطناعي بالتعاون مع الإنسان الخبير في المجال الذي يعمل فيه النظام بهدف التزود المستمر بالمعلومات للتوصل لحلول لمشاكل معينة¹.

ثانياً: الشبكات العصبونية الاصطناعية:

عبارة عن تقنيات حسابية مصممة لمحاكاة الطريقة التي يقوم بها الدماغ البشري لتنفيذ مهمة معينة، عن طريق معالجة ضخمة موزعة على التوازي و مكونة من وحدات معالجة بسيطة تسمى عصبونات عصبونية تقوم بتخزين المعرفة العلمية و المعلومات التجريبية لتجعلها متاحة للمستخدم عن

¹ خالد منصور الشعبي، الأنظمة الخبيرة: استخداماتها و فوائدها و مشاكل تطبيقاتها، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، الكويت، المجلد

طريق ضبط الأوزان¹، وتعتبر الشبكات العصبية عن حالة مماثلة لمعادلة الانحدار البسيط من خلال المعادلة التي سوف نعرضها الآن²:

$$Y = W_0 + \sum_{i=1}^n W_i X_i$$

حيث أن:

X_i: تمثل المتغيرات المستقلة المعتبرة.

Y: تمثل المتغير التابع المعبر عن النتيجة.

w_i: تمثل الأوزان الترجيحية المرافقة للمتغيرات المستقلة و هي عبارة عن قيم ثابتة.

ثالثاً: نموذج القرض التنقيطي:

ظهر هذا النوع من النماذج في سنوات الستينيات بالولايات المتحدة الأمريكية، يعتمد هذا النموذج في عمله على نموذج خطي يحدد لكل مؤسسة نقطة خاصة بها ليتم مقارنتها مع النقطة الحرجة التي تفصل بين قراري قبول طلب الإقراض أو رفضه، ويعرف هذا النموذج بأنه طريقة إحصائية لتحليل الأوضاع المالية للمقترضين لمعرفة العاجز من السليم و هذا بفضل مؤشر يسمى SCORE، هذا الأخير يحسب بواسطة طرق مستمدة من تحليل المعطيات أو الإقتصاد القياسي بإستعمال المتغيرات الأساسية لمظهر العام للمقترض³.

يسعى هذا النموذج لتحقيق الأهداف التالية⁴:

- التخفيض من أعباء دراسة ملفات طالبي القروض و تسييرها خاصة في مواجهة العدد الهائل من الطلبيات.
- تخفيض خطر خسارة القروض الممنوحة بما يضمن اختيار أفضل للمؤسسات الطالبة للقرض.
- تسريع عملية اتخاذ القرار في ميدان الإقراض الذي هو أحد الوظائف الأساسية للبنوك مما يحسن من الخدمات المقدمة للزبائن.

¹ يوسف صوار و آخرون، تقنية الشبكات العصبية الاصطناعية كأحد أساليب ذكاء الأعمال لتسيير مخاطر القروض: دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر حول ذكاء الأعمال و اقتصاد المعرفة، ملتقى كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن، يومي 23-26 أبريل 2012، ص89.

² أمجد عباس أبو جزر و آخرون، الشبكات العصبية و المنطق الممشوش، دار الإصدار العلمي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص32.

³ بوزيان عثمان، استخدامات الطرق الكمية في تسيير مخاطر القروض، مداخلة كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سعيدي، 2013، ص11.

⁴ بن عمر سمية، إدارة مخاطر القروض باستخدام الـ SCORING، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر علوم اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014-2015، ص13.

من خلال ما تم تقديمه في هذا المطلب يتضح أنه مهما كان النموذج المستخدم من بين النماذج المتعددة الموجودة، فالهدف واحد وهو التنبؤ المبكر بالفشل المالي في المؤسسة و محاول انقاذها من التصفية و خروجها من السوق.

خلاصة الفصل

للتحليل المالي أهمية بالغة في المؤسسة الاقتصادية فهو يقوم بدراسة أداء المؤسسة في السنوات السابقة، ومقارنتها مع الظروف الراهنة التي تمر بها، ومن ثم يقوم بإستخلاص ما اذا كانت المؤسسة قادرة على تحقيق أهدافها المسطرة أم لا، كما يساعد في عملية التخطيط المالي السليم لأنه الأداة التي تكتشف المؤسسة من خلالها مواطن قوتها وضعفها، هناك العديد من النماذج والنسب المالية التي تكشف عن إيجابيات المؤسسة فترسخها وتكشف عن سلبياتها فتعالجها، فتكون هذه النماذج و النسب المالية بمثابة المراقب المالي الدائم للمؤسسة، فهي تراقب أداء المؤسسة في فترات متتالية، فتنبهها وتعالجها في حالة وقوعها في إختلالات مالية، وتدعمها في حالة تحسن حالتها المالية.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية باستخدام النماذج الكمية (Kida ،Altman،Beaver).

تمهيد

المبحث الاول: تقديم عام للمؤسسة المينائية جن جن جيجل

المبحث الثاني: الوضعية المالية للمؤسسة المينائية جن جن جيجل

المبحث الثالث: إختبار الفشل المالي للمؤسسة المينائية جن جن باستخدام النماذج الكمية (Kida ،Altman،Beaver).

خلاصة

الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة المينائية جن جن -جيجل-

تمهيد:

بعد تطرقنا في الفصلين النظريين الأول والثاني الى ماهية الفشل المالي ومراحله وأسبابه وكذا طرق التنبؤ به، وماهية التحليل المالي ومؤشرات التوازن المالي وأنواع النسب المالية ومدى مساهمة هذه الأخيرة في التنبؤ بالفشل المالي وأنواع النماذج المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة، سنحاول في هذا الفصل تطبيق ما تناولناه سابقا في الجزء النظري من خلال استخدام بعض النماذج الكمية لمحاولة الكشف عن الفشل المالي للمؤسسة المينائية جن جن بجيجل، وقد ارتئينا أن نقسم هذا الفصل الى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة المينائية جن جن -جيجل -.

المبحث الثاني: دراسة الوضعية المالية للمؤسسة المينائية جن جن -جيجل- خلال الفترة (2018/2020).

المبحث الثالث: اختبار الفشل المالي للمؤسسة المينائية جن جن -جيجل- باستخدام النماذج الكمية (KIDA ،ALTMAN،BEAVER).

الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة المينائية جن جن-جيجل-

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة المينائية جن جن جيجل¹

تعتبر المؤسسة المينائية جن جن جيجل من أكبر الموانئ في الجزائر، حيث تبلغ مساحته حوالي 140 هكتار مع إمكانية توسيع تقدر ب 30 هكتار، وتساهم بشكل كبير في ترميط النشاط الاقتصادي للدولة.

المطلب الأول: نشأة وتعريف المؤسسة المينائية جن جن:

سوف نستعرض في المطلب نشأة وتعريف المؤسسة المينائية جن جن بجيجل:

أولاً: نشأة المؤسسة المينائية جن جن جيجل

تعد السواحل الجزائرية بوابة التبادلات التجارية منذ القدم لمكانتها الاستراتيجية الهامة هذا ما شجع فرنسا لاستعمار وغزو الجزائر، ومن بين هذه السواحل ساحل ولاية جيجل الذي يعتبر منطقة استراتيجية وقد كان منذ القدم محل اهتمام داخلي وخارجي واستطاع أن يكون منطقة عبور للسفن التجارية ويفرض مكانته الاقتصادية، وفي الحقبة الاستعمارية قررت السلطات الاستعمارية بناء تجارب لنقل البضائع المتمثلة في الفلين والكروم نحو الخارج وبالضبط إلى فرنسا وبلجيكا.

وبعد أن حصلت الجزائر على الاستقلال أصبح ميناء "جن جن" من بين الهياكل القاعدية للدولة الجزائرية المستقلة، فلقد كان ميناء "جن جن" تابع إلى ميناء بجاية إلى غاية 1994 م، تاريخ إعادة هيكلة المؤسسة المينائية جن جن، حيث أصبح الميناء مستقلاً تحت لواء مؤسسة ميناء جيجل طبقاً للمرسوم الرئاسي 173/84 المؤرخ في 1984/07/21 م، حيث أصبحت هذه المؤسسة مؤسسة ذات أسهم برأس مال يقدر بحوالي 5000000 دج، ونظراً لتزايد النشاط التجاري على المستوى الوطني والملاحة التجارية، أصبحت مدة إنتظار البواخر بالموانئ طويلة، بالإضافة إلى عدم وجود موانئ خاصة بالبواخر كبيرة الحمولة، فتقرر بناء ميناء جديد بمنطقة أشواط بجيجل بالإضافة إلى محطة للطاقة الكهربائية والسكة الحديدية، وقد ارتبطت فكرة إنشاء هذه المشاريع بمشروع مصنع الحديد والصلب بمنطقة بلارة ببلدية الميلية ولاية جيجل، والذي كان من المتوقع تعامله مع المؤسسة المينائية جن جن ب: 03 مليون طن أي ما يعادل 66.66 % من الطاقة الإجمالية للميناء.

بدأت أشغال بناء ميناء "جن جن" بجيجل في 1984/11/09 م، وانتهت في نهاية سنة 1999 م، وأوكلت مهام بناءه لمجموعة شركات "ايطو" الهولندية وتترأسها شركة "كونت دوت" الإيطالية، وقد بلغت تكاليفه حوالي 5.2 مليار دينار جزائري وكانت ممولة من عدة أطراف هي الدولة الجزائرية، الصندوق العربي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالكويت والصندوق السعودي للتنمية، البنك الإسلامي للتنمية.

¹ الوثائق الداخلية للمؤسسة محل الدراسة.

الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة المينائية جن جن-جيجل-

ثانيا: تعريف المؤسسة المينائية جن جن:

هي مؤسسة عمومية اقتصادية تابعة لشركة تسيير مساهمات الدولة موانئ تحت وصاية وزارة النقل وتعمل تحت لواء القانون التجاري الذي يقر بأن أي مؤسسة قابلة للإفلاس، وهي شركة ذات رأس مال يقدر بـ: 4000000000 دج، كما أن ميناء " جن جن " بجيجل له أعماق حوض على مستوى الوطن وللمؤسسة موقع استراتيجي على المحور الرابط بين قناة السويس وجبل طارق، ويقدر عدد عماله الإجمالي حوالي 1230 عامل.

ثالثا: الموقع الجغرافي للمؤسسة المينائية جن جن:

إن ميناء "جن جن" بولاية جيجل هو أحدث ميناء تجاري أنشأ بالجزائر، حيث يملك ويتوفر على عدة مميزات ترشحه لتصدر واحتلاله مكانة بالصف الأول على المستوى الجهوي والقاري وهو يقع على الجهة الشرقية لمدينة جيجل بالمنطقة المسماة أشواط، يبعد بحوالي 10 كلم عن مقر الولاية و370 كلم عن العاصمة الجزائر و140 كلم عن مدينة قسنطينة و02 كلم عن مطار فرحات عباس و40 كلم عن المنطقة الصناعية بلارة " مصنع الحديد والصلب " و900 كلم عن حاسي مسعود، وتبلغ مساحته حوالي 140 هكتار مع إمكانية توسيع تقدر بـ 30 هكتار.

رابعا: المنشآت القاعدية للمؤسسة المينائية جن جن:

الجدول رقم (06): المنشآت القاعدية لميناء " جن جن ":

الرصيف	الطول	العرض	غطاس السفينة	مساحة السطح
رصيف عام لبواخر السفن	770 م	200 م	11 م	15 هكتار
رصيف مختلط	250 م	300 م	11 م	705 م
رصيف إرساء السفن الحاملة للسيارات	-	-	11 م	09 هكتار
رصيف غربي	1060 م	300 م	18.20 م	30 هكتار

المصدر: منيرة عوام وآخرون، " إجراءات الشحن وتفريغ السلع والبضائع في التجارة الخارجية "، تقرير تريبص مقدم

لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية، جامعة جيجل، 2016-2017، ص18.

الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة المينائية جن جن-جبل-

التعليق على الجدول رقم (06):

من خلال الجدول يتبين لنا ان المؤسسة المينائية جن جن تحتوي على العديد من الأرصفة المختلفة في الوظائف والمساحة، وتتمثل هذه الأرصفة في رصيف عام لبواخر السفن، رصيف مختلط، رصيف إرساء السفن الحاملة للسيارات، رصيف غربي.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف المؤسسة المينائية جن جن:

ونستعرض في هذا المطلب أهمية وأهداف المؤسسة المينائية جن جن

أولاً: أهمية المؤسسة المينائية جن جن:

يكتسي ميناء جن جن محل دراستنا أهمية بالغة تتجلى لنا من خلال النقاط التالية:

- جلب العديد من المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين والأجانب.
- خلق عدد هائل من مناصب الشغل.
- يعتبر عصب الحركة التجارية للاستيراد والتصدير.
- يعتبر رابطاً بين إفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط.
- له موقعا استراتيجيا على المحور البحري الرابط بين قناة السويس وجبل طارق.

ثانياً: أهداف المؤسسة المينائية جن جن:

لكل مؤسسة أهداف وجدت من أجلها، ولمؤسسة جن جن أهداف داخلية وخارجية، تتمثل في:

1. الأهداف الداخلية:

- تسعى المؤسسة المينائية جن جن إلى تحقيق عدة أهداف داخلية هي:
- تخفيض مدة الانتظار داخل الميناء وخارجه.
- استثمار المؤسسة في نشاطها وذلك بتحسين الخدمات المقدمة وفق المقاييس العالمية المعمول بها
- الزيادة في حجم التعاملات.
- النمو، ونعني زيادة رأس المال وكذا توسيع المؤسسة وذلك بفتح وحدات تابعة في أماكن أخرى
- تعظيم الأرباح.

2. الأهداف الخارجية:

وتتمثل أهم الأهداف الخارجية في:

- المساهمة في تنشيط حركة التجارة الخارجية للبلاد خصوصا في مجال الصادرات، وفك الخناق على الموانئ الأخرى كميناء الجزائر العاصمة.
- الحد من البطالة عن طريق توفير مناصب الشغل.
- زيادة الدخل القومي، وزيادة العملة الصعبة.

الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة المينائية جن جن-جبل-

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي ومهام المؤسسة المينائية جن جن

سوف نستعرض في هذا المطلب الهيكل التنظيمي ومهام المؤسسة المينائية جن جن:

أولاً: الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية جن جن:

يتكون الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية جن جن من عدة مديريات تنقسم بدورها إلى عدة دوائر، هذه الأخيرة تنفرع إلى مصالح.

1. تعريف الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية جن جن:

يتميز الهيكل التنظيمي لميناء جن جن بجيجل بمبدأ التدرج الذي يحدد العلاقات نحو الاتجاهات الأربعة: اليمين واليسار والأعلى والأسفل، وقد يظهر على أساس التسلسل القيادي وقد يكون على أساس الوظائف فإنه لا يبتعد عن المظهر الهرمي وفيه تتوسع السلطة والمسؤولية حسب التدرج في المستويات للعمل على تحقيق أهداف المؤسسة من جهة والتكاليف الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى.

2. عرض وشرح الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية جن جن:

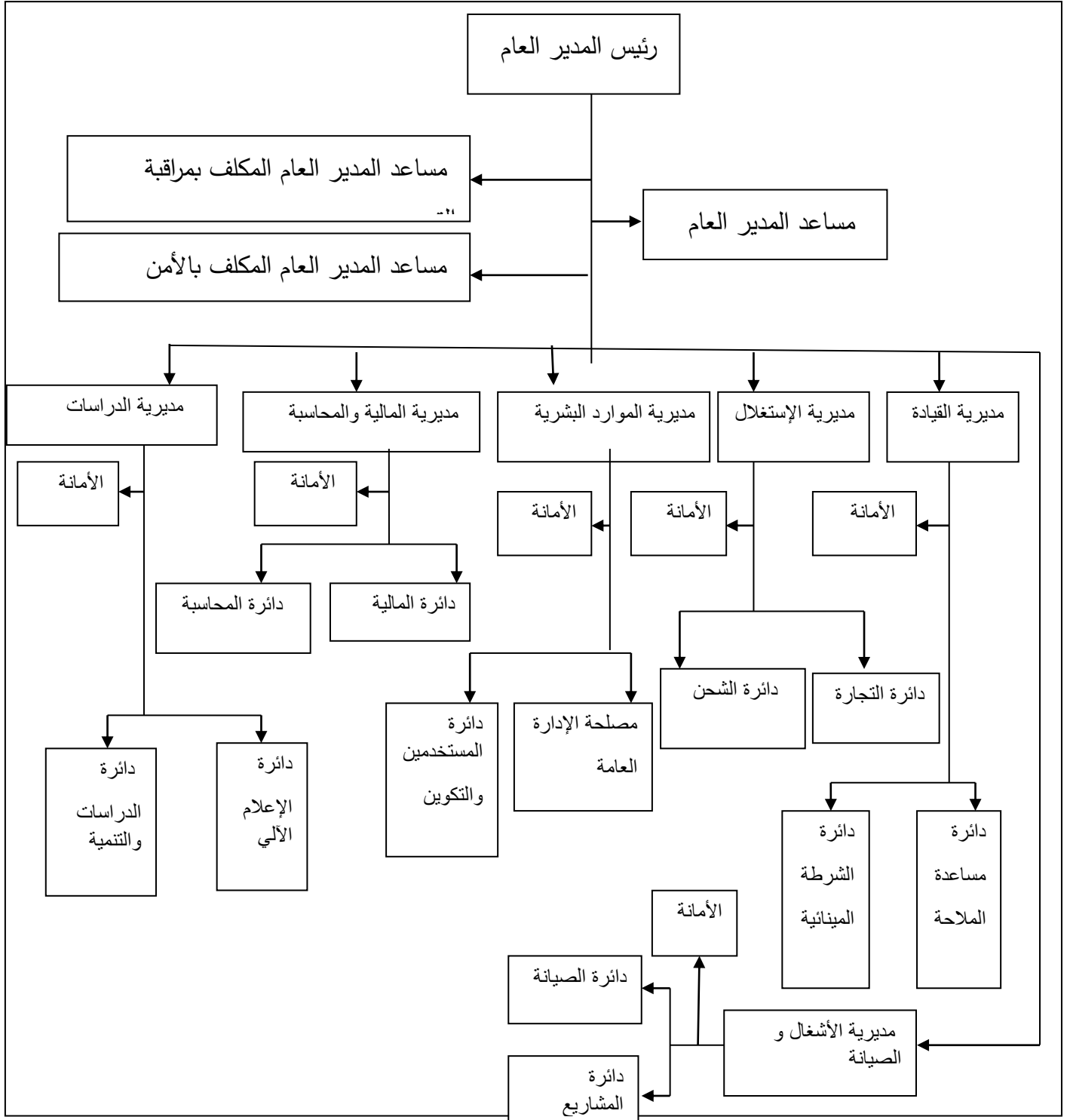
وفيما يلي عرض وشرح للهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء جن جن التي هي محل دراستنا:

1.2 عرض الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية جن جن

يمكن عرض الهيكل التنظيمي كما يلي:

الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة المينائية جن جن-جبل-

الشكل رقم (06): الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية جن جن.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة محل الدراسة.

الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة المينائية جن جن-جبل-

2.2 شرح الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية جن جن:

يمكننا شرح الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية جن جن فيما يلي:

1.2.2 المديرية العامة: يترأسها المدير العام الذي يمثل السلطة العليا في المؤسسة والذي بيده

الموافقة أو رفض العقود أو أي حالة تجارية تخص المؤسسة، حيث تعود إليه الصلاحيات ومن بينها:

- المصادقة على تطبيق قرارات مجلس الإدارة.
- ضبط تسيير المؤسسة وتحديد الترتيب الهرمي للعمال وتعيين الإطارات العليا.
- تمثيل المؤسسة في جميع نشاطات الحياة العملية.
- تحميل المسؤولية العامة عن كل الوثائق المعالجة وباقي المعاملات التجارية.
- العمل على فتح وتشغيل الحوالات والصكوك البريدية.
- توقيع القروض الواردة أو الصادرات في إطار الشروط القانونية.
- وتشمل هذه المديرية بالإضافة إلى المدير العام الأمانة وهي موجودة في كل المديريات، ومن أهم المهام المسندة إليها مايلي:
- إستقبال المراسلين والرسائل التي تصل إلى المديرية، كما يمكنها أيضا كتمان السر وتقديم المراسلات مع تسجيلها بعناوينها.
- استغلال طرق الترتيب والمحافظة على الوثائق والعمل على تخزين المعلومات.
- ضبط الربط والاتصال مع المدير لضمان سرية برامج المؤسسة.
- كما تجدر الإشارة إلى أن كل مديرية لها أمانة، وكل أمانة تحتوي على الإعلام الآلي.

2.2.2 مساعد المدير العام:

من أبرز المهام المنسوبة إليه مايلي:

- تمثيل المؤسسة في العلاقات الخارجية.
- يترأس الاجتماعات بغرض تحديد النقاط والعناصر الواجب تحقيقها.
- تنشيط هيكل المؤسسة بغرض تحقيق الأهداف المتعلقة بسياسة التنمية والتنظيم والتسيير في المجال التقني ومجال الإستغلال والأمن.

3.2.2 مديرية الأشغال والصيانة:

من بين أهم مهامها نذكر:

- القيام بجولات يومية في ورشات الميناء بهدف الإطلاع على حالات ومراحل تقدم الأشغال.
- متابعة عملية استغلال إمكانية المديرية المتمثلة في تجهيزات المصالح المينائية المختلفة.
- متابعة ومراقبة المخطط المالي، والإشراف على نشاطات الميناء ومتابعة الأشغال الجديدة.
- السهر على تطبيق القوانين داخل المؤسسة، وتنفيذ الشروط المتعلقة بعقود السوق.

الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة المينائية جن جن-جبل-

- تحتوي هذه المديرية على دائرتين هما: دائرة الصيانة ودائرة المشاريع والأشغال الجديدة.

4.2.2 مديرية القيادة المينائية:

- ومن أهم المهام المنسوبة إلى هذه المديرية نذكر:
- تتمثل أساسا هذه المديرية في دائرتين هما: دائرة الشرطة المينائية، دائرة المساعدات الملاحية.
- إعطاء حلول تقنية وإقتراحات تصحيحية لبعض المشاكل التي تقع فيها المؤسسة.
- السهر على تطبيق القوانين المعمول بها والخاصة بالنقل وتفريغ البضائع بالتنسيق مع مصلحة الإستغلال
- تقع المسؤولية على مديرية القيادة في ما يخص الوقاية ومواجهة الحوادث التي قد تحدث.
- شرح مراكز رصيف الميناء عن طريق حراس لجنة التوظيف من أجل إعداد التقارير حول حقائق والتطبيقات المعمول بها.

5.2.2 مديرية الإستغلال:

- ومن أهم الأعمال المنسوبة إليها نذكر:
- تتمثل أساسا هذه المديرية في دائرتين هما: دائرة التجارة ودائرة الشحن والتفريغ.
- تحديد أشغال الخدمات والسهر على تطبيق قرارات المديرية العامة.
- السهر على الإستعمال الأمثل للإمكانات المتوفرة في الميناء.
- تنشيط ومراقبة وتوجيه نشاطات الهياكل المسؤولة عنها قصد بلوغ وتحقيق الأهداف المسطرة من قبل المؤسسة، كما يسهر على تنفيذ تعليمات القوانين والنصوص التشريعية السارية المفعول.

6.2.2 مديرية الموارد البشرية:

- ومن أهم الأعمال المنسوبة إليها نذكر:
- إعداد وتنظيم الوسائل الضرورية التي تتطلبها الهياكل المكلفة بدعم المديرية المركزية والأخرى.
- العمل على تنفيذ وتطبيق قرارات المديرية العامة ومجلس الإدارة.
- تنشيط، مراقبة، توجيه وتنظيم نشاطات الهياكل التابعة لها بغية تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة

- تشكيل ملفات المنح الحكومية.

- ضبط الحالة الإستهلاكية الشهرية، وضبط مراحل المحولات الشهرية.

- حفظ الأرشفة، ضمان الأمن والصحة في العمل.

- تشمل هذه المديرية على دائرتين هما: دائرة الإدارة العامة، ودائرة المستخدمين والتكوين.

7.2.2 مديرية الدراسات والتنمية:

- من أهم المهام المنسوبة إليها نذكر:

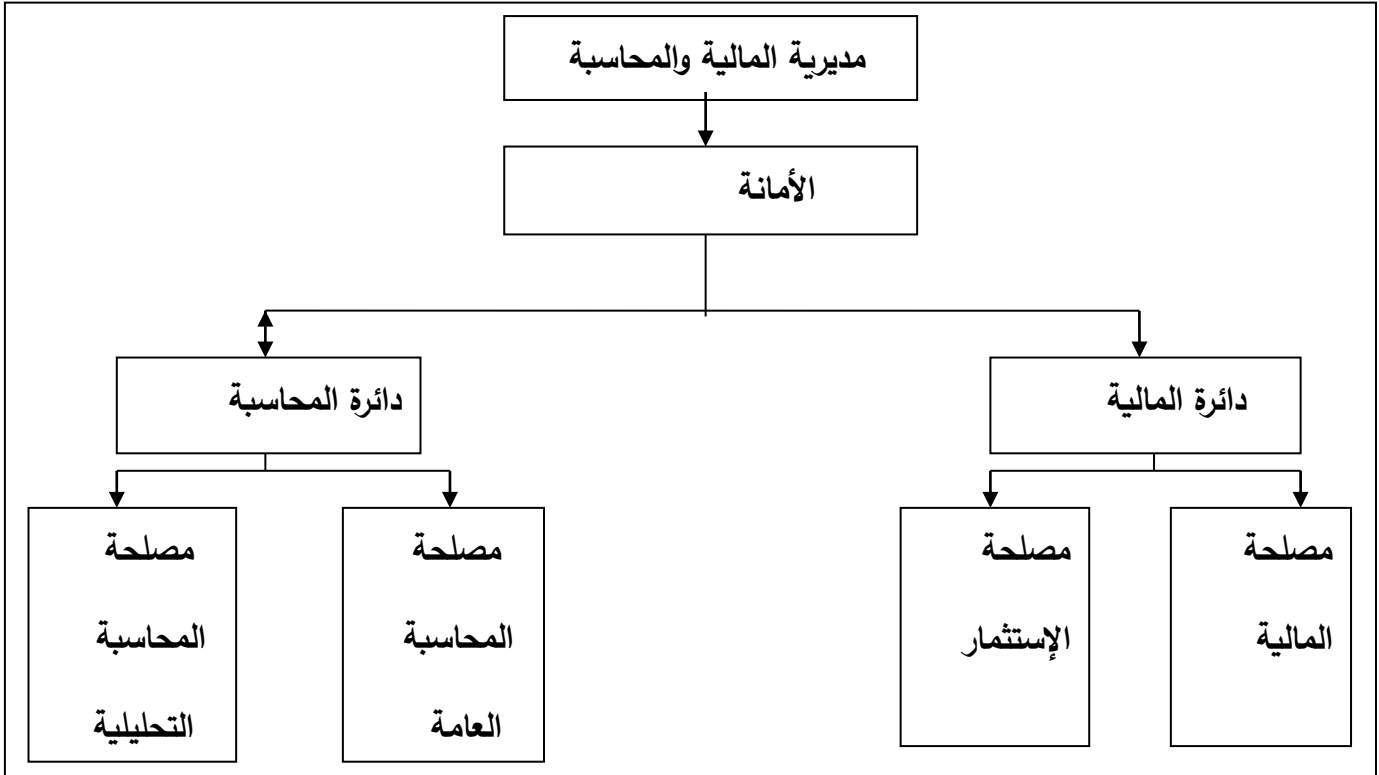
- مراقبة تنفيذ الأهداف المسطرة في مخطط التنمية.

الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة المينائية جن جن-جبل-

- إعداد مخططات قصيرة ومتوسطة الأجل في مجال تنمية المؤسسة.
 - إعداد إستراتيجية المعلومات الخاصة بالمؤسسة.
 - تحديد الحاجات من الإحصائيات اللازمة في كل المجالات.
 - دراسة الإحصائيات والتغيرات والملاحظة فيما يخص التبادلات الخاصة بالنقل.
 - وضع إستراتيجية الإعلان والإتصال وتطبيق القوانين المتعلقة بسير النشاطات المينائية السارية المفعول.
 - تنقسم هذه المديرية إلى دائرتين هما: دائرة الإعلام الآلي، دائرة الدراسات والتنمية.
- 8.2.2 مديرية المالية والمحاسبة:

باعتبار هذه المديرية محل الدراسة فإننا سوف نسلط الضوء أكثر على دراستها بدء بتبيان هيكلها التنظيمي المتمثل في:

الشكل رقم (07): الهيكل التنظيمي لمديرية المحاسبة والمالية:



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

- لمديرية المحاسبة والمالية مهام خاصة تتمثل في ما يلي:
- تنشيط ومراقبة وتوجيه مهام الهيئات بغرض تجسيد أهداف المؤسسة.
 - تمثيل المدير العام لدى الجهات الوصية والهيئات الخارجية.
 - إقتراح حلول وبرامج التقويم.

الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة المينائية جن جن-جبل-

▪ مساعدة المدير العام في وضع الخطوط العريضة لسياسة المؤسسة فيما يخص النمو والتطوير وتنظيم التسيير والخيارات التقنية والأمن وكذا في مجال الإستغلال وعليه يجب أن يكون على علم بكل التطورات التي تحدث في شتى المجالات.

▪ القيام بتشخيص الحقائق والأعمال التطبيقية في جميع المجالات داخل المؤسسة

▪ السهر على تطبيق قرارات المديرية العامة ومجلس الإدارة.

أ. دائرة المحاسبة: من مهامها:

▪ تحضير ووضع الإجراءات المحاسبية.

▪ ترشيد الحسابات وإعداد ميزانية المؤسسة.

▪ مراقبة كل العمليات المحاسبية والسهر على التسجيل المحاسبي الحسن.

أ.أ مصلحة المحاسبة العامة: من مهامها:

▪ ترصيد الحسابات وإعداد ميزانية المؤسسة.

▪ التحضير باستمرار لعملية الجرد اليدوية.

▪ التأكد من تحليل وتسجيل الحسابات.

▪ تحسين ووضع أسس جديدة في عملية الجرد السنوي.

▪ التنفيذ اليومي للعمليات المحاسبية.

▪ العمل على تسجيل الحسابات حسب التعليمات المعطاة.

▪ مراقبة كل العمليات المحاسبية.

أ.ب مصلحة المحاسبة التحليلية:

وتتكفل بالمهام التالية:

▪ تقوم بتحليل النتائج عن المحاسبة العامة.

▪ تضع آليات تحديد التكلفة، وتعمل على إعداد جدول توزيع الأعباء والإنتاج.

▪ المشاركة في صياغة المخطط المالي وعمليات التسيير.

ب. دائرة المالية:

ومن مهامها نذكر مايلي:

▪ تقدير وتنظيم عناصر السياسة المالية للمؤسسة.

▪ إنشاء المخطط المالي للمؤسسة.

▪ صياغة ومتابعة ميزانية المؤسسة.

ب.أ مصلحة المالية:

وتهتم بمايلي:

▪ إيصال بيانات المدخل والمخرجات إلى المحاسبة العامة.

الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة المينائية جن جن-جبل-

- التقييم الدوري بالتعاون مع قسم الميزانية والإستثمار عن وضعية المشاريع الإستثمارية.
- العمل على إحترام التنظيم الضريبي المعمول به.
- تأمين العلاقات مع الهيئات لمتابعة تنفيذ مختلف إجراءات العقود.
- تغطية حالات التقارب الدوري مع البنوك.
- الحالة الدورية لخزينة الصندوق، ومتابعة العمليات البنكية.

ب.ب مصلحة الميزانية والإستثمار:

وتهتم بمايلي:

- إعداد مخطط المالية وإستغلال ومتابعة تنفيذه.
- وضع رزنامة تسديد القروض الخاصة بإستيراد المعدات وقطع الغيار.
- متابعة الإنجازات المالية للإستثمار.
- ضمان متابعة إلتزامات القروض الممنوحة.
- التفاوض مع مصادر تمويل الإستثمارات المحددة من طرف المؤسسة.
- متابعة عمليات الإستثمار وإعداد الملفات إلى المؤسسات المالية.
- تحليل الفروق بين التوقعات والإنجازات.
- متابعة تنفيذ الميزانية المصادق عليها.

ثانيا: مهام المؤسسة المينائية جن جن:

تتمثل أهم مهام المؤسسة المينائية جن جن في مايلي:

1. الإرشاد (قيادة البواخر):

عبارة عن خدمة عامة يقدمها القانون البحري الجزائري ويتمثل في:

- تقديم الإرشادات لقيادة السفن عند الدخول إلى الموانئ والمياه الداخلية والخروج منها.
- المساعدة التي تقدم إلى الزبائن من قبل مستخدمي السلطة المينائية المرخص لها من قبل الدولة لقيادة السفن عند الدخول إلى الموانئ والمياه الداخلية والخروج منها.

2. السحب:

تشمل خدمات السحب مايلي:

- يتم تقديم خدمة السحب بواسطة القاطرات مقابل دفع رسوم الإرشاد.
- تقديم المساعدة في أداء المناورات.
- عملية سحب أرفع السفينة.

الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة المينائية جن جن -جبل-

3. المناولة الشحن والتفريغ:

- تشمل المناولة المينائية عمليات شحن البضائع ووصولها وعملياتها ووضع البضائع على السطوح الترابية والمخازن وأخذها، وتجرى عملية المناولة المينائية بموجب عقد تقضي إلى دفع المقابل.
- تجرى عملية التسوية (الشحن، التفريغ) البضائع العمليات الموجهة لتأمين الإستلام والتأشير والتعرف في اليايسة على البضائع المشحونة أو النزلة وحراستها إلى أن يتم شحنها أو تسليمها إلى المرسل إليه، وتجرى عملية التسوية بموجب عقد يبرم بالتفاوض الحر وتقضي إلى دفع المقابل.

المبحث الثاني: دراسة الوضعية المالية للمؤسسة المينائية جن جن -جبل- خلال الفترة (2018/2020).

سنتناول في هذا المبحث الوضعية المالية للمؤسسة المينائية جن جن بالإعتماد على كل من النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي.

المطلب الأول: تقييم الوضعية المالية للمؤسسة بإستخدام مؤشرات التوازن المالي

يمكننا معرفة الوضعية المالية للمؤسسة من خلال حساب رؤوس الأموال العاملة ومختلف التوازنات المتعلقة بالمزانية.

أولاً: إعداد الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة المينائية جن جن للفترة (2018-2020)

الجدول رقم (07): الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة المينائية جن جن سنة 2018

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
الأصول الثابتة	10662192870.60	66.78	الأموال الدائمة	14911636815.71	93.40
الأصول المتداولة	5303347213.23	33.22	الأموال الخاصة	14198362413.45	88.93
قيم الاستغلال	161470008.64	1.011	الديون طويلة الأجل	713274402.26	4.47
القيم القابلة للتحقيق	987477882.06	6.19	الديون قصيرة الأجل	1053903268.12	6.60
القيم الجاهزة	4154399322.53	26.02			
المجموع	15965540083.83	100	المجموع	15965540083.83	100

المصدر: من إعداد الطالبين إعتقاداً على الوثائق المحاسبية للمؤسسة محل الدراسة.

الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة المينائية جن جن-جبل-

الجدول رقم(08): الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة المينائية جن جن سنة 2019.

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
الأصول الثابتة	13406124042.13	81.75	الأموال الدائمة	15282575044.85	93.20
الأصول المتداولة	2991804442.50	18.25	الأموال الخاصة	14431343438.55	88
قيم الاستغلال	163577152.96	1	الديون طويلة الاجل	851231606.30	5.20
القيم القابلة للتحقيق	942939518.40	5.75	الديون قصيرة الاجل	1115353439.78	6.80
القيم الجاهزة	1885287711.14	11.50			
المجموع	16397928484.63	100	المجموع	16397928484.63	100

المصدر: من إعداد الطالبين إعتقادا على الوثائق المحاسبية للمؤسسة محل الدراسة.

الجدول رقم (09): الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة المينائية جن جن سنة 2020.

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
الأصول الثابتة	12950702512.41	81.21	الأموال الدائمة	14952434330.92	93.76
الأصول المتداولة	2996605143.72	18.79	الأموال الخاصة	14065150393.55	88.20
قيم الاستغلال	169205575.72	1.06	الديون طويلة الاجل	887283937.37	5.56
القيم القابلة للتحقيق	859341291.63	5.39	الديون قصيرة الاجل	994873325.21	6.24
القيم الجاهزة	1968058276.37	12.34			
المجموع	15947307656.13	100	المجموع	15947307656.13	100

المصدر: من إعداد الطالبين إعتقادا على الوثائق المحاسبية للمؤسسة محل الدراسة.

ثانيا: حساب مختلف رؤوس الأموال العاملة

تستعين المؤسسة في تحليل وضعيتها المالية على العديد من النماذج والطرق ويعتبر، رأس المال العامل من أهم هذه الطرق والأكثرها إستعمالا نظرا لفعاليتها البالغة وفي ما يلي نعرض مختلف رؤوس الأموال العاملة التي تناولناها في تحليل وضعية المؤسسة المينائية جن جن للفترة (2018-2020):

الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة المينائية جن جن -جبل-

الجدول رقم (10): يوضح مختلف رؤوس الأموال العاملة التي تناولناها في تحليل وضعية المؤسسة المينائية.

2020	2019	2018	البيان
			السنوات
14952434330.92	15282575044.85	14911636815.71	الأموال الدائمة
12950702512.41	13406124042.13	10662192870.60	الأصول الثابتة
2001731818.51	1876451002.72	4249443945.11	رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة
14065150393.55	14431343438.55	14198362413.45	الأموال الخاصة
12950702512.41	13406124042.13	10662192870.60	الأصول الثابتة
1114447881.14	1025219396.42	3536169542.85	رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة
15947307656.13	16397928484.63	15965540083.83	مجموع الأصول
12950702512.41	13406124042.13	10662192870.60	الأصول الثابتة
2996605143.72	2991804442.5	5303347213.23	رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول - الأصول الثابتة
887283937.37	851231606.30	713274402.26	الديون طويلة الأجل
994873325.21	1115353439.78	1053903268.12	الديون قصيرة الأجل
1882157262.58	1966585046.08	1767177670.38	رأس المال العامل الأجنبي = ديون طويلة الأجل + ديون قصيرة الأجل

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الميزانية المختصرة للمؤسسة محل الدراسة.

1. التعليق على النتائج:

من خلال النتائج المتحصل عليها يمكننا إستنتاج الملاحظات التالية:

1.1 بالنسبة لرأس المال العامل الصافي:

نلاحظ من خلال النتائج أن رأس المال العامل الصافي لسنة 2018 موجب ويشير هذا أن المؤسسة المينائية جيجل متوازنة ماليا على المدى الطويل وعليه فإن المؤسسة تمكنت من تمويل الإستخدامات الثابتة من خلال مواردها الطويلة المدى وحققت فائض مالي قدره 4249443945.11 يمكنها من تمويل الإحتياجات المالية الأخرى.

الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة المينائية جن جن-جبل-

ونفس الشيء يمكننا ملاحظته خلال سنتي 2019 و2020 حيث نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي موجب أي أن المؤسسة متوازنة ماليا وهذا ما مكنها من تغطية إستخداماتها الثابتة من خلال مواردها الطويلة المدى مع فائض قدره 1876451002.72 و2001731818.51 لسنة 2019 و2020 على التوالي يمكنها إستخدامه في تمويل الإحتياجات المالية الأخرى.

2.1 بالنسبة لرأس المال العامل الخاص:

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أن رأس المال العامل الخاص سنة 2018 موجب بقيمة 3536169542.85 وهذا يدل على أن الأموال الخاصة للمؤسسة قد قامت بتغطية الأصول الثابتة والفائض يتم توظيفه في دورة الإستغلال وهذا مؤشر غير جيد نسبيا للمؤسسة إذ أنه من الأحسن أن تقوم بشراء قيم ثابتة، والأمر سواء بالنسبة لسنتي 2019 و2020 فقد قدر رأس المال العامل الخاص للسنتين ب 1025219396.42 و1114447881.14.

3.1 بالنسبة لرأس المال العامل الأجنبي:

نلاحظ من خلال الجدول أن رأس المال العامل الأجنبي موجب خلال سنوات الدراسة حيث تمثل الديون طويلة الأجل 40.36 من إجمالي الديون سنة 2018 أما الديون قصيرة الأجل فتمثل ما نسبته 59.64 من إجمالي الديون خلال نفس السنة أما سنة 2019 فقد كانت نسبة الديون طويلة الأجل تمثل ما نسبته 43.28 من إجمالي الديون أما الديون قصيرة الأجل فتمثل ما نسبته 56.72 من إجمالي الديون في نفس السنة وفي سنة 2020 كانت نسمة الديون طويلة الأجل من إجمالي الديون تمثل ما نسبته 47.14 أما الديون قصيرة الأجل فتمثل ما نسبته 52.86 من إجمالي الديون.

ثالثا: إحتياج رأس المال العامل:

إحتياج رأس المال العامل = إحتياج الدورة - موارد الدورة

= (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (الديون قصيرة الأجل - سلفيات مصرفية)

1. حساب إحتياج رأس المال العامل لسنة 2018

إحتياج رأس المال العامل = (5303347213.23 - 4154399322.53) - (0 - 1053903268.12)

إحتياج رأس المال العامل = 95044622.58

2. حساب إحتياج رأس المال العامل لسنة 2019

إحتياج رأس المال العامل = (2991804442.50 - 1885287711.14) - (0 - 1115353439.78)

إحتياج رأس المال العامل = (8836708.42)

الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة المينائية جن جن-جبل-

3. حساب إحتياج رأس المال العامل لسنة 2020

$$\text{إحتياج رأس المال العامل} = (2996605143.72 - 1968058276.37) - (0 - 994873325.21)$$

$$\text{إحتياج رأس المال العامل} = 33673542.14$$

4. التعليق على النتائج:

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أعلاه أن إحتياج رأس المال العامل سنة 2018 موجب مما يعني أن إحتياجات الدورة أكبر من موارد الدورة وعليه فالمؤسسة المينائية جن جن بحاجة الى رأس المال وإيجاد موارد خارج دورة الاستغلال المتمثلة في رأس المال العامل فدورة الإستغلال لا تغطي كامل إحتياجاتها.

أما في سنة 2019 فنلاحظ أن إحتياج رأس المال العامل سالب في المؤسسة محل الدراسة مما يعني أن إحتياجات الدورة أقل من موارد الدورة أي أن الموارد تغطي الإحتياجات ويبقى فائض مما يعني أن المؤسسة لديها سيولة لكن يجب عليها توفيره لمواجهة الأخطار غير المعتبرة.

وفي سنة 2020 لاحظنا أن إحتياج رأس المال العامل موجب مما يعني أن إحتياجات الدورة أكبر من موارد الدورة وعليه فالمؤسسة محل الدراسة بحاجة الى رأس المال وإيجاد موارد خارج دورة الاستغلال المتمثلة في رأس المال العامل فدورة الإستغلال لا تغطي كل إحتياجاتها.

رابعاً: الخزينة

يمكننا حساب الخزينة الصافية من خلال طريقتين وهما:

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{رأس المال العامل} - \text{إحتياج رأس المال العامل}$$

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفيات البنكية}$$

في دراستنا سنعتمد على الطريقة الثانية:

وعليه فإن:

- الخزينة الصافية لسنة 2018 = 4154399322.53 - 0 = 4154399322.53
- الخزينة الصافية لسنة 2019 = 1885287771.14 - 0 = 1885287771.14
- الخزينة الصافية لسنة 2020 = 1968058276.37 - 0 = 1968058276.37

التعليق على النتائج:

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أن الخزينة الصافية خلال سنوات الدراسة 2018-2020 موجبة أي أكبر من الصفر مما يعني أن المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة

الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة المينائية جن جن-جبل-

لتغطية رأس المال العامل مما يطرح أمامها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة ، وعليه يجب على المؤسسة مراجعة وضعيتها عن طريق تقديم تسهيلات للزبائن أو شراء مواد أولية إضافية.

المطلب الثاني: تقييم الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام النسب المالية

في هذا المطلب سوف نقوم بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة المينائية جن جن باستخدام النسب المالية.

أولاً: نسب الهيكل المالي

سنحاول في الجدول أسفله توضيح أهم النسب المالية التي سنعتمدها في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة المينائية جن جن:

الجدول رقم (11): نسب التمويل والاستقلالية المالية للمؤسسة المينائية جن جن في الفترة ما بين 2018-2020.

2020	2019	2018	السنوات البيان
14952434330.92 12950702512.41	15282575044.85 13406124042.13	14911636815.71 10662192870.60	الأموال الدائمة الأصول الثابتة
1.15	1.14	1.40	نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة
14065150393.55 12950702512.41	14431343438.55 13406124042.13	14198362413.45 10662192870.60	الأموال الخاصة الأصول الثابتة
1.09	1.08	1.33	نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة
14065150393.55 15947307656.13	14431343438.55 16397928484.63	14198362413.45 15965540083.83	الأموال الخاصة مجموع الخصوم
0.88	0.88	0.89	نسبة الاستقلالية = الأموال الخاصة / مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على ميزانية المؤسسة محل الدراسة في الفترة 2018-2020.

1. بالنسبة لنسبة التمويل الدائم

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول أعلاه أن نسبة التمويل الدائم في المؤسسة المينائية جن جن أكبر من الواحد خلال الفترة 2018-2020 مما يعني أن المؤسسة محل

الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة المينائية جن جن-جبل-

الدراسة إستطاعت تغطية أصولها الثابتة من خلال الإعتماد على أموالها الدائمة وهذا ما يفسر وجود هامش أمان ورأس مال عامل موجب.

2. بالنسبة لنسبة التمويل الخاص

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التمويل الخاص للمؤسسة المينائية جن جن خلال الفترة 2018-2020 أكبر من الواحد مما يعني أن المؤسسة إستطاعت تغطية أصولها الثابتة بالإعتماد على أموالها الخاصة مع وجود فائض وظفته خلال دورة الاستغلال.

3. بالنسبة لنسبة الاستقلالية المالية

نلاحظ من خلال النتائج المحصل عليها سابقا أن نسبة الاستقلالية المالية أقل من الواحد وهذا لأن الأموال الخاصة للمؤسسة لم تغطي مجموع أصولها وعليه يدل فالمؤسسة المينائية جن جن غير مستقلة ماليا.

ثانيا: نسب السيولة

نقوم بحساب هذه النسبة من اجل مدى مقدرة المؤسسة على تسديد ديونها في الآجال المحددة وفيما يلي نعرض أهم النسب المستعملة في قياس قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في الآجال المحددة.

1. نسبة السيولة العامة

الجدول رقم(12): نسبة السيولة العامة للمؤسسة المينائية جن جن للفترة 2018-2020.

2020	2019	2018	نسبة السيولة العامة
2996605143.72	2991804442.50	5303347213.23	الأصول المتداولة
994873325.21	1115353439.78	1053903268.12	الديون قصيرة الأجل
2.01	2.68	5.03	نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة المينائية جن جن.

التعليق على النتائج

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة السيولة العامة في المؤسسة المينائية جن جن أكبر من الواحد خلال فترة الدراسة مما يعني أن أصول المؤسسة المتداولة قادرة على تغطية ديونها قصيرة الأجل وهذا مؤشر جيد للمؤسسة إذ سيعزز ثقة الدائنين في قدرة المؤسسة على السداد.

2 - نسبة السيولة المختصرة

الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة المينائية جن جن-جبل-

الجدول رقم(13):نسب السيولة المختصرة للمؤسسة المينائية جن جن خلال سنوات الدراسة

2020	2019	2018	نسبة السيولة المختصرة
2996605143.72	2991804442.50	5303347213.23	الأصول المتداولة
169205575.72	163577152.96	161470008.64	المخزونات
994873325.21	1115353439.78	1053903268.12	الديون قصيرة الأجل
2.84	2.53	4.88	نسبة السيولة المختصرة = (الأصول المتداولة - المخزونات) ÷ الديون قصيرة الأجل

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الوثائق المقدمة من المؤسسة محل الدراسة.

التعليق على النتائج

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن نسبة السيولة المختصرة في المؤسسة المينائية جن جن خلال فترة الدراسة أكبر من 0.5 في حين يرى المختصين أن هذه النسبة يجب أن تكون محصورة ما بين 0.3 و 0.5، وعليه يجب على المؤسسة تخفيض التسهيلات الممنوحة للزبائن أي تخفيض المدة الممنوحة لهم من أجل السداد.

3 - نسبة السيولة الجاهزة

الجدول رقم(14): نسب السيولة الجاهزة للمؤسسة المينائية جن جن خلال السنوات 2018-2020.

2020	2019	2018	نسبة السيولة الجاهزة
1968058276.37	1885287711.14	4154399322.53	القيم الجاهزة
994873325.21	1115353439.78	1053903268.12	الديون قصيرة الأجل
1.97	1.69	3.94	نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة ÷ الديون قصيرة الأجل

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الوثائق المقدمة من المؤسسة محل الدراسة.

التعليق على النتائج

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه أن القيم الجاهزة قد غطت الديون القصيرة الأجل وأن نسبة السيولة المختصرة في المؤسسة المينائية جن جن خلال فترة الدراسة أكبر من 0.3 وهذا مؤشر غير جيد للمؤسسة لأن نسبة السيولة المختصرة الملائمة حسب المختصين تكون محصورة ما بين 0.2 و 0.3 وعليه يجب على المؤسسة توظيف أموالها المجمدة في توظيفات قصيرة ومتوسطة الأجل لأن الأموال المجمدة تؤثر على مردودية المؤسسة.

ثالثا: نسب النشاط

تكمن أهمية هذه النسب في كونها أداة لقياس مدى قدرة المؤسسة على إستغلال مواردها وإدارة موجوداتها وفي يلي نعرض أهم هذه النسب:

الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة المينائية جن جن-جبل-

الجدول رقم(15): نسب النشاط للمؤسسة المينائية جن جن خلال الفترة 2018-2020.

2020	2019	2018	نسب النشاط
3272809941.86	3976206879.88	3688108299.77	رقم الأعمال
15947307656.13	16397928484.63	15965540083.83	إجمالي الأصول
0.16	0.24	0.23	معدل دوران إجمالي الأصول = رقم الأعمال ا إجمالي الأصول
3272809941.86	3976206879.88	3688108299.77	رقم الأعمال
12950702512.41	13406124042.13	10662192870.60	الأصول الثابتة
0.25	0.29	0.34	معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال ا الأصول الثابتة
3272809941.86	3976206879.88	3688108299.77	رقم الاعمال
2996605143.72	2991804442.50	5303347213.23	الأصول المتداولة
1.09	1.32	0.69	معدل دوران الأصول المتداولة = رقم الأعمال ا الأصول المتداولة
3272809941.86	3976206879.88	3688108299.77	رقم الأعمال
1968058276.37	1885287711.14	4154399322.53	الأصول النقدية
1.66	2.11	2.13	معدل دوران الأصول السائلة = رقم الأعمال ا الأصول النقدية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة محل الدراسة.

التعليق على النتائج:

1. بالنسبة لمعدل دوران إجمالي الأصول:

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أن معدل دوران الأصول في المؤسسة المينائية جن جن سنة 2018 يساوي 0.23 مما يعني أن كل 100 دينار مستثمرة في المؤسسة تولد 23 دينار من رقم الأعمال.

أما في سنة 2019 فكان معدل دوران الأصول في المؤسسة محل الدراسة يساوي 0.24 مما يعني أن كل 100 دينار مستثمر في المؤسسة يولد لنا 24 دينار من رقم الأعمال.

وفي سنة 2020 كان معدل دوران الأصول يساوي 0.16 مما يعني أن كل 100 دينار مستثمر في المؤسسة يولد لنا 16 دينار من رقم الأعمال.

الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة المينائية جن جن-جبل-

من خلال تحليل النتائج المتحصل عليها لاحظنا أن هناك ارتفاع طفيف في نسبة الإيرادات الناتجة عن استثمار أموال المؤسسة بين سنتي 2018 و 2019 حيث كانت مساوية ل 0.23 و 0.24 على الترتيب أما في سنة 2020 فنلاحظ إنخفاض في نسبة هذه الإيرادات حيث كانت تقدر ب 0.16 وهذا راجع لتأثير جائحة كورونا على المؤسسات الاقتصادية.

2. بالنسبة لمعدل دوران الأصول الثابتة

نلاحظ أن معدل دوران الأصول الثابتة تقدر ب 0.34 سنة 2018 أي أن كل 100 دينار من الأموال المستثمرة يولد 34 دينار من رقم الأعمال أما في سنة 2019 فكان هذا المعدل يقدر ب 0.29 مما يعني أن كل 100 دينار من الأموال المستثمرة في المؤسسة تولد 29 دينار من رقم الأعمال وفي سنة 2020 كان هذا المعدل يقدر ب 0.25 أي أن كل 100 دينار من الأموال المستثمرة في المؤسسة تولد 25 دينار من رقم الأعمال، من خلال هذه الملاحظات نرى أن هناك إنخفاض متتابع في أداء المؤسسة خلال سنوات الدراسة وعليه يجب على المؤسسة معالجة هذا الإنخفاض من خلال إستعمال كامل أصولها الثابتة أوبيع جزء من هذه الأصول الغير مستعملة.

3. بالنسبة لمعدل دوران الأصول المتداولة

من خلال النتائج المتحصل عليها أعلاه نلاحظ بأن معدل دوران الأصول المتداولة يقدر ب 0.69 سنة 2018 أما في سنة 2019 و 2020 فكان يقدر ب 1.32 و 1.09 على الترتيب مما يعني أن هناك تحسن ملحوظ في هذا المعدل مما يدل على تحسن المسؤولين في عملية تسيير المخزونات.

4. بالنسبة لمعدل دوران الأصول السائلة

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل دوران الأصول السائلة يقدر ب 2.13 سنة 2018 أما في سنة 2019 فإنخفض الى 2.11 ليواصل إنخفاضه سنة 2020 الى 1.66، مما يعني أن هناك تراجع في هذا المعدل خلال سنوات الدراسة.

رابعاً: نسب المردودية

تعتبر نسب المردودية من أهم النسب المالية التي تمكننا من تحديد الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، وهي تعبر عن قدرة المؤسسة في تحقيق الأرباح بشكل دائم، وفيما يلي نعرض أهم هذه النسب:

الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة المينائية جن جن-جبل-

الجدول رقم (16): نسب المردودية للمؤسسة المينائية جن جن خلال الفترة 2018-2020.

2020	2019	2018	السنوات البيان
14065150393.55 887283937.37	14431343438.55 887283937.37	14198362413.45 713274402.26	الأموال الخاصة الديون طويلة الاجل
14952434330.92	15318627375.92	14911636815.71	الأموال الاقتصادية = الأموال الخاصة + الديون طويلة الاجل
414092150.92 14952434330.92	826951226.21 15318627375.92	958110763.24 14911636815.71	النتيجة الصافية الأموال الاقتصادية
0.028	0.054	0.064	معدل العائد على الإستثمار = النتيجة الصافية / الأموال الاقتصادية
414092150.92 3272809941.86	826951226.21 3976206879.88	958110763.24 3688108299.77	النتيجة الصافية رقم الأعمال
0.13	0.21	0.30	نسبة المردودية التجارية = (النتيجة الصافية / رقم الأعمال) * 100
916796523.76 14952434330.92	1148496825.20 15318627375.92	1706225952.81 14911636815.71	الفائض الخام للاستغلال...1 الأموال الاقتصادية...2
0.061	0.075	0.114	معدل المردودية الاقتصادية = (1) \ (2)
414092150.92 14065150393.55	826951226.21 14431343438.55	958110763.24 14198362413.45	النتيجة الصافية الأموال الخاصة
0.029	0.057	0.067	نسبة المردودية المالية = (النتيجة الصافية / الأموال الخاصة) * 100
414092150.92 276298.74	826951226.21 0	958110763.24 8236041.15	النتيجة الصافية أعباء مالية
414368449.66	826951226.21	966346804.39	النتيجة الصافية +. أعباء مالية...1
14065150393.55 887283937.37	14431343438.55 887283937.37	14198362413.45 713274402.26	الأموال الخاصة الديون طويلة الأجل
14952434330.92	15318627375.92	14911636815.71	الأموال الخاصة + الديون طويلة الأجل...2
0.028	0.054	0.064	المردودية الاقتصادية = [(1) \ (2)] * 100

الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة المينائية جن جن-جبل-

0.001	0.003	0.003	أثر الرافعة المالية = المردودية المالية - المردودية الاقتصادية
-------	-------	-------	---

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة محل الدراسة.

التعليق على النتائج:

1. بالنسبة لمعدل العائد على الإستثمار

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أن معدل العائد على الإستثمار سنة 2018 يساوي 0.064 مما يعني أن كل 100 دينار من الأموال الاقتصادية تولد لنا 6.4 دينار من النتيجة الصافية أما في سنة 2019 فكان معدل العائد على الإستثمار يقدر ب 0.054 أي أن كل 100 دينار من الأموال الاقتصادية تولد لنا 5.4 دينار من النتيجة الصافية وفي سنة 2020 كان معدل العائد على الإستثمار يساوي 0.028 مما يعني أن كل 100 دينار من الأموال الاقتصادية يولد لنا 2.8 دينار من النتيجة الصافية ونلاحظ أن هناك إنخفاض في هذا المعدل خلال سنوات الدراسة في المؤسسة المينائية جن جن خلال سنوات الدراسة وهذا مؤشر سيئ للمؤسسة.

2. بالنسبة لنسبة المردودية التجارية

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أن نسبة المردودية التجارية 2018 تساوي 0.30 مما يعني أن كل 100 دينار من رقم الأعمال تعطي لنا 30 دج من النتيجة الصافية، أما في سنة 2019 فكانت نسبة المردودية مساوية ل 0.21 أي أن كل 100 دج من رقم الأعمال تعطي لنا 21 دج من النتيجة الصافية، وفي سنة 2020 كانت هذه النسبة تقدر ب 0.13 مما يعني أن كل 100 دج من رقم الأعمال تعطي لنا 13 دج من النتيجة الصافية. نلاحظ أن المردودية التجارية في انخفاض مستمر طيلة فترة دراستنا.

3. بالنسبة لنسبة المردودية الاقتصادية

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أن نسبة المردودية سنة 2018 تساوي 0.114 مما يعني أن كل 100 دينار من الأموال الاقتصادية تولد لنا 11.4 دينار من الفائض الخام للإستغلال أما في سنة 2019 فكانت هذه النسبة تقدر ب 0.075 مما يعني أن كل 100 دينار من الأموال الاقتصادية تولد لنا 7.5 دينار من الفائض الخام للإستغلال وفي سنة 2020 قدرت هذه النسبة ب 0.061 أي أن كل 100 دينار من الأموال الاقتصادية تولد لنا 6.1 دينار من الفائض الخام للإستغلال.

مما سبق نلاحظ تراجع في نسبة المردودية الاقتصادية للمؤسسة المينائية جن جن خلال الفترة 2018-2020 وهذا مؤشر سيئ للمؤسسة لذا وجب عليها البحث في أسبابه وحاولت معالجته.

الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة المينائية جن جن -جيجل-

4. بالنسبة للمردودية المالية

من خلال النتائج أعلاه نلاحظ أن نسبة المردودية المالية سنة 2018 تساوي 0.067 مما يعني أن كل 100 دينار من الأموال الخاصة تعطي 6.7 دينار من النتيجة الصافية أما في سنة 2019 فكانت هذه النسبة تقدر ب 0.057 أي أن كل 100 دينار من الأموال الخاصة تولد لنا 5.7 دينار من النتيجة الصافية وفي سنة 2020 نلاحظ أن هذه النسبة أصبحت تقدر ب 0.029 أي أن كل 100 دينار من الأموال الخاصة تولد 2.9 من النتيجة الصافية.

من خلال ما سبق نلاحظ تراجع في نسبة المردودية المالية في المؤسسة المينائية جن جن في الفترة 2018-2020 وهذا مؤشر غير جيد للمؤسسة لذا وجب النظر في أسباب هذا التراجع ومعالجته.

5. بالنسبة للرافعة المالية

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أن المردودية المالية أكبر من المردودية الاقتصادية وهذا ما جعل أثر الرافعة المالية خلال سنوات الدراسة إيجابيا مما يعني أن قرار المؤسسة في الحصول على قروض هو قرار إيجابي مكن المؤسسة من تغطية مصاريفها المالية مع فائض يقدر 0.003 خلال 2018 و 2019 أما في 2020 فكان هذا الفائض يقدر 0.001، هذا الفائض سيحسن من نتيجة الدورة.

المبحث الثالث: إختبار الفشل المالي للمؤسسة المينائية جن جن -جيجل- بإستخدام النماذج الكمية (KIDA ،ALTMAN،BEAVER).

لمزيد من الدقة في التنبؤ بالوضع المالي المستقبلي للمؤسسات الإقتصادية من ناحية قدرتها على الاستمرار أو فشلها، سنعتمد في دراستنا هذه على أهم النماذج الكمية للتنبؤ بفشل المؤسسة المينائية جن جن جيجل.

المطلب الأول: نموذج BEAVER

يعتمد نموذج بيفر أساسا على مجموعة من النسب المالية التي يتم استخراجها من القوائم المالية، وفيما يلي معادلة نموذج بيفر:

$$Z=1.3X1+2.4X2-0.980X3-6.787$$

ومن خلال التحليل الآتي سنقوم بتطبيق نموذج BEAVER على المؤسسة المينائية جن جن جيجل:

الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة المينائية جن جن-جبل-

الجدول رقم (17): نموذج BEAVER للمؤسسة المينائية جن جن بجبل خلال الفترة (2020/2018).

2020	2019	2018	البيان السنوات
414092150.92	826951226.21	958110763.24	النتيجة الصافية
1554784439.70	1305916587.59	1209978227.07	+الإهلاكات +المؤونات ونقص القيم
-	-	-	+قسط الإعانات المحول للنتيجة
-	-	-	+ نواقص القيم الناتجة عن التنازل
-	-	-	الإستثمارات
-	-	-	فوائض القيم الناتجة عن التنازل
840296043.57	769260349.01	644151710.05	الإستثمارات
			+استرجاع الإهلاكات والمؤونات
2809172634.19	2902128162.81	2812240700.36	صافي التدفق النقدي
15947307656.1	16397928484.63	15965540083.83	مجموع الأصول
3			
0.176	0.176	0.176	X1= صافي التدفق النقدي /مجموع الأصول
414092150.92	826951226.21	958110763.24	النتيجة الصافية
124907077.15	173471555.39	351777200	+ الضريبة على أرباح الشركات
276298.74	-	8236041.15	+ المصاريف المالية
190348662.45	658405268.11	1144873794.45	النتيجة الصافية قبل الفائدة والضريبة
15947307656.1	16397928484.63	15965540083.83	مجموع الأصول
3			
0.011	0.040	0.071	X2= النتيجة الصافية قبل الفائدة والضرائب / مجموع الأصول
1882157262.58	1966585046.08	1767177670.38	مجموع الديون
15947307656.1	16397928484.63	15965540083.83	مجموع الأصول
3			
0.118	0.119	0.110	X3= مجموع الديون / مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الوثائق المالية والمحاسبية للمؤسسة محل الدراسة.

- ملاحظة: فيما يخص فوائض القيمة و نواقص القيمة الناتجة عن التنازل على الإستثمارات لم نستطيع الحصول على قيمتها.

الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة المينائية جن جن-جيجل-

دراسة النتائج:

• سنة 2018:

$$Z=1.3(0.176)+2.4(0.071)+0.980(0.110)-6.787$$

$$Z= - 6.43$$

نلاحظ في سنة 2018 أن قيمة Z سالبة، وبالتالي احتمال تعرض المؤسسة المينائية جن جن بجيجل للإفلاس مرتفع.

• سنة 2019:

$$Z=1.3(0.176)+2.4(0.040)+0.980(0.119)-6.787$$

$$Z= - 6.452$$

نلاحظ في سنة 2019 أن قيمة Z سالبة، وبالتالي احتمال تعرض المؤسسة المينائية جن جن بجيجل للإفلاس مرتفع.

• سنة 2020:

$$Z=1.3(0.176)+2.4(0.011)+0.980(0.118)-6.787$$

$$Z= - 6.482$$

نلاحظ في سنة 2020 أن قيمة Z سالبة، وبالتالي احتمال تعرض المؤسسة المينائية جن جن بجيجل للإفلاس مرتفع.

الجدول رقم (18): يوضح تصنيف المؤسسة المينائية جن جن حسب نموذج BEAVER.

السنوات	قيمة Z	المؤسسة ناجحة ماليا	المؤسسة فاشلة ماليا
2018	Z<0		✓
2019	Z<0		✓
2020	Z<0		✓

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على النتائج السابقة.

• التعليق على نتائج نموذج BEAVER المطبق على بيانات المؤسسة المينائية جن جن بجيجل:

الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة المينائية جن جن-جبل-

تبين النتائج المذكورة اعلاه نتائج تطبيق نموذج BEAVER على المؤسسة المينائية جن جن خلال الفترة (2018،2019،2020)، وكانت قيم Z على الترتيب كمايلي: -6.43، -6.452، -6.482، وانطلاقا من هذه القيم ل Z السالبة يمكن ملاحظة أن المؤسسة المينائية جن جن في تدهور مستمر من سنة لأخرى، وحسب نتائج نموذج BEAVER فيعتبر المؤسسة المينائية جن جن مؤسسة فاشلة طويلة فترة دراستنا (2018،2019،2020)، ومنه احتمال تعرضها للفشل المالي والإفلاس مرتفع جدا.

المطلب الثاني: نموذج ALTMAN

يعد ألتمان من الأوائل الذين بنوا نماذج للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات حيث قام باستخدام 33 نسبة مالية ودرس كل واحدة منها على حدة، كما كان السباق لإستخدام أسلوب التمايز الاحصائي المتعدد، ثم إقتصر في بناء نموذجه على 5 نسب مالية تمثلت في الآتي:

$$X1 = \text{رأس المال العامل} \div \text{مجموع الأصول.}$$

$$X2 = \text{الأرباح المحتجزة} \div \text{مجموع الأصول.}$$

$$X3 = \text{الأرباح قبل الفوائد والضرائب} \div \text{مجموع الأصول.}$$

$$X4 = \text{القيمة السوقية لحقوق المساهمين} \div \text{القيمة الدفترية لإجمالي الديون.}$$

$$X5 = \text{المبيعات} \div \text{مجموع الأصول.}$$

وفيما يلي سنقوم بتطبيق نموذج ألتمان على المؤسسة المينائية جن جن خلال السنوات 2018-2020 وفق التحليل المبين في الجدول أسفله:

الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة المينائية جن جن-جبل-

الجدول رقم(19): نموذجALTMAN للمؤسسة المينائية جن جن للفترة 2018-2020.

2020	2019	2018	السنوات البيان
2001731818.51 15947307656.13	1876451002.72 16397928484.63	4249443945.11 15965540083.83	رأس المال العامل مجموع الأصول
0.125	0.114	0.266	X1 = رأس المال العامل / مجموع الأصول
414092150.92 15947307656.13	826951226.21 16397928484.63	958110763.24 15965540083.83	الأرباح المحتجزة مجموع الأصول
0.026	0.050	0.060	X2 = الأرباح محتجزة / مجموع الأصول
190348662.45 15947307656.13	658405268.11 16397928484.63	1144873794.45 15965540083.83	الأرباح قبل الفوائد والضرائب مجموع الأصول
0.012	0.040	0.072	X3 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول
14065150393.55 1882157262.58	14431343438.55 1966585046.08	14198362413.45 1767177670.38	القيمة السوقية لحقوق المساهمين القيمة الدفترية لإجمالي الديون
7.472	7.338	8.034	X4 = القيمة السوقية لحقوق المساهمين / القيمة الدفترية لإجمالي الديون
3272809941.86 15947307656.13	3976206879.88 16397928484.63	3688108299.77 15965540083.83	المبيعات مجموع الأصول
0.205	0.242	0.231	X5 = المبيعات / مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة.

• دراسة النتائج:

▪ سنة 2018

$$Z=0.717(0.266)+0.847(0.060)+3.107(0.072)+0.420(8.034)+0.998(0.231)$$

$$Z = 4.070$$

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أن $Z > 2.9$ وعليه فالمؤسسة غير معرضة لمخاطر الإفلاس أو الفشل المالي.

▪ سنة 2019

$$Z=0.717(0.114)+0.847(0.050)+3.107(0.040)+0.420(7.338)+0.998(0.242)$$

الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة المينائية جن جن-جيجل-

$$Z = 3.571$$

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أن $Z > 2.9$ وعليه فالمؤسسة غير معرضة لمخاطر الإفلاس أو الفشل المالي.

▪ سنة 2020

$$Z = 0.717 (0.125) + 0.847 (0.026) + 3.107 (0.012) + 0.420 (7.472) + 0.998 (0.205)$$

$$Z = 3.491$$

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أن $Z > 2.9$ وعليه فالمؤسسة غير معرضة لمخاطر الإفلاس أو الفشل المالي.

الجدول رقم (20): يوضح تصنيف المؤسسة المينائية جن جن حسب نموذج ALTMAN

السنوات	قيمة Z	المؤسسة ناجحة ماليا	المؤسسة فاشة ماليا
2018	$Z > 2.9$	✓	
2019	$Z > 2.9$	✓	
2020	$Z > 2.9$	✓	

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على النتائج السابقة.

• التعليق على نتائج نموذج ALTMAN المطبق على بيانات المؤسسة المينائية جن جن بجيجل:

تبين النتائج المذكورة أعلاه نتائج تطبيق نموذج ALTMAN على المؤسسة المينائية جن جن خلال الفترة (2018.2019.2020)، وكانت قيم Z على الترتيب كمايلي: 4.070، 3.571، 3.491، وانطلاقا من هذه القيم ل Z الأكبر من 2.9 يمكن ملاحظة أن المؤسسة المينائية جن جن في وضعية مالية جيدة، وحسب نتائج نموذج ALTMAN فيعتبر المؤسسة المينائية جن جن مؤسسة ناجحة ماليا خلال فترة دراستنا، ومنه احتمال تعرضها للفشل المالي ولإفلاس مستبعدان جدا.

الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة المينائية جن جن-جبل-

المطلب الثالث: نموذج KIDA

يعتبر نموذج KIDA من أهم النماذج المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الإقتصادية، ولهذا سنقوم بتطبيق هذا النموذج على المؤسسة المينائية جن جن، وتصاغ معادلة نموذج KIDA وفق المعادلة التالية:

$$Z = 1.042X_1 + 0.42X_2 - 0.461X_3 - 0.463X_4 + 0.271X_5$$

الجدول رقم (21): نموذج KIDA للمؤسسة المينائية جن جن جبل خلال الفترة (2020/2018).

2020	2019	2018	البيان / السنوات
414092150.92 15947307656.13	826951226.21 16397928484.63	958110763.24 15965540083.83	النتيجة الصافية بعد الضريبة مجموع الأصول
0.025	0.050	0.060	X1 = النتيجة الصافية / مجموع الأصول
14065150393.55 15947307656.13	14431343438.55 16397928484.63	14198362413.45 15965540083.83	حقوق المساهمين مجموع الأصول
0.881	0.880	0.889	X2 = حقوق المساهمين / مجموع الأصول
1968058276.37 994873325.21	1885287711.14 1115353439.78	4154399322.53 1053903268.12	النقديات الخصوم المتداولة
1.978	1.690	3.941	X3 = النقديات / الخصوم المتداولة
3272809941.86 15947307656.13	3976206879.88 16397928484.63	3688108299.77 15965540083.83	رقم الأعمال مجموع الأصول
0.205	0.242	0.231	X4 = رقم الأعمال / مجموع الأصول
1968058276.37 15947307656.13	1885287711.14 16397928484.63	4154399322.53 15965540083.83	النقديات مجموع الأصول
0.123	0.114	0.260	X5 = النقديات / مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الوثائق المالية والمحاسبية للمؤسسة محل الدراسة.

- دراسة النتائج:
- سنة 2018:

$$Z = 1.042(0.060) + 0.42(0.889) - 0.461(3.941) - 0.463(0.231) + 0.271(0.260)$$

$$Z = - 0.342$$

الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة المينائية جن جن-جبل-

نلاحظ أن قيمة Z موجبة، وبالتالي فإنه وفق هذا النموذج يمكن تصنيف المؤسسة المينائية جن جن محل دراستنا ضمن المؤسسات الفاشلة ماليا وإحتمال تعرضها للإفلاس مرتفع جدا.

▪ **سنة 2019:**

$$Z=1.042(0.050)+0.42(0.880)-0.461(1.690)-0.463(0.242)+0.271(0.114)$$

$$Z= 0.060$$

نلاحظ أن قيمة Z موجبة، وبالتالي فإنه وفق هذا النموذج يمكن تصنيف المؤسسة المينائية جن جن محل دراستنا ضمن المؤسسات الناجحة ماليا.

▪ **سنة 2020:**

$$Z=1.042*(0.025)+0.42*(0.881)-0.461*(1.978)-0.463*(0.205)+0.271$$

$$*(0.123)$$

$$Z=-0.012$$

نلاحظ أن قيمة Z موجبة، وبالتالي فإنه وفق هذا النموذج يمكن تصنيف المؤسسة المينائية جن جن محل دراستنا ضمن المؤسسات الفاشلة ماليا واحتمال تعرضها للإفلاس مرتفع جدا.

الجدول رقم(22): يوضح تصنيف المؤسسة المينائية جن جن حسب نموذج KIDA.

السنوات	قيمة Z	المؤسسة ناجحة ماليا	المؤسسة فاشلة ماليا
2018	Z<0		✓
2019	Z>0	✓	
2020	Z<0		✓

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على النتائج السابقة.

• **التعليق على نتائج نموذج KIDA المطبق على بيانات المؤسسة المينائية جن جن بجبل:**

تبين النتائج المذكورة اعلاه نتائج تطبيق نموذج KIDA على المؤسسة المينائية جن جن خلال الفترة (2018،2019،2020)، وكانت قيم Z على الترتيب كما يلي: -0.342، -0.060، -0.012، وانطلاقا من هذه القيم ل Z السالبة والموجبة، يمكن ملاحظة أن المؤسسة المينائية جن جن في وضعية مالية جيدة على العموم سنة 2019 ولكن وضعها المالي غير مستقر، وحسب نتائج نموذج KIDA فيعتبر المؤسسة المينائية جن جن مؤسسة ناجحة ماليا خلال سنة 2019 ومنه

الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة المينائية جن جن-جبل-

إحتمال تعرضها للفشل المالي وللإفلاس مستبعدان جدا، أما خلال سنتي 2018 و2020 كانت قيم Z سالبة وحسب نموذج KIDA فيعتبر المؤسسة المينائية جن جن مؤسسة فاشلة ماليا ومنه احتمال تعرضها للفشل المالي وللإفلاس مرتفعان جدا.

المطلب الرابع: مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي المطبقة على المؤسسة محل الدراسة.

يمكن تلخيص النتائج السابقة في الجدول التالي:

الجدول رقم (23): مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي المطبقة على المؤسسة المينائية جن جن.

التعليق	2020	2019	2018	-
إحتمال تعرض المؤسسة للفشل المالي وللإفلاس مرتفع جدا.	Z= - 6.485	Z= - 6.405	Z= - 6.333	نموذج BEAVER
المؤسسة في وضعية مالية جيدة، وإحتمال تعرضها للفشل المالي والإفلاس مستبعدان جدا.	Z=3.491	Z= 3.571	Z= 4.070	نموذج ALTMAN
المؤسسة في وضعية مالية غير مستقرة حيث كانت خلال سنتي 2018 و2020 مهددة بالوقوع في فشل مالي أما في سنة 2019 فقد كانت وضعيتها المالية جيدة ويبقى احتمال تعرضها لفشل مالي وارد.	Z= -0.012	Z= 0.060	Z= - 0.342	نموذج KIDA

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على النتائج السابقة.

التعليق على الجدول رقم (23):

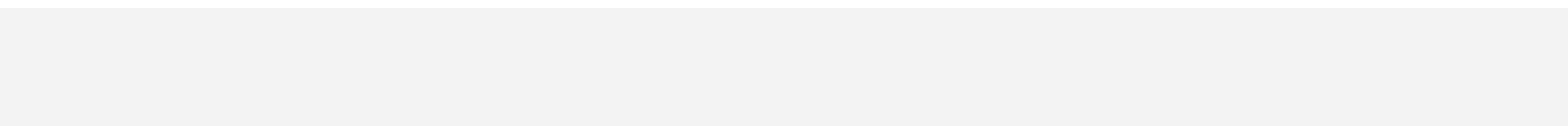
من خلال النتائج المسجلة في الجدول اعلاه نلاحظ أن هناك إختلاف في القدرة التنبؤية لنماذج محل الدراسة حيث نجد أن نموذج BEAVER تنبأ بأن هناك إحتمال لوقوع المؤسسة في فشل مالي للفترة 2018-2020، اما نموذج ALTMAN فتنبأ أن المؤسسة ناجحة ماليا وغير مهددة لخطر الافلاس، أما بالنسبة لنموذج KIDA فقد تنبأ بوجود فشل مالي خلال السنتين 2018 و2020 أما سنة 2019 فقد تنبأ أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة.

الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة المينائية جن جن-جبل-

خلاصة الفصل:

مما سبق ومن خلال الدراسة التطبيقية المطبقة على المؤسسة المينائية جن جن بجبل، توصلنا إلى أن هناك مجموعة من النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي التي تسمح بإعطاء صورة أولية عن الوضعية المالية للمؤسسة محل دراستنا، كما يمكن الكشف عن حالة المؤسسة المالية من خلال مجموعة من النماذج الكمية التي توضح لنا ما إذا كانت المؤسسة في وضعية جيدة أم أنها على أبواب الإفلاس، وفي دراستنا هذه إعتمدنا على ثلاث نماذج كمية لمحاولة الكشف عن الفشل المالي للمؤسسة حيث إستطاع نموذج BEAVER من الكشف عن الفشل المالي للمؤسسة المينائية جن جن وكانت قيم Z خلال سنوات 2018-2020 كالتالي: (-6.43)، (-6.452)، (-6.482) على الترتيب وهي قيم سالبة في حين يجب أن لا تنخفض هذه القيم حسب BEAVER في المؤسسة الناجحة عن 0، أما بالنسبة لنموذج ALTMAN فهو لم يستطع التنبؤ بالفشل المالي في هذه المؤسسة خلال سنوات الدراسة وكانت قيمه كالتالي: (4.070)، (3.571)، (3.491) على الترتيب وهذه القيم أكبر من 2.9، وعليه حسب ALTMAN فالمؤسسة ناجحة ماليا ولا تواجهها مشاكل الإفلاس، أما نموذج KIDA فقد إستطاع التنبؤ بفشل المؤسسة في سنة 2018 و2020 حيث كانت قيم Z خلال السنتين كالتالي: (-0.342)، (-0.012) على الترتيب وحسب KIDA فالمؤسسة تعاني من فشل مالي كون قيم Z أقل من 0، وفي سنة 2019 لم يستطع KIDA التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة حيث كانت قيمة Z خلال هذه السنة يساوي (0.060) وعليه فالمؤسسة ناجحة ماليا.

خاتمة



خاتمة

هدفت دراستنا إلى معرفة أهمية و استخدامات نماذج التنبؤ بالفشل المالي، بإعتبارها تساهم في إعطاء صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة الإقتصادية، حيث حاولنا من خلال بحثنا هذا التركيز على إحدى أهم الطرق للتنبؤ بالفشل المالي ألا وهي النماذج الكمية، إذ تعتبر الأداة التي يستطيع من خلالها المحلل المالي معرفة الوضعية المالية للمؤسسة و تحديد نقاط القوة و الضعف فيها وهذا من أجل تحسين وضعها المالي من خلال القيام بالتصحيات اللازمة ليتسنى للمؤسسة في الأخير البقاء و الاستمرارية، ويمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة في ما يلي:

أولاً: نتائج الدراسة النظرية

ضوء هذه الدراسة و من خلال ما تناولناه في الفصلين النظري توصلنا إلى جملة من النتائج

التالية:

- التحليل المالي أداة مهمة لتشخيص الحالة المالية للمؤسسات الإقتصادية.
- الفشل المالي لا يعني إفلاس المؤسسة و تصنيفتها و إنما هو مرحلة تسبق ذلك.
- الإعتماد على الطرق التقليدية المبنية أساساً على النسب المالية و المؤشرات المالية لتشخيص الصحة المالية للمؤسسة تتطلب الكثير من الجهد و الوقت.
- كثرة و تنوع النسب و المؤشرات المالية قد تعطي نتائج متداخلة و متضاربة في بعض الأحيان و قد لا تؤدي بالضرورة إلى التنبؤ الصحيح.
- تعتبر النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل كإشارات مبكرة قبل حدوث الفشل المالي بفترة زمنية مناسبة من أجل إتخاذ التصحيحات المناسبة.
- يجب على المؤسسة الاقتصادية أن تجعل عملية التنبؤ بالفشل المالي جزءاً من حياتها التشغيلية مما يمكنها من أن تتعرف على مراحلها في الوقت المناسب و الملائم، وهذا ما سيوفر لها الوقت لاتخاذ الإجراءات المناسبة و الملائمة لمراجعة و تحسين أدائها.

ثانياً: نتائج الدراسة التطبيقية

من خلال الدراسة التي أجريت على المؤسسة المينائية جن جن بجيجل تم التوصل إلى النتائج

التالية:

- استطاعت المؤسسة تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة.
 - تعد النماذج الكمية أداة نافعة تعمل كإشارات إنذار مبكرة عن حدوث الفشل المالي للأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة.
 - يتنبأ نموذج BEAVER بفشل المؤسسة طيلة سنوات الدراسة حيث كانت Z خلال هذه السنوات أقل من الصفر.
 - اعطت نتائج نموذج ALTMAN قيم ل Z أكبر من 2.9، وحسب هذا النموذج فالمؤسسة في وضعية مالية جيدة طيلة سنوات الدراسة.
 - اعطت نتائج نموذج KIDA قيم ل Z سالبة خلال السنتين 2018 و 2020 مما يعني أن هذا النموذج إستطاع التنبؤ بفشل مالي خلال هذين السنتين أما في سنة 2019 فكانت قيمة Z موجبة وعليه لم يستطع نموذج KIDA التنبؤ بالفشل المالي في هذه السنة.
 - تشترك النماذج الكمية المدروسة للتنبؤ بالفشل المالي في عدد من النسب المالية.
- و من خلال دراستنا تم التوصل إلى النتائج فيما يخص الفرضيات المقترحة بالشكل التالي:
- تم التأكيد على صحة الفرضية الأولى، أي يستطيع نموذج BEAVER التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة.
 - لم يستطع نموذج ALTMAN التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة، وعليه تم نفي صحة الفرضية الثانية.
 - تم التأكيد على صحة الفرضية الثالثة، أي أن لنموذج KIDA القدرة على التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة.
 - تم التأكيد على صحة الفرضية الرابعة، أي لا يوجد نموذج واحد يمكننا الإعتماد عليه في التنبؤ بالفشل المالي.
 - هناك إختلاف في نتائج القدرة التنبؤية للنماذج الكمية المستعملة في دراستنا، وعليه تم نفي صحة الفرضية الخامسة.

ثالثا: التوصيات

في ظل النتائج المتحصل عليها نوصي بما يلي:

- يجب على المؤسسة المينائية جن جن بجيجل الإستعانة بنماذج التنبؤ و التي تختلف نتائجها من نموذج إلى آخر، فقد كانت لتلك النماذج القدرة على اختبار التنبؤ بالفشل المالي، و هو ما يجعل المؤسسة قادرة على مواجهة الفشل المالي قبل وقوعه.
- ضرورة دراسة أسباب الفشل المالي بهدف اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها و تصحيحها.
- العمل على تحسين مؤشراتها الأساسية: الربحية و السيولة و النشاط.
- على المؤسسة المينائية جن جن بجيجل الإعتماد على تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي بشكل دوري مستمر كونها تعزز ثقة المساهمين و المستثمرين بالمعلومات المالية المعبرة عن نتائج الأعمال.
- ينبغي على المؤسسات الإقتصادية في الجزائر بوجه عام و المؤسسة المينائية جن جن بصفة خاصة الأخذ بعين الاعتبار جميع المؤشرات و العوامل التي من الممكن أنها تهدد وجودها، لذا عليها مواجهتها و وضع الحلول الكفيلة لها من خلال استحداث إدارة مستقلة وظيفتها التخطيط و التنبؤ المبكر بالفشل المالي و ذلك باستخدام النماذج الكمية الحديثة للتنبؤ بالفشل المالي.
- على المؤسسات الإقتصادية أن تنظم إلى مختلف الملتقيات و الأيام الدراسية التي تنظمها مختلف المؤسسات الجامعية حول مواضيع الأداء المالي، الفشل المالي لما لها من أهمية في إثراء رصيد مدراءها الماليين.
- ضرورة اعتماد المؤسسات الإقتصادية على التحليل المالي في مجال التنبؤ بالفشل المالي.
- ضرورة الإهتمام بالنسب و المؤشرات المالية لما لها من أهمية بالغة في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الإقتصادية.
- يوصى بإجراء المزيد من الدراسات و البحوث حول هذا الموضوع، من أجل تطوير النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل بما يتماشى مع طبيعة كل المؤسسات الإقتصادية.

رابعاً: آفاق الدراسة

حاولنا من خلال هذه الدراسة الإلمام بجوانب الموضوع النظرية و التطبيقية قد الإمكان، و نرجوا أن نكون بمثابة انطلاقة لدراسات أخرى أكثر تعمقا تهتم ب:

- استخدام النماذج النوعية الكمية في التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الإقتصادية.
- الآثار المترتبة عن غياب التنبؤ بالفشل المالي على المؤسسات الإقتصادية.
- معوقات تطبيق النماذج النوعية الكمية للتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الإقتصادية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

• الكتب

1. أبو الفتوح علي فضالة، إستراتيجية القوائم المالية، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1990.
2. أحمد حجاج، مكرم باسيل، المحاسبة الإدارية: مدخل معاصر " التخطيط، اتخاذ القرارات "، الطبعة الثالثة، 2001.
3. أحمد غنيم، الديون المتعثرة والإئتمان الهارب (قراءة من واقع ووقائع الأزمة)، الطبعة الأولى، دون دار نشر، 2001.
4. أمجد عباس أبوجزر، وآخرون، الشبكات العصبية والمنطق الممشوش، دار الإحصاء العلمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.
5. أيمن الشنطي، عامر شقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.
6. أيمن الشنطي، عامر شقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.
7. جورج فوستر، تحليل القوائم المالية، تعريب: خالد علي أحمد كاجيجي، وإبراهيم ولد محمد فال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2003.
8. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.
9. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
10. خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.
11. دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.
12. رشاد العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2001.

13. شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، دار زهران لنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2015.
14. شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.
15. عباس عبد الله الحسين محمد، التحليل المالي للتقارير والقوائم المالية والتنبيه بحالات العسر والفشل المالي، مطبعة جي تاون، الخرطوم، السودان، 2015.
16. عبد الستار الصياح، سعود العامري، الإدارة المالية أطر نظرية وحالات عملية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، الأردن، 2007.
17. عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
18. محسن أحمد الخضيرى، الديون المتعثرة (الظاهرة، الأسباب، العلاج)، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 1997.
19. محمد أبونصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.
20. محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، الإدارة المالية مدخل القيمة وإتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.
21. محمد صبح، القرارات المالية الإستراتيجية، دون دار النشر، القاهرة، 1996.
22. محمد كمال خليل الحمزاوي، إقتصاديات الإتمان المصرفي، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000.
23. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار أجنادين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006.
24. منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الطبعة الخامسة، الإسكندرية، 2003.
25. منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل لنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2005.
26. وليد ناجلي الحيايى، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

• المجالات

1. أحمد حسابو آدم، مدى استخدام أدوات التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي المصرفي بالتطبيق على فروع البنك الزراعي قطاع ولاية النيل الأبيض، مجلة الامام المهدي، كلية الاقتصاد، العدد 07، 2016.
2. بشرى نجم عبد الله المشهداني، ضمياء محمد جواد الشذر، مفهوم وأهمية الكشف عن احتمالات فشل الشركات المساهمة: نموذج مقترح للتطبيق في البيئة العراقية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 20، العدد 75، 2014.
3. خالد منصور الشعيبي، الأنظمة الخبيرة: الاستخدامات وفوائدها ومشاكل تطبيقاتها، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، المجلد 07، العدد 02، 2000.
4. رافعة إبراهيم الحمداني، ميادة سالم الأعرجي، الخيارات المالية المتاحة في ظل إدارة التغيير لمراحل الإنحدار المالي لمنظمات الأعمال، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة كركوك، بغداد، المجلد 02، العدد 02، 2012.
5. رافعة إبراهيم عبدالله الحمداني، التنبؤ بالفشل المالي باستخدام نموذجي (zeta و kida) دراسة تحليلية مقارنة بالتطبيق على عينة من شركات الاعمال المسجلة في سوق الدوحة للأوراق المالية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 03، العدد 43، 2018.
6. رشيد حفصي، استخدام النماذج الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة شركة بيوفارم الجزائر خلال الفترة 2017-2019، مجلة التنظيم والعمل، جامعة الجزائر، المجلد 09، العدد 01، 2020.
7. الشريف ريجان، التعثر المالي: المراحل، الأسباب، والطرق وإجراءات المعالجة، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 16، جوان 2007.
8. شعيب شنوف، دور المعلومات المالية في تحليل بيئة أعمال المؤسسات الجزائرية وإتخاذ القرارات حالة سوناپراك وصيدال، مجلة المستقبل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 01، جوان 2016.
9. صالح عصام محمد، تحليل بقاء المنشآت دالة للتنبؤ بالفشل المالي: دراسة تطبيقية، مجلة كلية الرافدين، العدد 4، 2000.

10. عادل محمد توفيق الحراحشة، التنبؤ بالفشل المالي وتقييم الملاءة المالية طويلة الأجل باستخدام نموذج ألتمان: دراسة تطبيقية على قطاع النقل الجوي الإماراتي والأردني، مجلة المنهل الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد01، 2018.
11. عبد الفتاح سعيد السرطاوي، عادل عيسى حسان، التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي لشركات المساهمة الصناعية في فلسطين دراسة حالة شركات الأدوية المدرجة في بورصة فلسطين لفترة ما بين (2010-2017)، مجلة البحوث في المالية والمحاسبة، المجلد 04، العدد 02، ديسمبر 2019.
12. عبدالخالق أودينة، أبوبكر بوسالم، استخدام نموذجي كيدا وشيرد في التنبؤ بالفشل المالي لشركات - دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة الجزائر لفترة 2014-2018، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 05، العدد 01، مارس 2021.
13. علاء الدين جبل وآخرون، دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي لشركات الغزل والنسيج التابعة للقطاع العام في سوريا، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الموصل، سوريا، العدد95، المجلد31، 2000.
14. عمر شريقي، التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة بين مسؤولية المدقق والإدارة في ضوء معيار التدقيق الدولي رقم 570 " المنشأة المستمرة " والتشريع الجزائري، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 19، جوان 2016.
15. غازي عبد العزيز سليمان، قيمة المعلومات المحاسبية التنبؤية ودورها في الرقابة مع التركيز على الرقابة القبلية السابقة، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 03، العدد 07، 2007.
16. محمد عطية مطر، أحمد نواف عبيدات، دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة النماذج المبنية على نسب الاستقاق وذلك في التنبؤ بالفشل المالي لشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد3، العدد 4، 2007.
17. محمد نواف عابد، استخدام نموذج كيدا للتنبؤ بالفشل المالي لشركات المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 13، جوان 2020.

18. مهند جعفر حسن حبيب، أساليب التحليل المالي ودورها في رفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات العامة السودانية-دراسة تطبيقية، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 02، 2020
19. نعيمة برودي، دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي: حالة شركة الخزف السعودي خلال الفترة 2013-2019، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، جامعة أوبكر بلقايد، تلمسان، المجلد 04، العدد 02، 2020.
20. هالة عابد، التنبؤ بالفشل المالي باستخدامها نموذج ألتمان دراسة تطبيقية لعينة من شركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 17، العدد 60، 2019.
21. وحيد محمود رمو، سيف والوتار، استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية: دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 32، العدد 111، 2008.
22. وحيد محمود رمو، سيف عبد الرزاق محمد، إستخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية: دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العدد 100، 2010.
23. يزيد تفرارت، إستخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاح المحاسبي دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب والسكاكين والصنابير BCR بولاية سطيف - للفترات المالية (2011-2014)، مجلة بحوث، المجلد 11، العدد 02.
24. يمينة مقدم، استخدام نموذج ألتمان للتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية، مجلة اقتصاد المال والاعمال، جامعة الجزائر3، المجلد 05، العدد 01، جوان 2020.

• الملتقيات

1. الشريف ریحان واخرون، الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية من التشخيص إلى التنبؤ ثم العلاج، الملتقى الوطني حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، من 21-22 أكتوبر 2012.

2. يوسف صوار، واخرون، تقنية الشبكات العصبية الاصطناعية كأحد أساليب ذكاء الأعمال لتسيير مخاطر القروض: دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر حول ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة، ملتقى بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، يومي 23-26 أبريل 2012.

• المذكرات

1. أبركان محمد، أهمية تحليل التدفقات النقدية ودورها في التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات - دراسة عينة من المؤسسات الناشطة في قطاع البناء والأشغال العمومية، أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محمد أولحاج البويرة، الجزائر، 2020.
2. إسمهان لعريجة، استخدام نموذج beaver و altman لإختبار التعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، جيجل، 2018.
3. إنتصار سليمان، التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية - تطويع النماذج حسب خصوصيات البيئة الجزائرية -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.دفي العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 01، 2016.
4. بلال معوج، دور التحليل بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة " NCA ROUIBA "، رسالة ماجستير في الإدارة المالية، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، 2016.
5. بن عمر سمية، إدارة مخاطر القروض باستخدام ال SCORING، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر علوم اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015.
6. تريكي ليلي، قياس الأداء المالي والتنبؤ بالفشل، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015.
7. جهاد حمدي إسماعيل مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين، مذكرة لاستكمال متطلبات الماجستير في المحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، غزة، فلسطين، 2010.

8. جهان بولمعي، أسماء بوبزاري، استخدام النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية: دراسة تطبيقية، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2021.
9. خلخال منال، فعالية نماذج التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2011-2012.
10. صلاح عبد الرحمن الطالب، تكيف أدوات التحليل المالي لقياس مستوى النجاح في منشآت الأعمال، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2000.
11. عبد الرزاق مريخي، التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011.
12. عبد المالك بن عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء: دراسة حالة شركة إسمنت السعودية للفترة الممتدة 2006-2010، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011.
13. عمار أكرم طويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة، رسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، غزة، 2008.
14. كريمة بكوش، استخدام نموذج ألتمان في تقييم الصحة المالية للمؤسسة، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2012.
15. محمد يوسف الهباش، استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية-دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية -، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.
16. مصطفى طويطي، دور التحليل النوعي في التنبؤ بفشل المؤسسة الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، 2014.

17. مصطفى يوسف سبسي، دور المعلومات المالية المستقبلية لشركات في اتخاذ القرارات: دراسة ميدانية على عدد من شركات القطاع الخاص، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، كلية الإقتصاد، جامعة حلب، حلب، 2011.

• المداخلات

1. بوزيان عثمان، استخدامات الطرق الكمية في تفسير مخاطر القروض، مداخلة بكلية العلوم الاقتصادية، جامعة سعيدة، 2013.

• المراجع الأجنبية

1. Carole Gresse LES Entreprises en Difficulté ،(paris:Economica ،1994) ،
2. Charles H.Gibson Financial Rporting Analysis ،SOUTH-ZESTERN CENGQGE LEQRNING ،11th Edition ،2009 ،USA.
3. FINANCIAL ANALYSIS AND BUSINESS VALUATION ،the institute of cost accountants of india ،second Edition ،india ،2014.
4. George T.Freidlob ،Lydia L. schleifer Essentials of Financial Analysis ،John Wiley and Sons ،INC ،Hoboken ،New Jersey3 th ED ،2003.
5. ISLAM S. T. Babela ،Renas I. Mouhamed Business Failyre Prediction using Sherrod and kida Models: Evidence from Banks Listed on iraki stock Exchange (2011-2014).

الملاحق





E.P. DJENDJEN
EP DJENDJEN
BP 37 ACHOUAT DJEL



Matricule Fiscal : 0000018044239362
Article : 18050133850

Exercice allant 01/01/2018 au 31/12/2018

23/02/22 10:45

Bilan Actif
Exercice clos le 31/12/2018

Unité:

ACTIF	Note	2018 Brut	2018 Amort- Prov.	2018 Net	2017 Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations incorporelles		11 642 090,00	9 905 856,66	1 736 233,34	3 289 704,18
Immobilisations corporelles		9 034 712 664,84	4 295 886 840,84	4 738 825 824,00	3 807 576 147,97
Terrains		0,00	0,00	0,00	0,00
Bâtiments		1 670 338 911,22	674 068 072,12	996 270 839,10	1 150 625 373,71
Installations, machines et outillage		3 051 114 217,48	1 649 451 367,54	1 401 662 849,94	1 616 709 637,10
Matériel de transport		4 259 594 144,24	1 928 567 931,72	2 331 026 212,52	1 029 247 613,83
Autres immobilisations corporelles		53 665 391,90	43 799 469,46	9 865 922,44	10 993 523,33
Immobilisations en concession		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations encours		1 172 685 991,97	0,00	1 172 685 991,97	1 075 622 707,37
Immobilisations financières		4 596 000 000,00	0,00	4 596 000 000,00	6 000 405 000,00
Titres des filiales		0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalence (1) - entreprises associées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres titres immobilisés		4 596 000 000,00	0,00	4 596 000 000,00	6 000 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		(0,00)	0,00	(0,00)	405 000,00
Impôts différés actif		152 944 821,29	0,00	152 944 821,29	139 818 249,87
TOTAL ACTIF NON COURANT		14 967 885 588,10	4 305 792 697,50	10 662 192 870,60	11 026 711 809,39
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		215 615 694,49	(94 145 685,85)	161 470 008,64	107 152 574,18
Marchandises, Matières et fournitures		0,00	0,00	0,00	0,00
Produits Finis et encours		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres stocks		215 615 694,49	54 145 685,85	161 470 008,64	107 152 574,18
Créances et emplois assimilés		1 504 048 002,25	(516 570 120,19)	987 477 882,06	1 299 238 203,55
Clients		1 061 712 116,33	516 570 120,19	545 141 996,14	716 754 525,35
Autres débiteurs		15 537 206,88	0,00	15 537 206,88	15 340 508,20
Impôts et assimilés		426 798 679,04	(0,00)	426 798 679,04	567 143 170,00
Autres actifs courants		0,00	0,00	0,00	0,00
Disponibilités et assimilés		4 154 399 322,53	0,00	4 154 399 322,53	3 372 334 803,68
Placements et autres actifs financiers courants		2 300 000 000,00	0,00	2 300 000 000,00	0,00
Trésorerie		1 854 399 322,53	0,00	1 854 399 322,53	3 372 334 803,68
TOTAL ACTIF COURANT		5 874 063 019,27	(570 715 806,04)	5 303 347 213,23	4 838 725 581,41
TOTAL GENERAL ACTIF		20 842 048 587,37	(4 876 508 503,54)	15 965 540 083,83	15 865 437 390,80

E.P DJENDJEN
EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL
DIEN DJEL

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 3 6 2
Article : 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Exercice allant 01/01/2019 au 31/12/2019

23/02/22 10:48



Bilan Actif
Exercice clos le 31/12/2019

Unité:

ACTIF	Note	2019 Brut	2019 Amort- Prov.	2019 Net	2018 Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations incorporelles		11 642 090,00	10 991 702,50	650 387,50	1 736 233,34
Immobilisations corporelles		10 620 532 027,66	4 963 328 127,00	5 657 203 900,66	4 738 825 824,00
Terrains		0,00	0,00	0,00	0,00
Bâtiments		1 674 972 407,01	827 599 840,87	847 372 566,14	996 270 839,10
Installations, machines et outillage		3 154 029 678,92	1 892 012 998,34	1 262 016 680,58	1 401 662 849,94
Matériel de transport		5 734 786 068,41	2 197 061 656,15	3 537 705 012,26	2 331 026 212,52
Autres immobilisations corporelles		56 743 273,32	46 633 631,64	10 109 641,68	9 865 922,44
Immobilisations en concession		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations en cours		711 099 739,52	0,00	711 099 739,52	1 172 685 991,97
Immobilisations financières		6 827 500 000,00	(0,00)	6 827 500 000,00	4 596 000 000,00
Titres des filiales		0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalence (1) - entreprises associées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées		171 500 000,00	(0,00)	171 500 000,00	0,00
Autres titres immobilisés		6 656 000 000,00	0,00	6 656 000 000,00	4 596 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		0,00	0,00	0,00	(0,00)
Impôts différés actif		209 670 014,45	0,00	209 670 014,45	152 944 821,29
TOTAL ACTIF NON COURANT		18 380 443 871,63	4 974 319 829,50	13 406 124 042,13	10 662 192 870,60
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		233 077 877,25	(69 500 724,29)	163 577 152,96	161 470 008,64
Marchandises, Matières et fournitures		80 165,45	0,00	80 165,45	0,00
Produits Finis et encours		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres stocks		232 997 711,80	69 500 724,29	163 496 987,51	161 470 008,64
Créances et emplois assimilés		1 469 635 209,99	(526 695 691,59)	942 939 518,40	987 477 882,06
Clients		1 111 034 143,77	526 695 691,59	584 338 452,18	545 141 996,14
Autres débiteurs		5 200 605,85	0,00	5 200 605,85	15 537 206,88
Impôts et assimilés		353 400 460,37	(0,00)	353 400 460,37	426 798 679,04
Autres actifs courants		0,00	0,00	0,00	0,00
Disponibilités et assimilés		1 885 287 771,14	0,00	1 885 287 771,14	4 154 399 322,53
Placements et autres actifs financiers courants		400 000 000,00	0,00	400 000 000,00	2 300 000 000,00
Trésorerie		1 485 287 771,14	0,00	1 485 287 771,14	1 854 399 322,53
TOTAL ACTIF COURANT		3 588 000 858,38	(596 196 415,88)	2 991 804 442,50	5 303 347 213,23
TOTAL GENERAL ACTIF		21 968 444 730,01	(5 570 516 245,38)	16 397 928 484,63	16 965 540 083,83



E.P. DJENDJEN
EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 3 6 2
Article : 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Exercice allant 01/01/2020 au 31/12/2020

23/02/22 10:51



Bilan Actif
Exercice clos le 31/12/2020

Unité:

ACTIF	Note	2020 Brut	2020 Amort- Prov.	2020 Net	2019 Net
ACTIF IMMOBILISÉ (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations incorporelles		12 022 090,00	11 642 090,00	380 000,00	650 387,50
Immobilisations corporelles		10 637 197 217,96	5 574 046 360,43	5 063 150 857,53	5 657 203 900,66
Terrains		0,00	0,00	0,00	0,00
Bâtiments		1 686 503 588,37	973 126 178,16	713 377 410,21	847 372 566,14
Installations, machines et outillage		3 136 904 001,64	2 041 462 843,27	1 095 441 158,37	1 262 016 680,58
Matériel de transport		5 755 289 348,74	2 510 044 342,57	3 245 244 006,17	3 537 705 012,26
Autres immobilisations corporelles		58 501 279,21	49 412 996,43	9 088 282,78	10 109 641,68
Immobilisations en concession		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations encours		848 815 576,81	0,00	848 815 576,81	711 099 739,52
Immobilisations financières		6 827 500 000,00	1 892 698,49	6 825 607 301,51	6 827 500 000,00
Titres des filiales		0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalence (1) - entreprises associées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées		171 500 000,00	1 892 698,49	169 607 301,51	171 500 000,00
Autres titres immobilisés		6 656 000 000,00	0,00	6 656 000 000,00	6 656 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		0,00	0,00	0,00	0,00
Impôts différés actif		212 748 776,56	0,00	212 748 776,56	209 670 014,45
TOTAL ACTIF NON COURANT		18 538 263 661,33	5 587 581 148,92	12 950 702 512,41	13 406 124 042,13
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		241 945 918,99	(72 740 343,27)	169 205 575,72	163 577 152,96
Marchandises, Matières et fournitures		794 771,13	0,00	794 771,13	80 165,45
Produits Finis et encours		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres stocks		241 151 147,86	72 740 343,27	168 410 804,59	163 496 987,51
Créances et emplois assimilés		1 570 715 393,12	(711 374 101,49)	859 341 291,63	942 939 518,40
Clients		1 383 979 455,91	711 374 101,49	672 605 354,42	584 338 452,18
Autres débiteurs		1 487 247,88	0,00	1 487 247,88	5 200 605,85
Impôts et assimilés		185 248 689,33	(0,00)	185 248 689,33	353 400 460,37
Autres actifs courants		0,00	0,00	0,00	0,00
Disponibilités et assimilés		1 968 058 276,37	0,00	1 968 058 276,37	1 885 287 771,14
Placements et autres actifs financiers courants		350 000 000,00	0,00	350 000 000,00	400 000 000,00
Trésorerie		1 618 058 276,37	0,00	1 618 058 276,37	1 485 287 771,14
TOTAL ACTIF COURANT		3 780 719 588,46	(784 114 444,76)	2 996 605 143,72	2 991 804 442,50
TOTAL GENERAL ACTIF		22 319 003 249,81	(6 371 695 593,68)	15 947 307 656,13	16 397 928 484,63

2022.6.8 11:40



E.P. DJENDJEN
EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT-IJEL

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article : 1 4 9 5 0 1 3 3 8 8 0

Exercice allant 01/01/2018 au 31/12/2018

23/02/22 10:46



BILAN PASSIF

Exercice clos le 31/12/2018

Unité:

Passif	Note	2018	2017
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		4 000 000 000,00	4 000 000 000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))		9 196 582 155,01	8 456 423 489,34
Ecart de réévaluation		43 669 495,20	43 669 495,20
Ecart d'équivalence (1)		0,00	0,00
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)		958 110 763,24	1 196 558 665,67
Autres capitaux propres - Report à nouveau		(0,00)	(0,00)
Dont: Charges, pertes et produits non inscrit au compte de résultat Résultat non affectés		0,00	0,00
Part de la société consolidante (1)		14 198 362 413,45	13 698 651 650,21
Part des minoritaires (1)		0,00	0,00
TOTAL I		14 198 362 413,45	13 698 651 650,21
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		0,00	0,00
Impôts (différés et provisionnés)		29 834 761,03	8 580,00
Autres dettes non courantes		0,00	0,00
Provision à long terme		435 194 176,87	407 944 515,90
produits comptabilisés d'avance à long terme		248 245 464,36	261 402 832,33
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		713 274 402,26	669 355 928,23
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		56 201 827,67	561 784 430,65
Autres Créditeurs		56 910,00	6 000,00
Groupe et associés			
Impôts et autres dettes parafiscales		833 469 060,40	795 366 724,85
Autres dettes courantes		163 253 670,05	142 272 656,66
Trésorerie Passif		(0,00)	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS III		1 053 903 268,12	1 499 429 812,36
TOTAL GENERAL PASSIF		15 965 540 083,83	15 865 437 390,80

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

Exercice allant 01/01/2019 au 31/12/2019

23/02/22 10:49

BILAN PASSIF

Exercice clos le 31/12/2019

Unité:

Passif	Note	2019	2018
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		4 000 000 000,00	4 000 000 000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))		9 595 517 522,14	9 196 582 155,01
Ecart de réévaluation		43 669 495,20	43 669 495,20
Ecart d'équivalence (1)		0,00	0,00
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)		826 951 226,21	958 110 763,24
Autres capitaux propres - Report à nouveau		(34 794 805,00)	(0,00)
Dont: Charges, pertes et produits non inscrit au compte de résultat Résultat non affectés		0,00	0,00
Part de la société consolidante) (1)		14 431 343 438,55	14 198 362 413,45
Part des minoritaires (1)		0,00	0,00
TOTAL I		14 431 343 438,55	14 198 362 413,45
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		19 290 002,98	0,00
Impôts (différés et provisionnés)		40 343 872,14	29 834 761,03
Autres dettes non courantes		(0,00)	0,00
Provision à long terme		556 472 734,80	435 194 176,87
produits comptabilisés d'avance à long terme		235 124 998,38	248 245 484,36
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		851 231 606,30	713 274 402,26
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		256 658 692,39	56 201 827,67
Autres Créditeurs		(0,00)	58 910,00
Groupe et associés			
Impôts et autres dettes parafiscales		624 743 072,92	833 469 060,40
Autres dettes courantes		233 951 674,47	163 253 670,05
Trésorerie Passif		(0,00)	(0,00)
TOTAL PASSIFS COURANTS III		1 115 353 439,78	1 053 903 268,12
TOTAL GENERAL PASSIF		16 397 928 484,63	15 965 540 083,83

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

E.P DJENDJEN EP DJENDJEN EP 87 ACHOUAT J.17		Matricule Fiscal : 000018044229162 Article : 18650133860	
Direction des Finances & Comptabilité Wilaya de Djendjen		Exercice allant 01/01/2018 au 31/12/2018	
Compte de resultats (Par nature)			
Unité:			
	Note	2018	2017
Chiffre d'affaires			
Ventes de marchandises		0,00	0,00
Ventes de produits finis		0,00	0,00
Ventes de travaux		0,00	0,00
Prestations de services		2 695 133 203,49	2 852 549 238,27
Autres ventes		992 975 096,28	1 176 640 037,98
Variation stocks produits finis en cours		0,00	0,00
Production immobilisée		0,00	0,00
Subventions d'exploitation		0,00	0,00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		3 688 108 299,77	4 029 189 276,25
Achats consommés		(135 799 845,14)	(119 360 008,42)
Services extérieurs et autres consommations		(200 431 279,75)	(237 743 079,11)
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		(336 231 124,89)	(357 103 687,53)
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		3 351 877 174,88	3 672 085 592,72
Charges de personnel		(1 527 645 071,77)	(1 477 233 422,72)
Impôts, taxes et versements assimilés		(118 006 150,30)	(115 507 965,40)
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		1 706 225 952,81	2 079 284 204,54
Autres produits opérationnels		43 446 689,59	262 961 267,86
Autres charges opérationnelles		(38 972 330,93)	(181 405 084,30)
Dotations aux amortissements et aux provisions		(1 209 978 227,07)	(1 079 350 952,55)
Reprise sur pertes de valeur et provisions		644 151 710,05	373 166 935,70
V- RESULTAT OPERATIONNEL		1 144 873 794,45	1 454 656 371,25
Produits financiers		189 949 819,55	184 284 051,29
Charges financières		(8 236 041,15)	(1 906 786,23)
VI- RESULTAT FINANCIER		181 713 778,40	182 377 265,06
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		1 326 587 572,85	1 637 034 236,61
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		(351 777 200,00)	(441 876 280,00)
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		(16 699 609,61)	1 400 709,06
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		4 565 656 518,96	4 849 602 131,40
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		(3 607 545 755,72)	(3 653 043 465,73)
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		958 110 763,24	1 196 558 665,67
Éléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00	0,00
Éléments extraordinaires (charges) (à préciser)		0,00	0,00
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	0,00
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		958 110 763,24	1 196 558 665,67
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)		0,00	0,00
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		0,00	0,00
Dont part des minoritaires (1)		0,00	0,00
Part du groupe (1)		0,00	0,00

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

E.P. DJENDJEN		Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 3 9 1 6 2	
EP DJENDJEN		Article : 1 8 0 5 0 1 3 3 8 6 0	
EP 87 ACHOUAT JUSO		Exercice allant 01/01/2018 au 31/12/2018	
Direction des Finances & Comptabilité		23/02/22 10:47	
Compte de resultats (Par nature)			
Unité:			
	Note	2018	2017
Chiffre d'affaires			
Ventes de marchandises		0,00	0,00
Ventes de produits finis		0,00	0,00
Ventes de travaux		0,00	0,00
Prestations de services		2 695 133 203,49	2 852 549 238,27
Autres ventes		992 975 096,28	1 176 640 037,98
Variation stocks produits finis et en cours		0,00	0,00
Production immobilisée		0,00	0,00
Subventions d'exploitation		0,00	0,00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		3 688 108 299,77	4 029 189 276,25
Achats consommés		(135 799 845,14)	(119 360 604,42)
Services extérieurs et autres consommations		(200 431 279,75)	(237 743 079,11)
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		(336 231 124,89)	(357 103 683,53)
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		3 351 877 174,88	3 672 085 592,72
Charges de personnel		(1 527 645 071,77)	(1 477 233 422,72)
Impôts, taxes et versements assimilés		(118 000 150,30)	(113 507 905,40)
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		1 706 225 952,81	2 079 284 204,54
Autres produits opérationnels		43 446 689,59	262 961 267,86
Autres charges opérationnelles		(38 972 330,93)	(181 405 084,30)
Dotations aux amortissements et aux provisions		(1 209 976 227,07)	(1 079 350 932,55)
Reprise sur pertes de valeur et provisions		644 151 710,05	373 166 935,70
V- RESULTAT OPERATIONNEL		1 144 873 794,45	1 454 656 371,25
Produits financiers		189 949 819,55	184 284 651,59
Charges financières		(8 236 041,15)	(1 906 786,23)
VI- RESULTAT FINANCIER		181 713 778,40	182 377 865,36
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		1 326 587 572,85	1 637 034 236,61
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		(351 777 200,00)	(441 876 280,00)
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		(16 699 609,61)	1 400 709,06
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		4 565 656 518,96	4 849 602 131,40
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		(3 607 343 735,72)	(3 653 043 403,73)
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		958 110 763,24	1 196 558 665,67
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		0,00	0,00
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	0,00
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		958 110 763,24	1 196 558 665,67
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)		0,00	0,00
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		0,00	0,00
Dont part des minoritaires (1)		0,00	0,00
Part du groupe (1)		0,00	0,00

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

E.P. DJENDJEN EP DJENDJEN EP 87 ACHOUAT JIJEL		Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 3 9 2 6 2 Article : 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0		
Direction des Finances & Comptabilité Wilaya de Jijel		Exercice allant 01/01/2019 au 31/12/2019		
Compte de resultats (Par nature)		Unité:		
		Note	2019	2018
Chiffre d'affaires				
Ventes de marchandises		9 328 139,00		0,00
Ventes de produits finis		0,00		0,00
Ventes de travaux		0,00		0,00
Prestations de services		2 962 642 027,66		2 695 133 203,49
Autres ventes		1 004 236 713,22		992 975 096,28
Variation stocks produits finis et en cours		0,00		0,00
Production immobilisée		0,00		0,00
Subventions d'exploitation		0,00		0,00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		3 976 206 879,88		3 688 108 299,77
Achats consommés		(130 811 286,79)		(135 799 845,14)
Services extérieurs et autres consommations		(221 027 326,95)		(200 431 279,75)
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		(351 838 613,74)		(336 231 124,89)
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		3 624 368 266,14		3 351 877 174,88
Charges de personnel		(2 365 585 882,97)		(1 527 645 071,77)
Impôts, taxes et versements assimilés		(110 285 557,97)		(118 006 150,30)
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		1 148 496 825,20		1 706 225 952,81
Autres produits opérationnels		79 765 590,02		43 446 689,59
Autres charges opérationnelles		(33 200 908,53)		(38 972 330,93)
Dotations aux amortissements et aux provisions		(1 305 916 587,59)		(1 209 978 227,07)
Reprise sur pertes de valeur et provisions		769 260 349,01		644 151 710,05
V- RESULTAT OPERATIONNEL		658 405 268,11		1 144 873 794,45
Produits financiers		324 664 256,57		189 949 819,55
Charges financières		0,00		(8 236 041,15)
VI- RESULTAT FINANCIER		324 664 256,57		181 713 778,40
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		983 069 524,68		1 326 587 572,85
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		(173 471 555,39)		(351 777 200,00)
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		17 353 256,92		(16 699 609,61)
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		5 149 897 075,48		4 565 656 518,96
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		(4 322 945 849,27)		(3 607 545 755,72)
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		826 951 226,21		958 110 763,24
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00		0,00
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		0,00		0,00
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00		0,00
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		826 951 226,21		958 110 763,24
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)		0,00		0,00
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		0,00		0,00
Dont part des minoritaires (1)		0,00		0,00
Part du groupe (1)		0,00		0,00

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

E.P. DJENDJEN		Matricule Fiscal	
E.P. DJENDJEN		0 0 0 0 1 8 0 4 2 3 9 2 6 2	
01 67 ACHOUAT 3RIEL		Article	
Direction des Finances & Comptabilité		1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0	
Exercice allant 01/01/2020 au 31/12/2020		23/02/22 10:54	
Compte de resultats (Par nature)			
Unité:			
	Note	2020	2019
Chiffre d'affaires			
Ventes de marchandises		52 280 400,45	9 328 139,00
Ventes de produits finis		0,00	0,00
Ventes de travaux		0,00	0,00
Prestations de services		2 504 720 093,41	2 962 642 027,66
Autres ventes		715 809 448,00	1 004 236 713,22
Variation stocks produits finis et en cours		0,00	0,00
Production immobilisée		0,00	0,00
Subventions d'exploitation		0,00	0,00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		3 272 809 941,86	3 976 206 879,88
Achats consommés		(169 125 866,87)	(130 811 286,79)
Services extérieurs et autres consommations		(120 839 692,10)	(221 027 326,95)
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		(289 965 558,97)	(351 838 613,74)
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		2 982 844 382,89	3 624 368 266,14
Charges de personnel		(1 987 446 227,89)	(2 365 585 882,97)
Impôts, taxes et versements assimilés		(78 601 631,24)	(110 285 557,97)
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		916 796 523,76	1 148 496 825,20
Autres produits opérationnels		44 910 167,58	79 765 590,02
Autres charges opérationnelles		(56 869 632,76)	(33 200 908,53)
Dotations aux amortissements et aux provisions		(1 554 784 439,70)	(1 305 916 587,59)
Reprise sur pertes de valeur et provisions		840 296 043,57	769 260 349,01
V- RESULTAT OPERATIONNEL		190 348 662,45	658 405 268,11
Produits financiers		342 210 719,60	324 664 256,57
Charges financières		(276 298,74)	0,00
VI- RESULTAT FINANCIER		341 934 420,86	324 664 256,57
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		532 283 083,31	983 069 524,68
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		(124 907 077,15)	(173 471 555,39)
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		6 716 144,76	17 353 256,92
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		4 500 226 872,61	5 149 897 075,48
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		(4 086 134 721,69)	(4 322 945 849,27)
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		414 092 150,92	826 951 226,21
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		0,00	0,00
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	0,00
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		414 092 150,92	826 951 226,21
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)		0,00	0,00
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		0,00	0,00
Dont part des minoritaires (1)		0,00	0,00
Part du groupe (1)		0,00	0,00

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

الملخص

نحاول من خلال هذه الدراسة الكشف المبكر عن المخاطر المالية التي يمكن أن تواجه المؤسسات الإقتصادية، وعليه قمنا باختبار القدرة التنبؤية للنماذج الكمية للتنبؤ بفشل المالي، و لغرض تحقيق أهداف الموضوع قمنا بدراسة ميدانية بالمؤسسة المينائية جن جن بجيجل نظرا لإحتلالها مكانة هامة على مستوى الإقتصاد الوطني، وذلك اعتمادا على البيانات الموجودة في القوائم المالية لهذه المؤسسة خلال الفترة (2018-2020)، ولقد خلصت الدراسة في الأخير أن نموذج BEAVER له قدرة تنبؤية أكبر من باقي النماذج المطبقة في دراستنا، كون قيم Z المحققة في هذا النموذج خلال فترة الدراسة كانت تشير الى أن المؤسسة قد تعاني من فشل مالي مستقبلي، عكس نموذج ALTMAN الذي كانت نتائجه تشير إلى أن المؤسسة في وضعية مالية جيدة، و نموذج KIDA الذي كانت نتائجه متدهورة خلال فترة دراستنا .

الكلمات المفتاحية : الفشل المالي، النماذج الكمية، القوائم المالية، نموذج BEAVER، نموذج ALTMAN، نموذج KIDA.

Summary:

Through this study, we try to detect early financial risks that may face economic institutions, and accordingly we tested the predictive ability of quantitative models to predict financial failure, and for the purpose of achieving the objectives of the topic, we conducted a field study at the port institution of Jinjn in Jijel due to its important position at the level of the national economy, This is based on the data in the financial statements of this institution during the period (2018-2020), Finally, the study concluded that the BEAVER model has a greater predictive power than the rest of the models applied in our study, since the Z-values achieved in this model during the study period indicate that the institution may suffer from future financial failure, in contrast to the ALTMAN model whose results indicated that The institution is in a good financial position, and the KIDA model whose results were deteriorating during the period of our stud .

Key words: financial failure, quantitative models, financial statements, BEAVER model, ALTMAN model, KIDA model.